



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

ماجستير اقتصاد مالي ونقدي

أطروحة

مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي

بغنوان:

أثر المتغيرات الاقتصادية في العقود النفطية

(دراسة تطبيقية على إحدى عقود الخدمة النفطية في سورية)

إعداد الطالب: حسن محمود خدام

إشراف الدكتور: زياد أيوب عربش

العام الدراسي 2015-2016م

إهداء

إلى الروح التي سلمتنا جسدا طاهرا وانصرفت إلى قدسها ... بعدما أبلت
ذلك الجسد في بناء بيت من الأخلاق، عماده عمل، وسقفه حب، وبوابته
كرم، بعدما سطرت تاريخها بحبات العرق اليومية.....سيدي الوالد

إلى الشمعة التي ما زالت تذوب بهدوء وصمت، وأقصى أمانها أن يقبل
الأولاد ما تبقى من صحتها وعمرها لقاء ابتسامتهأمي الغالية

إلى سيد الكرم والبشاشة ... أخي الكبير أبو عماد وجميع أفراد
أسرتي: زوجتي، إخوتي، أخواتي، وعائلاتهم،..... عائلتي

إلى من أمسك بيدي في مسيرتي الدراسية والمهنية ... نموذجي في
العمل والطموح الأخ المهندس سليمان ديب

إلى رفاق السلاح.. وقائد الجيش والوطن...السيد الرئيس بشار الأسد

أهدي ثمرة جهدي

حسن



أتقدم بحفاص الشكر والامتنان لكل من ساهم في انجاز واغناء هذا البحث، وأذكر منهم على سبيل التخصيص لا الحصر:

الأستاذ الدكتور زياد أبوب عربش على إشرافه ومتابعته، توجيهها وتصويها وإغناء بسعة صدر أبوية فريدة.

الأستاذ الدكتور شفيق عربش على نقده الموضوعي خلال جلسة الحكم النهائية على البحث، وتوجيهاته القيمة دائما.

الأستاذ الدكتور هيثم عيسى على اهتمامه بكل تفاصيل البحث وموضوعية النقد والحكم أثناء جلسة الحكم النهائية.

المؤسسة العامة للنفط على تقديم الدعم وتسهيل الوصول إلى البيانات اللازمة لإنجاز البحث.

ولكل من قدم أسط أشكال الدعم والمساعدة لنجاح البحث وإتمامه لكم مني خالص الشكر والامتنان والعرفان

حسن

قائمة الرموز و المصطلحات

Concession Agreements: عقود الامتياز	Production Sharing Agreements اتفاقيات المشاركة بالإنتاج
Service Contracts: عقود الخدمة	Buy-Back Service Contract: عقد خدمة إعادة الشراء
Technical Service Contract: عقد الخدمة الفنية	Risk Service Contract: عقد خدمة الخطورة
Operating Service Contracts: عقد خدمة التشغيل	Joint Venture enterprises: المشاريع المشتركة
Signature Bonus: مكافآت التوقيع	Production Bonus: مكافآت الإنتاج
Rental: الريع	Royalty: الإتاوة
Cost Oil: نفط التكلفة	Profit Oil: نفط الربح
State Participation: مساهمة الحكومة في الاستثمار	Service Fees: أجور الخدمات النفطية
NPVC: صافي القيمة الحالية لإيرادات المقابل	NPVG: صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة
IRR: معدل العائد الداخلي على الاستثمار	P: سعر برميل النفط
سعر الخصم (D)	D ^c : سعر خصم المقابل
سعر خصم الحكومة: D ^g	R: نسبة إتاوة الحكومة
CR : نسبة استرداد التكاليف	PBP: فترة استرداد التكاليف
PO/G: حصة الحكومة من نفط الربح	k: مدة العقد
NCft: صافي التدفقات النقدية السنوية	GRT: الإيرادات الاجمالية خلال السنة
GEt: النفقات الاجمالية خلال السنة	معامل خاص يعتمد على درجة API والمحتوى الكبريتي: ogt , ggt
oPt , gPt: أسعار كل من النفط والغاز في السوق	كميات انتاج كل من النفط والغاز خلال العام: oQt , gQt
CAPEXt: اجمالي النفقات الرأسمالية خلال السنة	OPEXt: اجمالي النفقات التشغيلية خلال السنة
TAXt: اجمالي الضرائب المدفوعة خلال السنة	ROYt: قيمة اتاوة الحكومة الاجمالية خلال السنة
CRT: مخصص استرداد التكلفة خلال السنة	PBCt: التكاليف المستحقة الاسترداد خلال السنة
st: الفائض من مخصص استرداد التكلفة خلال السنة	العجز في استرداد التكاليف خلال السنة: dt
APBCt: التكاليف المستردة فعلا خلال السنة	CTt: حصة المقابل الاجنبي من المتحصلات النقدية خلال السنة
GTt: حصة الحكومة من المتحصلات النقدية خلال السنة	TCt: التكاليف السنوية الإجمالية

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان	تسلسل
1	العنوان	
2	الاهداء	
3	قائمة الرموز و المصطلحات	
4	فهرس المحتويات	
8	فهرس الجداول والأشكال البيانية	
11	الدراسات السابقة	
15	المقدمة	
17	الفصل الأول الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط	I
18	مقدمة الفصل الأول	
19	المبحث الأول: تعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض جوانبه النظرية	0.I
19	تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	1.0.I
20	أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	2.0.I
21	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	3.0.I
23	أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	4.0.I
26	المبحث الثاني: شركات النفط العالمية قدراتها واستراتيجياتها	1.I
26	تعريف بالشركات النفطية العالمية	1.1.I
27	خصائص شركات النفط العالمية	2.1.I
29	تطور قدرات ووضعية الشركات النفطية العالمية في السوق منذ نشأتها	3.1.I
29	مرحلة ما قبل الأزمة النفطية المضادة عام 1986	1.3.1.I
29	فترة السيطرة الاحتكارية والتحكم الاستغلالي (منذ نشأتها وحتى عام 1945)	1.1.3.1.I
30	فترة التركيز الاحتكاري الرأسمالي 1945-1970	2.1.3.1.I
31	أهم شركات النفط العالمية بين عامي 1970-1986م	3.1.3.1.I
34	مرحلة ما بعد الأزمة النفطية المضادة عام 1986م	2.3.1.I
34	شركات النفط العالمية بعد عام 1986م I	1.2.3.1.I
36	أبرز شركات النفط العالمية من عام 1986م وحتى اليوم	2.2.3.1.I
37	المبحث الثالث: أهمية وأهداف شركات النفط الوطنية لدى الدول	2.I
37	ظروف نشأة شركات النفط الوطنية	1.2.I
38	أهمية ودور شركات النفط الوطنية	2.2.I

39	أهداف شركات النفط الوطنية	3.2.I
40	أهم شركات النفطية الوطنية في العالم من حيث الاحتياطي	4.2.I
43	المبحث الرابع: أشكال العقود النفطية وخصائصها	3.I
43	التطور التاريخي للعقود النفطية	1.3.I
46	أهم أنواع العقود النفطية	2. 3.I
46	عقود الامتياز Concession Agreements	1.2.3.I
49	اتفاقيات المشاركة بالإنتاج Production Sharing Agreements	2.2.3.I
50	عقود الخدمة Service Contracts	3.2.3.I
53	المشاريع المشتركة Joint Venture enterprises	4.2.3.I
54	المبحث الخامس: أهم الجوانب المالية في العقود النفطية	4.I
54	عناصر النظام المالي في العقود النفطية	1.4.I
55	مكافآت التوقيع (Signature Bonus)	1.1.4.I
55	مكافآت الإنتاج (Production Bonus)	2.1.4.I
56	الربح (Rental)	3.1.4.I
56	الإتاوة (Royalty)	4.1.4.I
59	ضرائب دخل الشركات	5.1.4.I
59	نسب تقاسم الأرباح	6.1.4.I
60	نفط التكلفة "Cost Oil"	1.6.1.4.I
60	نفط الربح "Profit Oil"	2.6.1.4.I
62	شراكة الحكومة في الاستثمار "State Participation"	7.1.4.I
63	ضرائب أخرى على الأرباح	8.1.4.I
63	بعض الضرائب والرسوم الأخرى	9.1.4.I
64	أجور الخدمات النفطية "Service Fees"	10.1.4.I
65	المبحث السادس: نماذج العقود النفطية واستثمار النفط في بعض الدول	5.I
65	التجربة الفنزويلية	1.5.I
72	التجربة الكويتية	2.5.I
75	خلاصة الفصل الأول	
77	الفصل الثاني استثمار النفط في سورية	II
78	مقدمة الفصل الثاني	
79	المبحث الأول: لمحة عن قطاع النفط في سورية وأهم مفاصله	0.II
79	نشأة وتطور قطاع النفط السوري	1.0.II

80	أهم حقول النفط في سورية	2.0.II
81	الانتاج والاحتياطي	3.0.II
83	الاستثمار الأجنبي للنفط في سورية	4.0.II
85	واقع قطاع النفط السوري في ظل الأزمة	5.0.II
86	آفاق ومستقبل قطاع النفط السوري	6.0.II
87	المبحث الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد السوري	1.II
87	النفط كسلعة استراتيجية	1.1.II
88	دور النفط في الناتج المحلي الاجمالي	2.1.II
89	مساهمة النفط في المالية العامة للدولة	3.1.II
90	النفط في التجارة الخارجية السورية	4.1.II
92	المبحث الثالث: دور عقود الخدمة النفطية في تطوير قطاع النفط السوري	2.II
92	دور الشركات الأجنبية في تطوير الإنتاج	1.2.II
95	الموارد المالية وتمويل الاستثمار	2.2.II
97	تجربة سورية مع شركة شل (Shell)	3.2.II
99	المبحث الرابع: أهم خصائص عقود الخدمة النفطية في سورية	3.II
100	التطور التاريخي لعقود النفط في سورية	1.3.II
100	مرحلة الامتيازات النفطية (قبل صدور قانون التأمين عام 1964م)	1.1.3.II
101	مرحلة ما بعد قانون التأمين عام 1964م	2.1.3.II
103	المرحلة من عام 1996م وحتى عام 2000م	3.1.3.II
104	المرحلة الأخيرة بعد عام 2000م	4.1.3.II
106	المبحث الخامس: البيئة الاستثمارية والقوة التفاوضية في قطاع النفط السوري	4.II
106	منطق المفاوضات والتعاقد مع الشركات الأجنبية	1.4.II
107	أهم محددات السياسة النفطية السورية تجاه الشركات الأجنبية	2.4.II
107	المزايا الجيولوجية	1.2.4.II
113	السعر العالمي للنفط	2.2.4.II
113	الميزان التجاري السوري	3.2.4.II
114	تمويل إعادة الإعمار	4.2.4.II
116	خلاصة الفصل الثاني	
120	الفصل الثالث دراسة تطبيقية على إحدى شركات عقود الخدمة النفطية في سورية	III
120	مقدمة الفصل الثالث	
122	المبحث الأول: مجتمع وإطار ومتغيرات الدراسة	0.III

122	مجتمع الدراسة	1.0. III
122	الإطار الزمني والمكاني للدراسة	2.0. III
122	متغيرات الدراسة	3.0. III
123	المتغيرات التابعة	1.3.0.III
123	صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول (NPVC)	1.1.3.0.III
123	صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة (NPVG)	2.1.3.0.III
123	معدل العائد الداخلي على الاستثمار (IRR)	3.1.3.0.III
124	المتغيرات المستقلة	2.3.0.III
124	المتغيرات المستقلة الخارجية	1.2.3.0.III
125	المتغيرات المستقلة الداخلية	2.2.3.0.III
125	المبحث الثاني: نموذج الدراسة	1.III
126	تحليل الربحية الاقتصادية في عقود تقاسم الانتاج	2.1. III
128	خطوات بناء النموذج	3.1. III
128	بيانات النموذج	4.1. III
131	تقدير نموذج الانحدار	5.1.III
132	السيناريو الأول	1.5.1.III
138	السيناريو الثاني	2.5.1.III
146	السيناريو الثالث	3.5.1.III
153	السيناريو الرابع	4.5.1.III
161	السيناريو الخامس	5.5.1.III
166	المبحث الثالث: تحليل نتائج النموذج	2.III
166	معدل العائد الداخلي IRR	1.2.III
167	صافي القيمة الحالية للمقاول NPVC	2.2.III
168	صافي القيمة الحالية للحكومة NPVG	3.2.III
169	تحليل حساسية النموذج	4.2.III
171	خلاصة الفصل الثالث	
173	خاتمة الدراسة	
179	قائمة المراجع	

فهرس الجداول والأشكال البيانية

الرقم المتسلسل	البيان	الصفحة
جدول(1)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النظرية الانتقائية	25
جدول(2)	أبرز شركات النفط العالمية حتى عام1945	30
جدول(3)	أبرز شركات النفط العالمية بين عامي 1945-1970	32
جدول(4)	مساهمة شركات النفط العالمية في الصناعة النفطية خلال الخمسينات والستينات	32
جدول(5)	أبرز الشركات النفطية المستقلة بين عامي 1945_1970م	33
جدول(6)	إنتاج وتكرير النفط لبعض الشركات النفطية المستقلة عام 1968م	33
جدول(7)	أبرز الشركات النفطية العالمية بين عامي 1970-1986م	34
جدول(8)	أبرز صفقات الاندماج بين شركات النفط العالمية بين عامي 1998-2005م	35
جدول(9)	احتياطي النفط المؤكد لدى عمالقة الصناعة النفطية لعام 2008م	35
جدول(10)	نشأة أهم شركات النفط الوطنية العالمية	37
جدول(11)	ترتيب أهم شركات النفط الوطنية تبعا لاحتياطي عام 2011م	40
جدول(12)	انجازات شركة النفط الوطنية الفنزويلية لفترة(2000-2010م)	41
جدول(13)	فروع الشركة الوطنية الكويتية للنفط ومهامها	42
جدول(14)	شرائح الإتاوة في عقود نفط البيرو	58
جدول(15)	شرائح تقاسم الإنتاج في أذربيجان استنادا إلى معامل النسبة	62
جدول(16)	أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا 1917م-1935م	66
جدول(17)	أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا 1936م-1940م	67
جدول(18)	أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا 1941م-1945م	68
جدول(19)	أهم العقود النفطية الموقعة في الكويت(1934م-1968م)	73
جدول(20)	مؤشرات احتياطي النفط السوري لعام 2005م	82
جدول(21)	نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي(2005-2010)	88
جدول(22)	الميزانية المالية السورية 2001-2006م	89
جدول(23)	الدعم على الطاقة في سورية 2008-2009م	90
جدول(24)	مؤشرات التجارة الخارجية السورية بما فيها النفط 2001-2010م	91
جدول(25)	مساهمة كل من الشركة السورية للنفط والشركات الأجنبية في نفط الحكومة(2000م-2010م)	93
جدول(26)	إجمالي إنفاق الشركات الأجنبية دون اكتشاف تجاري حتى نهاية عام 2010م	96
جدول(27)	العناصر المالية في عدد من العقود الموقعة بين 1974-1996	102

104	أهم العناصر المالية في عقود التنمية الموقعة بين عامي 2000-2005م	جدول(28)
105	أهم العناصر المالية في عقود الاستكشاف الموقعة بين عامي 2000-2010م	جدول(29)
111	مؤشرات احتياطي النفط السوري لعام 2005	جدول(30)
112	التكاليف السنوية الإجمالية في شركة الكوكب للنفط خلال العام 2011	جدول(31)
128	المتغيرات المستقلة المستخدمة لبناء النموذج	جدول(32)
129	شروط تقاسم الإنتاج في عقد توتال(الف سابقا) المصدق بالقانون/27/ لعام 1988م	جدول(33)
129	قيم المتغيرات المستخدمة لتقدير النموذج وفق السيناريوهات المفترضة	جدول(34)
132	مصفوفة ارتباط معدل العائد الداخلي وفترة الاسترداد	جدول(35)
132	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي بين (IRR و PBP)	جدول(36)
134	مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للمقاول وفترة الاسترداد	جدول(37)
135	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي بين (NPVC و PBP)	جدول(38)
137	مصفوفة ارتباط معدل صافي القيمة الحالية للحكومة وفترة الاسترداد	جدول(39)
137	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي (NPVG و PBP)	جدول(40)
139	مصفوفة ارتباط معدل العائد الداخلي ونسبة استرداد التكاليف	جدول(41)
140	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي (IRR و CR)	جدول(42)
142	مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للمقاول مع نسبة استرداد التكاليف	جدول(43)
142	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي (NPVC و CR)	جدول(44)
144	مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للحكومة مع نسبة استرداد التكاليف	جدول(45)
145	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي بين (NPVG و CR)	جدول(46)
147	مصفوفة ارتباط معدل العائد الداخلي مع حصة الحكومة من نفط الربح	جدول(47)
147	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي بين (IRR و PO/G)	جدول(48)
149	مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للمقاول مع حصة الحكومة من نفط الربح	جدول(49)
150	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي بين (NPVC و PO/G)	جدول(50)
152	مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للحكومة مع حصة الحكومة من نفط الربح	جدول(51)
152	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي بين (NPVG و PO/G)	جدول(52)
154	مصفوفة ارتباط معدل العائد الداخلي مع إتاحة الحكومة	جدول(53)
155	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي بين (IRR و R)	جدول(54)
156	مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للمقاول مع إتاحة الحكومة	جدول(55)
157	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي بين (NPVC و R)	جدول(56)
159	مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للحكومة مع إتاحة الحكومة	جدول(57)
160	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي الجزئي بين (NPVG و R)	جدول(58)
161	نتائج تحليل Eviews للانحدار الخطي المتعدد (كافة المتغيرات المستقلة و IRR)	جدول(59)

163	نتائج Eviews للانحدار الخطي المتعدد (المتغيرات المستقلة و NPVC)	جدول(60)
165	نتائج Eviews للانحدار الخطي المتعدد (المتغيرات المستقلة و NPVG)	جدول(61)
168	مرونة المتغيرات التابعة بالنسبة للمتغيرات المستقلة	جدول(62)
81	تطور انتاج النفط في سورية منذ بداية الانتاج وحتى عام 2011م	شكل(1)
89	تطور نسبة مساهمة النفط في الايرادات الحكومية(2001-2008)م	شكل(2)
93	نسبة مساهمة كل من الشركات الأجنبية والشركة السورية للنفط في الإنتاج (2000-2010)	شكل(3)
95	تطور الحفر الإنتاجي/متر طولي 2010-2000	شكل(4)
131	شكل الانتشار بين (PBP –IRR)	شكل(5)
134	شكل الانتشار بين (PBP –NPVC)	شكل(6)
136	شكل الانتشار بين (PBP –NPVG)	شكل(7)
139	شكل الانتشار بين (CR-IRR)	شكل(8)
141	شكل الانتشار بين (CR-NPVC)	شكل(9)
144	شكل الانتشار بين (CR-NPVG)	شكل(10)
146	شكل الانتشار بين (PO/G-IRR)	شكل(11)
149	شكل الانتشار بين (PO/G-NPVC)	شكل(12)
151	شكل الانتشار بين (PO/G-NPVG)	شكل(13)
154	شكل الانتشار بين (R-IRR)	شكل(14)
156	شكل الانتشار بين (R-NPVC)	شكل(15)
159	شكل الانتشار بين (R-NPVG)	شكل(16)
60	مثال شامل لعقد تقاسم إنتاج PSA	شكل(17)

مقدمة عامة

يقول الأستاذ والكاتب الاقتصادي "دانيال يورغن": "إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط"¹.

يعود تاريخ أول وأهم اكتشاف نفطي تجاري عالمي إلى عام 1858م في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما تحول النفط إلى أهم سلعة استراتيجية على الصعيد العالمي، حيث أصبح المصدر الأول والأهم للطاقة والعمود الفقري في الإنتاج الصناعي والزراعي في الاقتصاديات المعاصرة، ومصدرا لاستخراج أكثر من 11 ألف سلعة صناعية على مستوى العالم، وبات يشكل أهم سلعة في التجارة الدولية، حيث شكل نسبة 33.2% من التجارة الدولية للطاقة عام 2008م.²

إن الأهمية البالغة للنفط كسلعة استراتيجية في اقتصاديات العالم المعاصر، جعلت من احتكاره والسيطرة على صناعته بمختلف مراحلها من المنبع إلى المصب هدفا أساسيا أمام الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للطاقة، حيث ظهرت الشركات النفطية العالمية الكبرى _ وأغلبها أمريكية الأصل _ منذ المراحل الأولى لاكتشاف النفط في العالم، وتعتبر هذه الشركات نوع من الشركات متعددة الجنسية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة عموما والنفط خصوصا كنشاط رئيسي، وذلك عبر السعي إلى إبرام العقود النفطية مع الدول المنتجة للنفط بغرض حصولها على حق الاستكشاف والتنقيب أو الإنتاج أو التكرير وحتى التسويق، حيث تعكس نوعية وشروط العقود الموقعة مدى قدرة تلك الشركات على التحكم والسيطرة في الموارد النفطية للدولة المضيفة.

إن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من تغيرات اقتصادية هيكلية في العالم، طالت السوق النفطية كغيرها من الأنشطة الاقتصادية وخاصة بعد عام 1945م وبداية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، حيث حاولت الكثير من الدول النفطية وخاصة المصدرة للنفط أن تحمي مصالحها من خلال امتلاك أدواتها الاقتصادية المستقلة بما فيها الشركات النفطية، ومن هنا بدأت تلك الدول بتأسيس الشركات النفطية الوطنية المستقلة، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح بلدانها، وتمكينها من تحرير قرارها الاقتصادي والسياسي قدر الإمكان من هيمنة الشركات والدول الكبرى،

1 Daniel Yergin, "The Epic Quest For Oil, Money and Power: Simon and Schuter, New York, 1991, P14.

2 حافظ برجاس ومحمد المجنوب، "الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص20.

وذلك من خلال ممارسة مختلف أنواع الأنشطة النفطية محليا واستغلال مواردها النفطية وتنميتها وطنيا، والإشراف على تنفيذ العقود الموقعة مع شركات النفط العالمية بهدف ضمان مصالح بلدانها وحقوقها في تلك العقود.

إن التطور المستمر الذي شهدته الصناعة النفطية عبر مراحل تاريخية مختلفة، وتبدل موازين القوى بين الدول المنتجة والمستهلكة، من خلال تراجع درجة السيطرة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية لصالح تنامي دور شركات النفط الوطنية، أفضى إلى تطورات مقابلة في طبيعة العقود النفطية وشروطها المختلفة، فقد سادت عقود الامتياز Concession Agreement طيلة فترة السيطرة الاحتكارية الكاملة للشركات النفطية العالمية حتى الحرب العالمية الثانية، حيث تشكل عقود الامتياز صك تنازل عن ملكية النفط في أراضي الدولة المنتجة، ولا يكون لها حق في النفط المستخرج من أراضيها أو الرقابة على العمليات النفطية للشركات العالمية صاحبة الحق في الامتياز، كما أن مدة تلك العقود كانت تصل إلى 99 عام، واقتصر حق الحكومات على الإتاوة وضريبة الدخل، بينما ظهرت عقود المشاركة بالإنتاج (PSA) وعقود المناصفة بالأرباح إثر التغيرات الاقتصادية والسياسية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى والثانية، مع تراجع دور الدول الاستعمارية أمام النظام الاشتراكي، وظهور منظمات جديدة تتحدى الكارتل النفطي العالمي كمنظمة الأوبك عام 1960م، وبانت الشركات الأجنبية عبارة عن مقاول يقدم المساعدة الفنية والمالية دون تملك النفط في باطن الأرض، وتحصل لقاء خدماتها على نسبة محددة من النفط المنتج مقابل تحملها مخاطر الاستكشاف والتنقيب، وهكذا فقد تغيرت طبيعة العلاقة التعاقدية لصالح الدول المنتجة على حساب تراجع احتكار الشركات الكبرى لثروتها النفطية، ومع تزايد الطلب العالمي على النفط منذ السبعينات، وسعي الدول المنتجة لاستكمال جوانب سيادتها الوطنية واستقلالها السياسي وتطورها الحضاري، وما رافقه من تطور في خبرات وامكانات تلك الدول في مجال استثمار النفط، وازدياد الوعي بأهمية تلك الثروة على الساحة الدولية، ظهرت أنواع جديدة من العقود النفطية كعقود الخدمة والشركات المشتركة.

على الرغم من قيام الباحثين في مجال العقود النفطية بتصنيفها ضمن مجموعات رئيسية محددة ومعروفة، إلا أن طبيعة وشروط كل عقد يتم توقيعه تختلف من عقد لآخر، حيث يبقى "العقد شريعة المتعاقدين"، وتكمن أهم الاختلافات الجوهرية بين العقود النفطية في النظام المالي لكل منها، والذي يحدد كيفية تدفق وتوزيع الإيرادات والتكاليف خلال مدة تنفيذ العقد، وبالتالي فقد بات تنظيم القواعد المالية وطرق حساب الإيرادات والتكاليف، وكيفية توزيعها، وتوقيت تسويتها، المحور الأساسي في التفاوض على العقود النفطية وإدارتها خلال فترة سريانها، حيث تخضع للكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية المتداخلة، في ظل سعي كل من المقاول والحكومة إلى تعظيم منافعها المتوقعة من العقود الموقعة، الأمر الذي جعل من تصميم النظام المالي الأمثل للعقد هدفا أساسيا لكل من طرفيه.

يشكل قطاع النفط في سورية أحد أهم مقومات ودعائم الاقتصاد الوطني، حيث تساهم الإيرادات النفطية بنسبة هامة من ميزانية سورية السنوية في الظروف الطبيعية، ويغطي النفط حوالي 75% من

احتياجات سورية من الطاقة، كما يشكل 90% من الصناعة الاستخراجية التي تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي نسبة 20%.³ وعلى الرغم من أن سورية اعتمدت نهج الاستثمار الذاتي لثروتها النفطية منذ بداية الانتاج عام 1968م، إلا أن التعاون مع شركات النفط العالمية في استثمار وتطوير قطاعها النفطي كان يدخل دائماً في صلب سياساتها النفطية، على اعتباره لا يتناقض مع مبدأ "استثمار النفط وطنياً"، وقد تراوحت علاقة سورية تاريخياً مع الشركات الأجنبية في عقودها النفطية -ومعظمها عقود مشاركة بالإنتاج (Production Sharing Agreements)- بين "الشدة" و"التراخي"، وذلك تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي تحدد قوتها وموقعها التفاوضي في كل مرحلة، حيث يكمن التحدي الأهم في التوصل إلى الصيغة العقدية التي تحقق أعلى المنافع والإيرادات للحكومة السورية، وبحيث تبقى العقود مرغوبة وجاذبة للشركات الأجنبية في نفس الوقت.

لقد بات من المهم جداً في هذه المرحلة التي تمر بها سورية خصوصاً والعالم عموماً، والتحولت الاقتصادية والسياسية التي تشهدها المنطقة، من إعادة النظر في الصيغ الحالية للعقود النفطية التي سيتم توقيعها مع الشركات الأجنبية، خاصة في ظل الحديث عن الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، وإمكانية توظيفها إن تم استثمارها بالشكل الأمثل في إعادة إعمار سورية، حيث وضعت وزارة النفط السورية مسألة تطوير العقود النفطية الجديدة في مقدمة سلم أولوياتها.⁴ وانطلاقاً من أهمية الشروط والعوامل الاقتصادية عموماً والمالية خصوصاً كمحور أساسي في المفاوضات العقدية وعمود فقري للعقد النفطي، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تلك العوامل والشروط في عقود النفط السورية، من خلال التركيز على دراسة حالة إحدى شركات عقود الخدمة النفطية في سورية، واستخدام الطرق والأساليب الإحصائية بالإضافة إلى طرق التحليل المالي، بغرض التوصل إلى نموذج إحصائي يعكس حساسية مؤشرات الربحية الاقتصادية للحكومة والمقاول الأجنبي، تجاه تغيرات كل من الشروط والعوامل الاقتصادية المؤثرة في العقد النفطي.

مشكلة البحث

تتمحور إشكالية البحث حول تدني نصيب الحكومة السورية من المتحصلات النقدية في بعض العقود النفطية الموقعة مع شركات النفط الأجنبية، مقابل الأرباح المرتفعة التي تحققها تلك الشركات خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية، وذلك نتيجة قصور في الشروط والجوانب المالية المتعلقة بالعقود النفطية، و"جموديه" هذه العقود أمام التغيرات التي قد تحصل خلال فترة تنفيذها وسريانها.

3 هيئة الاستثمار السورية، الموقع الرسمي، تقارير سنوية.

4 بسام طعمة، مدير عقود الخدمة في وزارة النفط السورية، مقابلة ميدانية مع الباحث، ديسمبر، 2015.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الجوانب الاقتصادية وتحديدًا المالية في العقود النفطية كونها تشكل محور المفاوضات بين الدول المضيفة وشركات النفط الأجنبية، وتلعب دورًا هامًا في توزيع الإيرادات المالية المحققة من الاستثمار بين الحكومة والمقاول الأجنبي، كما أن موضوع العقود النفطية في سورية لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات الاقتصادية وخاصة الجوانب المالية منها.

فرضيات البحث

✓ لا تزال إمكانية استغناء معظم الدول المنتجة للنفط _ومنها سورية_ عن التعاون والشراكة مع شركات النفط العالمية ضعيفة في المدى المنظور، نظرًا لتفوق تلك الشركات بقدراتها الفنية والمالية الضخمة، وامتلاكها أدوات واستراتيجيات احتكار الصناعة النفطية في العالم.

✓ تلعب الشروط الاقتصادية وتحديدًا المالية في العقود النفطية، دورًا هامًا في تغيير قيمة المتحصلات النقدية التي يحققها كل من المقاول الأجنبي والحكومة الوطنية.

✓ يمكن تحسين الإيرادات التي تحققها الحكومة السورية من عقودها النفطية، عبر تطوير الشروط المالية في تلك العقود، لتلائم تغيرات البيئة الاقتصادية التي توقع وتنفذ في ظلها تلك العقود.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

يركز البحث على الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2014 بشكل خاص ويتطرق لبعض المعلومات التاريخية التي تسبق تلك الفترة فيما يتعلق تحديدًا بتطور العلاقة بين الشركات الأجنبية والجانب الوطني، خاصة فيما يخص فلسفة العقود النفطية المطبقة في سورية، مع تلخيص الاستنتاجات الهامة لرسم معالم التغيرات المطلوب إدماجه مستقبلاً في العقود النفطية. أما الحدود المكانية فهي قطاع استخراج النفط في الجمهورية العربية السورية.

أهداف البحث

- 1- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض جوانبه بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط بشكل خاص.
- 2- التعرف على العقود النفطية وأنواعها ومزاياها.
- 3- التعرف على قطاع النفط في سورية بشكل عام وتطور العقود النفطية فيها بشكل خاص.
- 4- تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية وتحديد المالية على العقود النفطية وعوائدها بالنسبة لكل من الحكومة وشركات النفط الأجنبية.

الدراسات السابقة

1- Kaiser.J.Mark & Pulsipher.G.Allan, " **fiscal system analysis: concessionary & contractual systems used in offshore petroleum arrangements**" , Louisiana State University& U.S Department of Interior minerals management service Gulf of Mexico OCS Region, March 2004.

قام الباحث بتحليل النظام المالي الذي يحكم عمل العقود النفطية بشكل عام، من خلال بناء علاقات تابعة بين صافي القيمة الحالية لأرباح العقود والمتغيرات المالية المختلفة سواء كانت خارجية أو داخلية تحكمها الشروط المالية في العقود، واستخدم طريقة تحليل الانحدار للتنبؤ بتلك العلاقات من حيث الاتجاه أو التأثير النسبي، حيث توصل إلى وضع صيغ رياضية لعلاقة المتغيرات المالية المختلفة ببعضها وهي سعر النفط العالمي وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومعدل العائد الداخلي والضرائب وإتاوة الحكومة، وقام باختبارها على بيانات حقلين نفطيين نموذجيين الأول بحري في خليج المكسيك والثاني بري في انغولا وقام بتعميم النتائج .

2- Adeola Aenikinju & L.Oladele Oderinde, " **economics of offshore oil investment projects and PSC: A meta- modeling analysis**", University of Ibadan, Nigeria,2009.

قام الباحث بتحليل أثر العوامل المالية المختلفة على عقود تقاسم الانتاج في نيجيريا، مستخدماً أسلوب تحليل الانحدار للتنبؤ باتجاه ودرجة تأثير كل من سعر النفط والضرائب وإتاوة الحكومة وغيرها من المتغيرات المالية المستقلة على المتغيرات التابعة وهي صافي التدفقات النقدية للحكومة والمقاول وكذلك معدل العائد الداخلي حيث بينت الدراسة أن أكثر من 80% من تغيرات المتغيرات التابعة المذكورة تفسرها المتغيرات المالية موضوع الدراسة ويفسر تغير سعر النفط العالمي النسبة الأكبر منها.

3- Ghandi.Abbas & Synthia Lin, "**Economic efficiency and optimal contractual design of Iraq's oil service contracts**", University of California at Davis, U.S,2013.

قدم البحث تحليلاً للفعالية الاقتصادية المحققة في عقود نفط العراق عبر دراسة حالة أكبر حقول العراق النفطية وهو حقل الرميثة حيث استخدم الباحث البرمجة الديناميكية للوصول إلى مستوى الإنتاج الأمثل بالنسبة للحقل واعتمد على نموذج (Hartl & Gao 2004) حيث توصل إلى أن هناك خسائر تقدر بين 70-90 بليون دولار خلال مدة العقد مقدر بالقيمة الحالية لعام 2008 وذلك نتيجة انحراف مستويات الإنتاج الفعلية عن مستوى الإنتاج الأمثل اقتصادياً.

4-Hartly.Peter & Gao Weiyu & Sichles.Robin, "**Optimal dynamic production from a large oil field in Saudi Arabia**", Rice University, Houston, Texas,2008.

قام الباحث ببناء نموذج رياضي لحساب مستوى الإنتاج الأمثل في حقل الغوار السعودي، حيث يعتمد هذا النموذج على ربط العوامل الفنية والاقتصادية التي تحدد مستويات الإنتاج المثلى، معتمداً على البرمجة الديناميكية لتحقيق هذا الغرض، كما استخدم أسلوب تحليل الانحدار للتنبؤ بقيم المتغيرات، حيث توصل إلى أن العمل في عقد نفط "الأغوار" السعودي لا يحقق الفعالية الاقتصادية، نتيجة الابتعاد عن مستويات الإنتاج المثلى اقتصادياً خلال سنوات العقد.

5- Ghandi.Abbas & Synthia Lin, "**Iran's buy-back oil service contracts and optimal production: the case of Soroosh & Nowrooz**", University of California at Davis, U.S, December, 2011.

قام الباحث بتحليل العقود النفطية في إيران مطبقاً على حقل سوروز-نوروز أكبر حقول إيران النفطية، بغرض معرفة مدى تحقيق هذه العقود لمستويات الإنتاج المثلى اقتصادياً، وقد استخدم الباحث البرمجة الديناميكية في دراسته حيث توصل إلى أن العقود النفطية في إيران تركز على تعظيم الإنتاج الإجمالي خلال سنوات العقد مع إهمال المستويات المثلى اقتصادياً، وبالتالي ابتعاد مستويات الإنتاج الفعلية عن المثلى، ما يعني تقليل الأرباح المحققة بالقيمة الحالية لسنة الدراسة.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط

مقدمة الفصل الأول

المبحث الأول: تعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض جوانبه النظرية

المبحث الثاني: شركات النفط العالمية قدراتها واستراتيجياتها

المبحث الثالث: أهمية وأهداف شركات النفط الوطنية لدى الدول

المبحث الرابع: أشكال العقود النفطية وخصائصها

المبحث الخامس: أهم الجوانب المالية في العقود النفطية

المبحث السادس: نماذج العقود النفطية واستثمار النفط في بعض الدول

خلاصة الفصل الأول

مقدمة الفصل

ارتبط اكتشاف النفط واستثماره تاريخيا بالاستثمار الأجنبي المباشر عبر شركات النفط العالمية التي ظهرت منذ الاكتشاف التجاري الأول في ولاية بنسلفانيا الأمريكية عام 1858م، وتعتبر شكلا من أشكال الشركات متعددة الجنسية التي تمارس نشاطها في قطاع الطاقة عموما والنفط خصوصا كنشاط رئيسي، وذلك نظرا لإمكاناتها التمويلية والفنية والاحتكارية الهائلة والتي يتطلبها الاستثمار في قطاع النفط، في ظل ضعف تلك الامكانيات لدى معظم الدول المنتجة للنفط، وقد مرت تلك الشركات منذ نشأتها وخلال تطورها التاريخي بمراحل متعددة من حيث درجة السيطرة الاحتكارية، في ظروف تغير طبيعة العلاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة، وظهور شركات النفط الوطنية والمنظمات الإقليمية التي بدأت تتحدى الكارتل البترولي العالمي، حيث برزت تلك التطورات بشكل واضح في تطور أشكال العقود النفطية المختلفة، فقد كانت عقود الامتياز هي الشكل المعروف والسائد من العقود النفطية في المراحل الأولى من نشأة وتطور الصناعة النفطية، بينما ظهرت لاحقا عقود المشاركة بالإنتاج وعقود الخدمة والمشاريع المشتركة، وتنوعت وتعددت أشكال هذه العقود بحيث لم يعد من السهل حصرها ضمن أنواع محددة، خاصة مع تعدد وتداخل الأنظمة والشروط المالية لكل منها، حيث يشكل النظام المالي العمود الفقري لأي عقد نفطي، وبما أن الشروط المالية تخضع للمفاوضات التي تهدف التوصل إلى صيغة عقدية محددة، فهي تختلف من دولة لأخرى ومن عقد لآخر وتبقى محكومة "بالقوة التفاوضية" لكل من طرفي العقد.

انطلاقا مما سبق فسوف نستعرض في هذا الفصل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط بأدواته المختلفة، من شركات النفط العالمية والشركات الوطنية المستقلة وأهم أنواع العقود النفطية المختلفة، مع توضيح أهم الجوانب المالية والمكونات التي تدخل في تكوين النظام المالي لأي عقد نفطي، مع المرور على تجربة كل من فنزويلا والكويت في مجال العقود النفطية باعتبارهما من أقدم وأبرز الدول المنتجة للنفط على الصعيد العالمي.

المبحث الأول تعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض جوانبه النظرية

1.0.I: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

1.1.0.I: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لا تزال التعريفات التي تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف وتتنوع بحسب المؤسسة أو الجهة التي تقدم هذا التعريف وذلك لاختلاف نظرة كل منها إلى هذا النوع من الاستثمار ولذلك فهو يعتبر مفهوماً أكثر منه مصطلحاً، حيث تتعدد التعاريف التي تقدمها المؤسسات والمنظمات المالية الدولية⁵، بين صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD وغيرها من المؤسسات الدولية، إلا أن هذه المؤسسات تتفق جميعها على مجموعة من النقاط الرئيسية المشتركة التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:⁶

- امتلاك مستثمر أجنبي لبعض الأصول جزئياً أو كلياً في دولة أخرى.
- نسبة 10% على الأقل من ملكية الاستثمار والقدرة التصويتية أثناء إدارته في الدولة المضيفة.
- تتفق جميعها على طول مدة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن قوة التصويت تحدد سلطة تمرير القرارات حسب أهداف صاحبها.

2.1.0.I: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية بما يحققه من رفع للطاقت الإنتاجية في البلد المضيف مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان، كذلك يساهم في توفير فرص عمل إضافية وتخفيض البطالة، ويلعب

⁵ مناتي، عدنان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية مع إشارة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

يعرف الدكتور حسان خضر الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم بهدف التأثير على أنشطة وعمليات تلك المشروعات" حيث يمكن أن يأخذ أشكالاً عديدة كإنشاء مشروع جديد أو تملك أصول منشأة قائمة أو الدمج والتملك، بينما يعرفه د. عدنان مناتي بأنه "انتقال رؤوس الأموال وأسلوب الإدارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل شخص طبيعي أو معنوي إلى البلد المضيف للاستثمار".

⁶ خضر، حسان، "الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 32، 2004.

دورا هاما في رفع معدلات التكوين الرأسمالي للبلد، ويساعد في تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة احتياطي البلد من القطع الأجنبي.

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته .
- الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير، وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية .
- الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة، فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج .
- الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

2.0.I: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين والشركات متعددة الجنسية، ويتركز الهدف الاقتصادي لهذا النوع من الاستثمار في تحقيق الأرباح في الدول المضيفة، والتي عادة ما تفوق الأرباح المحققة من الاستثمار في البلد الأم، نتيجة المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المضيفة، من رخص اليد العاملة وتكاليف النقل، إضافة إلى توفر المواد الخام والأسواق، وكذلك المزايا المالية والضريبية، والأهم من ذلك الاستفادة من وفورات الحجم الكبير عبر توسيع استثماراتها خارجياً⁷، أما الهدف السياسي فيقود إلى بناء علاقات أوثق بين البلدان المضيفة وحكومة البلد الأم، ما يعطي فرصة أكبر للتأثير على القرارات السياسية، ويتمثل الهدف البيئي في إبعاد النفايات الصناعية

7 أبابكر، مشتاق، "الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط"، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الأول، 1998م،

الضارة بيئياً عن البلد الأم للشركة متعددة الجنسية، بالإضافة إلى أسباب ودوافع أخرى كثيرة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها:⁸

- 1- محاولة الوصول إلى أسواق جديدة للمواد الأولية والمنتجات النهائية، أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الخارجية الحالية، ويشجع التكامل الاقتصادي- مثل الاتحاد الأوروبي- على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تسعى الشركات متعددة الجنسية للاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة ومهارات عالية لسد الاحتياجات الإقليمية والمحلية، ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على الترخيص بسبب ارتفاع درجة الاستجابة لأوامر الشراء، وزيادة القدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.
- 2- تعظيم الأرباح: بالاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في الدول المضيفة، حيث تقل تكاليف الانتاج فيها عن البلد الأم، إضافة إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- 3- تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار، ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة لمكافحة الإغراق، وكذلك نظام قواعد المنشأ الذي يقضي بأن يتم التصنيع في بلد معين، أو أن تدخل نسبة معينة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي.
- 4- طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها شركات محددة، كالصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية، ما يمكن الشركات من استغلال المزايا التقنية والانتاجية في الأسواق العالمية، كذلك الصناعات ذات تكاليف البحوث والتطوير العالية، والمنتجات ذات دورة الحياة القصيرة، مما يفرض ضرورة التواجد بالقرب من الأسواق العالمية الرئيسية لتلك المنتجات.

3.0.I: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1.3.0.I: الاستثمار المشترك⁹

⁸ الزهراني، بندر بن سالم، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي-حالة السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة سعود، 2004م، ص30.

⁹ المزايا والعيوب للدول المضيفة:

يحقق الاستثمار المشترك زيادة في أرصدة البلد من القطع الأجنبي، وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية، نقل التكنولوجيا، تأمين فرص عمل وبالتالي خفض مستويات البطالة، مما يحسن مؤشرات التنمية المستدامة، وينعكس الأداء الجيد للمشاريع المشتركة ايجاباً على ميزان المدفوعات، ويعمل على تحسين مهارات الكادر الوطني، وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسيّة أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المضيفة، كما أنه يؤمن سهولة فرض الرقابة والسيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأجنبية في الدول النامية.

أما العيوب فتتمثل في ضعف القدرات الفنية والإدارية والمالية لدى الطرف الوطني خاصة في الدول النامية، الأمر الذي يقلل من إمكانية تحقيق المنافع السابقة، ومع انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد ينخفض حجم المشروع الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض إسهامه في تحقيق الغايات السابقة، من توظيف، وتلبية الطلب المحلي، وكذلك تدفق القطع الأجنبي إلى البلد، وبالتالي

وفي هذا النوع من الاستثمارات يشترك طرفان أو أكثر من دول مختلفة في شركة ذات نشاط دولي، ويأخذ هذا الاستثمار شكل مشروع اقتصادي في إحدى الدول المضيفة بهدف القيام بعمليات انتاجية وتسويقية ومالية.¹⁰ وينشأ عند قيام الطرف الأجنبي بامتلاك حصة في شركة وطنية مما يحولها إلى استثمار مشترك، وقد تأخذ مشاركة الطرف الأجنبي أشكال عدة سواء في شكل مالي، خبرة، عمل، تكنولوجيا، أو تقنيات معلومات، وفي هذه الحالة يكون لكلا الطرفين الحق في إدارة المشروع، وهذا ما يميز الاستثمار المشترك عن عقود الإدارة واتفاقيات التصنيع ومشروعات تسليم المفتاح.¹¹

2.3.0.I: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي¹²

يكون المشروع في هذه الحالة مملوكا بالكامل للشركة متعددة الجنسية، وقد تقوم بشراء مشروع محلي قائم بكامل تجهيزاته وعماله، أو إنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف.¹³

فقد تكون قدرة المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكبر من الناحية التمويلية، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، وأرصدة القطع الأجنبي.

المزايا والعيوب بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

يمنح الاستثمار المشترك في حال نجاحه الشركة الأجنبية فرصة الوصول إلى الملكية المطلقة للمشروع مستقبلا، عبر كسب ثقة القائمين على الاستثمار في الدولة المضيفة، كما أنه يعتبر البديل الأفضل عندما لا يسمح بالتملك المطلق للمشروع، كما في مشاريع البترول والكهرباء والتعدين...، كما يسهل الاستثمار المشترك دخول السوق المحلية وتذليل العقبات البيروقراطية والضريبية...، ويقلل أخطار التأميم والمصادرة، كما يساهم في التغلب على القيود الجمركية، ويساعد وجود الطرف الوطني على مواجهة صعوبات اللغة، العلاقات الاجتماعية والعمالية، والمشكلات الثقافية في الدولة المضيفة.

إلا أن تعارض مصالح الطرفين فيما يتعلق بالرقابة ونسبة المساهمة في ظل ضعف إمكانيات الجانب الوطني قد يكون أهم العيوب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء المستثمر الأجنبي بعد فترة، أو يفرض شروط صارمة على التوظيف والتصدير والأرباح، إضافة إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية بوجود الشريك الوطني.

10 عبد المطلب، عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 184.

11 عباس، علي، "إدارة الأعمال الدولية: الإطار العام"، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 154.

12 المزايا والعيوب:

يساهم هذا الشكل من الاستثمار في زيادة أرصدة البلد المضيف من القطع الأجنبي، وكذلك التطوير التكنولوجي واشباع السوق المحلية وتصدير الفائض، إضافة إلى التوظيف وتحسين ميزان المدفوعات، وفي الوقت ذاته يقدم للمستثمر الأجنبي حرية أكبر في إدارة مشروعه، والتغلب على القيود الجمركية والتجارية، كما يحقق لها فرصة التخلص من التكنولوجيا المتقدمة وسهولة أكبر في التسويق، وكذلك تخفيض تكاليف النقل والتأمين، والاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة محليا، الأمر الذي يرفع من القدرة التنافسية لمنتجات الشركة في الأسواق.¹²

وتعتبر التبعية الاقتصادية للشركة متعددة الجنسية من أهم العيوب بالنسبة للدولة المضيفة، وما يترتب عنها من آثار سياسية واقتصادية محليا ودوليا، خاصة لدى الدول النامية، ومن جهة أخرى قد تتعرض الشركة الأجنبية لأخطار غير تجارية، كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية، أو التدمير الناتج عن الحروب وقلّة الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أن هذا الشكل من الاستثمار يتطلب قدرات تمويلية ضخمة، وتزداد الخسائر المحتملة في حال فشله.

13 الخضر، علي ابراهيم، "إدارة العمال الدولية"، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007، ص 52.

3.3.0.I: مشروعات التجميع

وهي عبارة عن اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والوطني، لتوفير المكونات والقطع الأساسية لمنتج معين من قبل الطرف الأجنبي، وإعادة تجميعها وتركيبها كمنتج نهائي من قبل الطرف الوطني، وقد يكون على شكل استثمار مشترك أو تملك كامل للمستثمر الأجنبي، ومن أهم عيوبه قلة نقله للتكنولوجيا، حيث ينحصر دور الجانب الوطني في التركيب والتجميع النهائي للمنتج.¹⁴

4.3.0.I: الاستثمار في المناطق الحرة

غالبا ما يرتبط هذا الشكل من الاستثمار بالنشاطات الموجهة للتصدير، وتعتبر الأنشطة والعلاقات التجارية في المناطق الحرة خارج حدود الدولة من الناحية القانونية والاقتصادية، حيث تعفى من كافة الرسوم والضرائب والقيود الجمركية للبلد المضيف، وتخضع لقوانين خاصة بتنظيمها، وتعتبر علاقاتها بالمؤسسات المحلية من علاقات التجارة الخارجية.

5.3.0.I: مشروعات البنية الأساسية المحولة

وهي عبارة عن عقود الامتياز طويلة الأجل (20-50) عام، حيث تكون موجهة لمشاريع البنية الأساسية كالمطارات والطرق ومحطات الكهرباء، وتعود في نهاية مدة الامتياز للحكومة وتعرف بعقود (B.O.T) أي البناء والتشغيل والتحويل، ويستفيد البلد المضيف من القدرات التمويلية الضخمة للشركات متعددة الجنسية والتي يتطلبها هذا النوع من الاستثمار، بينما تعود على المستثمر الأجنبي بعوائد اقتصادية مجزية خلال فترة الامتياز.¹⁵

4.0.I: أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر**1.4.0.I: النظرية الكلاسيكية**

انطلق الكلاسيك في تحليلهم لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من فرضية المنافسة التامة وكمال الأسواق، أي حرية انتقال الأموال والعمالة والمعلومات عبر الحدود، وغياب الواقع الاحتكاري، وبالتالي تتجه الاستثمارات نحو البلدان التي تحقق فيها رؤوس الأموال مردودية أعلى.^{16, 17}

14 عبد المطلب، عبد الحميد، مرجع سابق، ص 185.

15 عبد المطلب، عبد الحميد، مرجع سابق، ص. ص 185-186.

16 إلا أن كيندليرجر اعترف بوجود المنافسة الاحتكارية غير الكاملة، واعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم على المفاضلة بين الكفاية الحدية لرأس المال بين البلدان المختلفة وكذلك معدل الفائدة، أما فيما يخص الآثار فيفترض الكلاسيك أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، فيرى باليجا أن هذه الشركات تستفيد من الدول المضيفة وخاصة النامية، كمصدر للمواد الأولية الرخيصة وسوق مريحة لتصريف منتجاتها، بينما يرى فرانك استغلال هذه الشركات من خلال الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، دون خلق علاقات تكامل اقتصادية مع باقي الأنشطة الاقتصادية

2.4.0.I: النظرية النيوكلاسيكية

اعتبر النيوكلاسيك أن تدفق رأس المال هو استجابة لاختلاف سعر الفائدة بين دولة وأخرى، وبالتالي فإن سبب ارتفاع عائد رأس المال في الخارج هو الندرة النسبية، كل ذلك في ظل افتراض سوق المنافسة الكاملة وحرية انتقال رأس المال عبر الحدود، وبحسب هذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تشغيل الموارد المادية والبشرية المحلية، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها، إضافة إلى زيادة التصدير وتقليل الواردات مما يحسن ميزان مدفوعات الدول المضيفة.¹⁸

3.4.0.I: نظرية الميزة الاحتكارية

مؤسسها هايمر 1960-1966م، حيث انطلق من فكرة عدم كمال الأسواق بعكس النظريات السابقة، واعتبر أن الدافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هو البحث عن الأسواق الخارجية والسيطرة عليها، وانطلاقاً من فكرة عدم كمال الأسواق ووجود السوق الاحتكارية، فإن هناك عوائق تحول دون تمتع الشركات المحلية بالمزايا التنافسية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، كالتكنولوجيا و وفورات الحجم والمهارات التسويقية والإدارية^{19, 20}.

4.4.0.I: نظرية تدويل الانتاج

تعالج النظرية أسباب تفضيل الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير، ومن هنا فإن هذه الشركات تحاول السيطرة على السوق الدولي بتحويل السوق الخارجي إلى داخلي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تتجاوز العقبات التي تقف أمام التصدير في ظل سوق غير كاملة، كما تشير النظرية إلى فكرة حماية الملكية الفكرية، باستبدال الاذن والتراخيص بالاستثمار المباشر.

5.4.0.I: نظرية عدم كمال سوق رأس المال

المحلية، ويعتبر "هود ويونج" أن هذه الاستثمارات تركز التبعية التكنولوجية للدول المضيفة تجاه الشركات متعددة الجنسية وبلدانها الأم، وإهمال الكفاءات المحلية عبر الاعتماد على الخبراء والفنيين الأجانب.

17 أبو قحف، عبد السلام، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003، ص367.

18 عبد السلام، رضا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لشرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر"، المكتبة المصرية، المنصورة، 2007، ص40-41.

19 إلا أن تحليل كوجيما للاستثمارات اليابانية بين أن الشركات اليابانية تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدول المضيفة بميزة تنافسية، كالصناعات ذات التكنولوجيا كثيفة العمالة، ومن هنا فقد فشل النموذج الاحتكاري في تحليل الاستثمارات اليابانية، بينما نجح في حالة الشركات الأمريكية الاحتكارية.

20 عبد السام، رضا، مرجع سابق، ص42-44.

تتطلب فكرة عدم كمال الأسواق المالية من أن سعر الفائدة يرتبط بقوة العملة في أي دولة، من هنا فإن الشركات في البلدان ذات العملة القوية تتمتع بميزة الاقتراض بسعر فائدة منخفض من دولها الأم، وبالتالي تستطيع التفوق على الشركات المحلية في عوائدها.²¹

6.4.0.I: نظرية دورة حياة المنتج

تم وضعها من قبل رايموند فرنون 1966م، حيث تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة معينة من حياة المنتج أو مرحلة من مراحل نمو الشركة الأم، حيث يمر أي منتج خلال حياته بعدة مراحل من الولادة إلى النمو والنضج ومن ثم التدهور، ومن هنا فإن الشركة الأم تتجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة النضج تحديداً.^{22, 23}

7.4.0.I: النظرية الانتقائية

مؤسسها جون دينينج الذي يشير إلى ثلاثة أنواع من المزايا يجب توافرها لدى الشركة متعددة الجنسية لتقوم بالاستثمار في الخارج وهي: مزايا تنافسية في السوق المحلي، خصائص في السوق الأجنبي تسمح بنقل المزايا المحلية إليه والاستفادة منها، مزايا الموقع لدى الدولة المضيفة.²⁴

21 إلا أن هذه النظرية فشلت في تفسير استمرار نمو الاستثمارات الأمريكية والانكليزية خلال فترات تراجع الدولار والجنيه الاسترليني، كما عجزت عن تفسير الاستثمارات بين دول المنطقة النقدية الواحدة مثل الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية تكون مصادر تمويلها من الدول المضيفة، إضافة إلى عدم وجود أسواق رأس مال في معظم الدول النامية أصلاً.

22 وذلك بغرض الحفاظ على أسواقها الخارجية التي من المحتمل أن تتراجع في هذه المرحلة، وكذلك التوسع في الأسواق بعد إشباع السوق المحلية، حيث تتعرض أسواقها لعوائق جمركية وضريبية في الخارج، أو قد ترغب في تخفيض تكاليف النقل والشحن والتسويق، كل ذلك بغرض الحفاظ على موقعها التنافسي في الخارج، خاصة وأن المنتج قد يتعرض للتقليد في هذه المرحلة ويعرض بأسعار منافسة في الدول المستهدفة، كذلك قد ترغب الشركة الأم في الاستثمار الأجنبي المباشر أو منح التراخيص في مرحلة تدهور المنتج، حيث تقوم بتوطين إنتاجها في الخارج، وغالباً ما يكون هذا الإنتاج بغرض إعادة التصدير وربما إلى الدولة الأم ذاتها.

23 فليح، حسن خليف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص183.

عباس، علي، مرجع سابق، ص167.

24 انظر الجدول(1):

جدول رقم(1) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النظرية الانتقائية

المزايا النوعية	مزايا الدولة المضيفة	مزايا تتعلق بالتدويل
-التقدم التكنولوجي.	-سعر ونوعية المدخلات.	-تخفيض التكلفة.
-الكفاءة الادارية.	-تكاليف النقل والاتصالات.	-حماية براءات الاختراع.
-اقتصاديات الحجم.	-نوعية الهياكل القاعدية.	-مراقبة الانتاج واليد العاملة.
-القدرة على تنويع المنتجات.	-الحوافز الاستثمارية والجمركية.	
-القدرات التسويقية.	-التقارب الثقافي.	

8.4.0.I: نظرية الميزة النسبية

تقوم النظرية التي انطلقت من المدرسة اليابانية على الدمج ما بين الأدوات الجزئية، كالقدرات والأصول والتميز التكنولوجي للشركة، وكذلك الأدوات الكلية المرتبطة بالدولة كالسياسة التجارية والصناعية بغرض تحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، والتي تفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، وبحسب كوجيما فإن الاستثمارات الأمريكية جاءت بديلا للتجارة الخارجية، بينما شجعت الاستثمارات اليابانية على خلق قاعدة تجارية، نتيجة نقل المهارات إلى الدول المضيفة.²⁵

9.4.0.I: نظرية التحليل التجميعي

يفسر ميشيلي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر معتمدا ثلاثة مستويات: الاقتصاد الكلي (الميزة النسبية للدولة الأم)، الاقتصاد الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة)، وهيكل الصناعة أو القطاع.²⁶

10.4.0.I: نظرية الموقع المعدلة²⁷

اقترح مؤسس النظرية روبرت سيموندس أن الاستثمارات الدولية تخضع لثلاثة أنواع من العوامل: العوامل الشرطية وهي المتعلقة بخصائص المنتج والبلد المضيف كالطلب المحلي والموارد البشرية والطبيعية وعلاقاته الدولية، العوامل الدافعة وهي تتعلق بخصائص الشركة وموقعها التنافسي، أما النوع الثالث فهي العوامل الضابطة وتتعلق بخصائص الدولة المضيفة كالحوافز الاستثمارية وخصائص الدولة الأم كاللوائح الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمار الخارجي، وكذلك الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم.

المصدر: ميلود بو عبيد، الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، جامعة الحاج الخضر، باتنة، 2007، ص 67.

25 عبد السلام، رضا، مرجع سابق، ص 58.

26 حيث يبحث المستوى الأول في المزايا النسبية للدولة الأم من جانب العرض كالتكنولوجيا وعناصر الإنتاج أو الاعتماد على وفورات الحجم، وكذلك من جانب الطلب كارتفاع الدخل واتساع السوق وتنوعها، بينما تتمثل المزايا النسبية على مستوى المؤسسة باستغلالها لمواردها وتطويرها وامتلاك التكنولوجيا الحديثة، أو ابتكارها لمنتج جديد نسيبا، بينما تظهر المزايا النسبية على مستوى القطاع عبر التفريق بين المنتج النمطي والمنتج كثيف التكنولوجيا.

27 ساعد، بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب"،

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الحاج خضر، باتنة، 2008، ص 32.

المبحث الثاني

شركات النفط العالمية قدراتها واستراتيجياتها

1.1.I: تعريف بالشركات النفطية العالمية

لقد ظهرت أولى شركات النفط العالمية والتي أغلبها أمريكية الأصل منذ أول اكتشاف نفطي تجاري في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1858م، حيث عملت هذه الشركات على استغلال واحتكار هذا المورد الاستراتيجي الهام في جميع مراحله من المنبع إلى المصب وصولاً إلى الصناعات البتروكيمياوية.

1- تعريف شركات النفط العالمية:

تعرف الشركات النفطية العالمية بأنها أحد أنواع الشركات متعددة الجنسيات والتي تنشط وتعمل في قطاع الطاقة عموماً والنفط خصوصاً وهي تمارس نشاطها الرئيسي في عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج سعياً لتحقيق عائد يتناسب مع المخاطر العالية التي ترافق هذه العمليات و معظم هذه الشركات تضم إلى جانب نشاطها الرئيسي عمليات التكرير، وأحياناً تقوم بتوزيع المشتقات النفطية عن طريق شركاتها الفرعية أو مشاركتها في شركات توزيع متخصصة، والبعض يضم إلى نشاطه الرئيسي صناعة الغاز و/أو البتروكيمياويات كنشاط ثانٍ²⁸. وتتصدر شركات النفط العالمية شركة ستاندرد أوف أويل وشركة النفط البريطانية BP وشركة شل الهولندية shell.

2- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

كانت بداية ظهور الشركات متعددة الجنسيات في أوائل القرن التاسع عشر في أوروبا²⁹، وقد عرفها عدد من الاقتصاديين بطرق متعددة³⁰، حيث يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها تلك الشركات التي تمارس فعاليات وأنشطة تتجاوز حدودها القومية ويكون مركزها الرئيسي في بلد واحد يسمى البلد الأم، حيث تعمل على توسيع نطاق الرأسمالية من رأسمالية قومية إلى رأسمالية عالمية، وقد لعبت دوراً هاماً في عصر العولمة في توسيع وزيادة تكامل الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي.

²⁸ عربش، زياد أيوب، "منطق الشركات النفطية العالمية وضرورة معرفة استراتيجياتها"، جامعة دمشق، محاضرة، 2014.

²⁹ مخلفي، أمينة، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2013، ص 89.

³⁰ يعرفها "توجدات" بأنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة، بينما يعرفها كلاودنز بأنها الشركات التي تستمد قسماً هاماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقواها العاملة من بلدان أجنبية خارج البلد الأم³⁰، وتعرف أيضاً كمؤسسات تابعة لدولة معينة تسمى البلد الأم وتمارس نشاطات مستقرة تحت سلطتها في دولتين أجنبيتين أو أكثر وتسيطر على 10% على الأقل من رقم الأعمال.

2.1.I: خصائص شركات النفط العالمية

تتميز شركات النفط العالمية عن غيرها من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها حيث يمكن تلخيص أهم تلك الخصائص فيما يلي:³¹

1- التكامل العمودي والأفقي: تتميز شركات النفط العالمية بأنها شركات متكاملة في أنشطتها الاقتصادية بصورة خاصة، سواء كان ذلك التكامل عموديا من خلال قيامها بمزاولة وإدارة معظم مراحل الصناعة النفطية من مرحلة المنبع (البحث، التنقيب، الاستخراج والانتاج، والنقل...) إلى مرحلة المصب (التكرير والتسويق والصناعة البتروكيمياوية). ويمكن أن يكون هذا التكامل أفقيا من خلال عمل هذه الشركات وامتلاكها لنشاطات اقتصادية أخرى متكاملة مع صناعة النفط كالحديد والصلب وبناء السفن... الخ. ويرجع سبب تكامل هذه الشركات العمودي والأفقي إلى مجموعة من العوامل المختلفة أهمها:³²

- سعي تلك الشركات لتعظيم أرباحها من عمليات استغلال الموارد النفطية.
- هناك عوامل تعود إلى خصائص ومميزات النفط الطبيعية والجيولوجية والجغرافية، من حيث توزيعه الجغرافي في مناطق متباينة ومساحات شاسعة وضمن تشكيلات جيولوجية معقدة، إضافة إلى عدم إمكانية استهلاكه بشكله الخام وإنما يحتاج إلى عمليات متلاحقة من التصفية والتكرير والتصنيع ليتحول إلى منتجات جاهزة للاستهلاك النهائي.
- 2- خاصية الاحتكار: تتمثل خاصية الاحتكار هذه في قيام عدد قليل ومحدود من الشركات النفطية العالمية بالسيطرة على مجمل أو معظم الأنشطة الاقتصادية النفطية على الصعيد المحلي والعالمي وفي مختلف مراحلها من المنبع إلى المصب، ويمكن أن يكون هذا الاحتكار فردي من قبل شركة نفطية واحدة عملاقة مثل شركة شل الهولندية وشركة نيوجرسي الأمريكية وتوتال الفرنسية وشركة النفط الانكليزية... الخ، أو جماعي من قبل عدد قليل من الشركات النفطية الكبرى مشكلة ما يسمى باحتكار القلة حيث تستحوذ وتسيطر على الصناعة النفطية وأسواقها في العالم وخاصة منذ بداية القرن العشرين.
- 3- التنوع والتوسع في نشاطها الاقتصادي:³³ بقي نشاط شركات النفط العالمية الاقتصادي حتى منتصف القرن العشرين متركزا وموجها على استغلال الموارد والثروات النفطية بمختلف مراحلها،

31 مخلفي، أمينة، مرجع سابق، ص 119-121 بتصرف.

32 الدوري، محمد أحمد، "مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003، ص 239-241 بتصرف.

33 تسعى هذه الشركات من خلال تنويع وتوسيع نشاطها الاقتصادي والصناعي إلى تعزيز قدراتها الاحتكارية على المستوى العالمي بغية ضمان استمرارية تعظيم أرباحها والمحافظة على القوة التنافسية في الساحة الدولية سواء في مجال النفط خصوصا أو الطاقة عموما حيث باتت هذه الشركات أقرب إلى كونها شركات طاقة عالمية من كونها شركات نفط تتخصص باستغلال الموارد النفطية على المستوى العالمي.

إلا أنه ونظرا لما ظهر منذ أواخر القرن العشرين من تغيرات ومستجدات على الصعيد العالمي سواء كانت أزمات دولية سياسية أو اقتصادية أو مالية وحتى البيئية فقد أخذت هذه الشركات بالسعي نحو توسيع وتنويع مجال نشاطها الاقتصادي والصناعي، ليشمل استغلال مختلف مصادر الطاقة البديلة سواء كانت متجددة أو غير متجددة بهدف السيطرة عليها واحتكارها أسوة بالثروة النفطية ومن الأمثلة على ذلك الاتجاه نحو استغلال مصادر الغاز و الفحم الحجري واليورانيوم ومصادر الطاقة الشمسية والنووية....الخ.³⁴

3.1.I: تطور قدرات ووضعية الشركات النفطية العالمية في السوق منذ نشأتها

شهدت شركات النفط العالمية منذ نشأتها وخلال تطورها التاريخي حتى الوقت الحاضر عدة مراحل تتعلق بقدراتها الاحتكارية وصناعتها النفطية، ويمكن تقسيم تلك المراحل إلى مرحلتين رئيسيتين: مرحلة ما قبل الأزمة النفطية المضادة 1986 ومرحلة ما بعد الأزمة النفطية المضادة 1986.

1.3.1.I: مرحلة ما قبل الأزمة النفطية المضادة عام 1986

1.1.3.1.I: فترة السيطرة الاحتكارية والتحكم الاستغلالي (منذ نشأتها وحتى عام 1945)

إن نشأة وتكون تلك السيطرة الاحتكارية في قطاع النفط يعود بالدرجة الرئيسية إلى طبيعة الصناعة النفطية ذاتها من حيث حاجتها قدرات تمويلية ضخمة وتكنولوجيا متطورة وخاصة إضافة إلى سعة وتعدد مراحل هذه الصناعة، ويمكن توضيح هذه المرحلة من خلال جانبين رئيسيين هما:

1.1.1.3.1.I: ظروف نشأة الشركات النفطية العالمية والكارتل النفطي

تميزت الصناعة النفطية وأسواقها خلال مراحلها الأولى بظهور عدد كبير من الشركات النفطية محليا ودوليا وأغلبها أمريكية إضافة إلى الإنكليزية والهولندية والفرنسية والروسية وغيرها.³⁵ إلا أنه سرعان ما برزت شركات عملاقة ابتلعت وضمت إليها الشركات النفطية الصغرى بمختلف الطرق والأشكال، لتبقى الصناعة النفطية حكرا على عدد قليل من الشركات النفطية العالمية والعلاقة بإمكانياتها ونفوذها وامتداد نشاطها إلى مناطق متعددة من العالم، فخلال العقد الأول من القرن العشرين برزت ثلاثة شركات أمريكية كبرى احتكرت السوق الأمريكية وهي: ستاندارد أوف نيوجرسي، سوكوني موبيل، وشركة كاليفورنيا حيث ابتلعت هذه الشركات حوالي 30 شركة نفطية كانت تنشط آنذاك في سوق النفط الأمريكية،³⁶ وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ازداد الاحتكار النفطي

34 مخلفي، أمينة، مرجع سابق، ص 14-45.

35 عبد الله، حسين، "البتروال العربي-دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 56 بتصرف.

36 الدوري، محمد أحمد، "مبادئ اقتصاد النفط"، مرجع سابق، ص 210.

على الصعيد العالمي حيث كان يتمثل في عدد قليل جدا من الشركات الأمريكية والأوروبية التي شكلت ما يسمى بالكارتل النفطي، وتم توقيع عدة اتفاقيات تحت قيادة ثلاثة شركات نفط عالمية كبرى وهي ستاندرد جرسى (Standard Jersey) وشل الهولندية (Shell) والشركة البريطانية للنفط (British Petroleum) بهدف تأكيد وتعزيز السيطرة على السوق النفطية وذلك بين عامي (1928-1934).³⁷ وقد واجه الكارتل النفطي أسوأ تجاربه خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في بداية الثلاثينات من القرن العشرين والتي عرفت بالكساد الكبير آنذاك، إضافة إلى اكتشاف حقل عملاق شرق تكساس والذي أغرق الأسواق بالنفط ما أدى إلى هبوط سعر برميل النفط بشكل حاد، وعادت الأوضاع إلى الانتعاش والتحسّن مع صدور قانون الانتعاش الصناعي القومي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933³⁸، وتشكل أيضا اتحاد لملاك ناقلات النفط بدعم ورعاية من شركات النفط العالمية الكبرى حيث أدى تخفيض أسعار النقل إلى تفاوت أسعار النفط في الأسواق النفطية.

2.1.1.3.1.I: أبرز شركات النفط العالمية حتى عام 1945

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2) أبرز شركات النفط العالمية حتى عام 1945

المرحلة	أهم الشركات العالمية الكبرى	تاريخ نشأتها	الجنسية والملكية
1858-1911	1- شركة ستاندرد اويل اوف أوهايو.	1870	أمريكية الأصل
	2- ش رويال دوتش وشيل وهي اندماج شركة هولندية وانكليزية.	1907	هولندية-بريطانية
1911-1945	1- ش ستاندرد اويل اوف نيوجرسي.	1911	أمريكية الجنسية
	2- ش ستاندرد اويل اوف موبيل.	1911	أمريكية الجنسية
	3- ش ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا.	1911	أمريكية الجنسية
	4- شركة النفط الانكليزية BP.	1913	بريطانية

المصدر: محمد أحمد الدوري، "مبادئ اقتصاد النفط"، بتصرف

نلاحظ من بيانات الجدول السابق زيادة واضحة في عدد شركات النفط الأمريكية الكبرى خلال الفترة من 1911-1945 وهي الفترة التي تميزت بزوال الكارتل النفطي الأمريكي، والسبب في ذلك هو صدور قانون محاربة الاحتكار والمعروف بقانون شيرمان³⁹ والذي تم بموجبه حل شركة أوهايو النفطية.

³⁷ عبد الله، حسين، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص19.

³⁸ فهمي، حسين، "استراتيجية البترول"، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 1981، ص165-168.

³⁹ أصدرت الولايات المتحدة قانون شيرمان عام 1880م، والذي كان موجهاً ضد شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي، وفي عام 1911م صدر قانون بحل شركة أوهايو إلى 33 شركة مستقلة بقصد إضعاف قدرتها الاحتكارية.

2.1.3.1.I: فترة التركيز الاحتكاري الرأسمالي (1945-1970)

شهدت هذه المرحلة تركزا رأسماليا واستغلال احتكاري شديد وأحادي الطرف على الصناعة والأسواق النفطية وذلك من قبل شركات النفط العالمية الكبرى آنذاك، وسرعان ما بدأت تظهر لاحقا شركات وطنية مستقلة في الدول المستوردة والمصدرة للنفط كشريك في الساحة النفطية.⁴⁰ لقد أدى ظهور الشركات النفطية الوطنية المستقلة إلى تقليص وإضعاف القدرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية الكبرى، حيث أخذت بالنمو والتوسع بإمكانياتها لتتحول إلى قوة فاعلة ومؤثرة في الصناعة النفطية وسوقها على الساحة الدولية وفي مختلف جوانب العرض والطلب⁴¹، ويرجع سبب بروز تلك الشركات وتطورها إلى العديد من العوامل المساعدة أهمها⁴²:

- الأرباح الخيالية لشركات النفط العالمية، شكلت حافزا لنشوء الشركات النفطية الوطنية المستقلة.
- نجاح تلك الشركات في تحقيق أرباح عالية وتطوير إمكانياتها الفنية والاقتصادية ساعدها على تنويع وتوسيع نشاطها في مختلف مجالات الصناعة النفطية.
- ضرورة وجود شركات مستقلة للحد من هيمنة الشركات الكبرى على الصناعة النفطية في العالم.

1.2.1.3.1.I: أهم شركات النفط العالمية والوطنية بين عامي 1945-1970

1.1.2.1.3.1.I: الشركات العالمية

ازداد عدد الشركات النفطية العالمية الكبرى في تلك المرحلة وسميت بالشقيقات السبع، والتي تعود ملكيتها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا، حيث كانت تسيطر على ما يقارب 80% من انتاج النفط العالمي و 70% من تكرير النفط في العالم إضافة إلى امتلاكها أكثر من 50% من ناقلات النفط في العالم، كما أن ادارة خمسة شركات منها كانت في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى

⁴⁰ الدوري، محمد أحمد، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق، ص98.

تمكنت تلك الشركات المستقلة منذ منتصف القرن العشرين من توقيع عدة اتفاقيات مقالة أو مشاركة بالإنتاج ومنها:

- توقيع اتفاقية مشاركة بالإنتاج عام 1957 بين شركة أجيبي الإيطالية وإيران.
- اتفاقية مشاركة بالإنتاج بين شيل الهولندية ودولة الكويت عام 1961.
- اتفاقية مشاركة بالإنتاج بين إيران وشركة بان أميركان الامريكية عام 1961.
- شركة سوبريور أويل في فنزويلا سنة 1962 حيث بلغ إنتاجها ما يقارب 27 مليون طن.
- اتفاقية شراء 2.4 مليون طن النفط الخام قرب البحر الأسود بين شركة اينبي الإيطالية والاتحاد السوفييتي عام 1960.

⁴¹ فاليري، مارسيل، ترجمة حسان البستاني، "عمالة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط"، دار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م، ص34-36 بتصرف.

⁴² الدوري، محمد أحمد، "مبادئ اقتصاد النفط"، مرجع سابق، ص243 بتصرف.

شركة النفط الفرنسية CFP، حيث مارست نشاطها آنذاك في شمال إفريقيا وبعض مستعمراتها.⁴³ وفيما يلي أبرز شركات النفط العالمية في تلك الفترة:

الجدول رقم (3) أبرز شركات النفط العالمية بين عامي 1945-1970

الشركة	ملاحظات
- ستاندرد أويل أوف نيوجرسي الأمريكية، شركة سوكوني موبيل، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، شركة غولف ساندز البريطانية، شركة تكساس الأمريكية، شركة شيل الهولندية، شركة النفط الانكليزية BP.	- ازداد عدد الشركات الاحتكارية وتتنوع حسب بلدانها الأم والمضيفة وعرفت بالشقيقات السبع.
- شركة النفط الفرنسية	- بقيت الشركة النفطية الفرنسية حتى بداية الخمسينات الأصغر بينها من ناحية الحجم وتنوع الأنشطة ومناطق الاستثمار عالميا حيث لم يتجاوز نصيبها من انتاج النفط العالمي 1% حتى عام 1949 ليتحسن مركزها في المراحل اللاحقة.

المصدر: محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ص 98، بتصرف.

لقد ظلت الشقيقات السبع إضافة إلى شركة النفط الفرنسية تسيطر بشكل شبه كامل على الصناعة النفطية في العالم حتى منتصف القرن العشرين، فقد كانت تسيطر خلال الخمسينات والستينات على كامل إنتاج النفط في شمال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشيوعية، ومع بروز الشركات الوطنية المستقلة وتزايد دورها في الصناعة النفطية منذ أوائل الخمسينات فقد تراجع المركز النسبي لشركات النفط العالمية الكبرى في صناعة النفط على الساحة العالمية، ويبين الجدول التالي أثر ومساهمة تلك الشركات الثمانية في مختلف مراحل الصناعة النفطية على الصعيد العالمي:

الجدول (4) مساهمة شركات النفط العالمية في الصناعة النفطية خلال الخمسينات والستينات

العام	الشركات	الاحتياطي العالمي	الانتاج العالمي	تسويق النفط	الطاقة الانتاجية
1953	الشقيقات السبع CFP +	95.8%	90.2%	74.3%	75.6%
1965	الشقيقات السبع CFP +	-	76%	66%	58%

المصدر: محمد محروس اسماعيل، ص 121.

2.1.2.1.3.1.I: الشركات الوطنية المستقلة

الجدول رقم(5) أبرز الشركات النفطية المستقلة بين عامي 1945_1970م

الشركة	الجنسية
كونتيننتال Continental	أمريكية الأصل
أوهايو أويل Ohio Oil	أمريكية الأصل
فيليبس أويل Philips	أمريكية الأصل
جيتي أويل Getty	إيطالية
اينبي ENPPI	إيطالية
ايراب Airab	فرنسية
العربية-اليابانية Japan-Arab	يابانية
كوسان Kosan	يابانية
ميتسوبوشي Mitsubishi	يابانية
بترو فيينا Petro Vienna	بلجيكية

المصدر: محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي" مرجع سابق، ص100.

على الرغم من ارتباط تلك الشركات المستقلة بمصالح بلدانها الأم والشركات النفطية الكبرى، فقد لعبت من خلال الانتاج والتكرير على الصعيد العالمي دورا هاما ومؤثرا في السوق والصناعة النفطية، وساهمت في الحد من سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى وتقليص نفوذها، كما ساهمت في تعزيز موقع البلدان المنتجة والمصدرة للنفط عالميا، ويبين الجدول(6) انتاج تكرير بعضها عام 1968م:

جدول(6) إنتاج وتكرير النفط لبعض الشركات النفطية المستقلة عام 1968م

الشركة	الجنسية	الانتاج (برميل /اليوم)	التكرير (طن /اليوم)
كونتيننتال Continental	أمريكية	289000	80000
اميرادا	أمريكية	207969	—
فيليبس أويل Philips	هولندية	98000	74000
جيتي أويل Getty	إيطالية	87000	85000
اينبي ENPPI	إيطالية	51037	22264
ايراب Airab	فرنسية	20567	15512
العربية-اليابانية Japan-Arab	يابانية	110000	6000

المصدر: محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق، ص101.

3.1.3.1.I: أهم شركات النفط العالمية بين عامي 1970-1986م

تميزت هذه الفترة بظهور عدة شركات نفطية عالمية جديدة، إلا أن الشركات الأمريكية والبريطانية بقيت الأهم في السوق النفطية عالميا، خاصة من جانب حصتها في الانتاج العالمي من النفط⁴⁴:

الجدول (7) أبرز الشركات النفطية العالمية بين عامي 1970-1986م

الشركة	الجنسية
شركة اكسون	أمريكية
شركة غولف ساندروز	أمريكية
شركة موبيل	أمريكية
شركة شيل	هولندية-انكليزية
شركة تكساس	أمريكية
شركة النفط الانكليزية BP	انكليزية
شركة شيفرون	أمريكية

المصدر: محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق، ص 103.

2.3.1.I: مرحلة ما بعد الأزمة النفطية المضادة عام 1986م

1.2.3.1.I: شركات النفط العالمية بعد عام 1986م

في هذه المرحلة توسع نشاط الشركات العالمية ليطال الطاقة البديلة، كما برزت عمليات الاندماج العملاقة⁴⁵، ويبين الجدول (8) أبرز صفقات الاندماج بين عامي 1998-2005م⁴⁶:

الجدول (8) أبرز صفقات الاندماج بين شركات النفط العالمية بين عامي 1998-2005م

السنة	الشركات المندمجة	الشركة الجديدة	الترتيب العالمي
1998م	بريتش بتروليوم BP + اموكو Amoco	بي بي BP	2
1999م	إكسون + موبيل أويل	إكسون_موبيل	1
2001-2005م	شيفرون + تكساسو + يونيكال	شيفرون	4
1998-1999م	توتال + فيينا + إلف	توتال	6
2001م	كونوكو + فيليبس بتروليوم	كونوكو_فيليبس	5

المصدر: Deutsche Bank, "Report", website, 2008.

أدت عمليات الاندماج إلى تحقيق العديد من المزايا منها: تخفيض التكاليف التشغيلية، التوسع في توزيع المشتقات النفطية وتوسيع مجال خدماتها، تحقيق وفورات الحجم، تعزيز القوة التفاوضية في

Deutsche Bank, "Report", website, 2008. 45

46 استحوذت شركة برتش بتروليوم البريطانية BP على شركة اموكو الأمريكية Amoco عام 1998م من خلال صفقة بمقدار 55 مليار دولار، وبلغت صفقة اندماج موبيل مع اكسون عام 1999م قيمة 86 مليار دولار تحت اسم اكسون موبيل والتي تعتبر الأضخم حتى الآن حيث باتت من أكبر الشركات العالمية النفطية برأسمال تجاوز 250 مليار دولار، واستحوذت شركة توتال الفرنسية على شركة فيينا عام 1998م ثم على شركة الف عام 1999م، تلاها اندماج بين شيفرون وتكساسو عام 2001م، وبعدها اندماج شركتي كونوكو وفيليبس تحت اسم كونوكو-فيليبس خلال الفترة ذاتها، وتعتبر شركة شل الهولندية الوحيدة بين كبرى شركات النفط العالمية التي لم تدخل في عمليات اندماج غيرها.

مجال الحفر والاستكشاف والانتاج، والتوسع في مجال البحث والتطوير، وأهمها تعزيز احتياطياتها من النفط الخام، ويوضح الجدول (9) الاحتياطيات النفطية لدى عمالقة النفط عام 2008م:⁴⁷

جدول (9) احتياطي النفط المؤكد لدى عمالقة الصناعة النفطية لعام 2008م

الشركة	الاحتياطي المؤكد/مليار برميل	عمر الاحتياطي النفطي
إكسون_موبيل	22.1	14.3
بي بي BP	17.8	12.8
شيل Shell	11.8	14.7
كونوكو_فيليبس	11.2	15.8
شيفرون	11.6	12.4
توتال	10.4	11.9

المصدر: Deutsche Bank, "Report", website, 2008.

2.2.3.1.I: أبرز شركات النفط العالمية من عام 1986م وحتى اليوم

- بقيت في هذه المرحلة خمس شركات رئيسية تتصدر السوق النفطية وهي:⁴⁸
- شركة اكسون_موبيل: تأسست عام 1999م باندماج شركتي اكسون وموبيل، يشكل انتاجها نسبة 3% من الانتاج العالمي للنفط، واحتل احتياطياتها النفطي المرتبة 14 عالميا.
 - شركة شيل Shell: ثاني أكبر عملاق نفطي، تعمل في أكثر من 140 دولة في العالم، وقدرت عائداتها لعام 2008م بـ 306.731 مليار دولار وعدد موظفيها 112 ألف عامل للعام ذاته.
 - شركة النفط البريطانية BP: تحتل المرتبة الثالثة بين شركات النفط العالمية، واحتياطياتها النفطي 18.3 مليار برميل للعام ذاته، لديها 19 مصفاة و 82500 محطة لتوزيع المشتقات النفطية، كما أن استثماراتها تمتد لتشمل بحر الشمال وألاسكا وأنغولا وخليج المكسيك.
 - شركة شيفرون تكساسو: وهي شركة أمريكية الأصل، احتلت عام 2008م المرتبة الرابعة عالميا بين شركات النفط العالمية حيث قدر رقم أعمالها لنفس العام بـ 227.8 مليار دولار.⁴⁹
 - شركة توتال الفرنسية: تعمل في 130 بلدا، يصل عدد عاملاتها إلى 95000 موظف، تعتبر رائدة في مجال الصناعة البتروكيمياوية، تقدر طاقتها التكريرية بـ 3.9 مليون برميل يوميا.⁵⁰

47 Ernst & Young, Annual report, 2008, Website.

48 <http://acpss.ahram.org.eg/ahram.1/1/2001.ECON19.HTM>

49 مخلفي، أمينة، مرجع سابق، ص 175.

50 مخلفي، أمينة، مرجع سابق، ص 194.

المبحث الثالث

أهمية وأهداف شركات النفط الوطنية لدى الدول

1.2.I: ظروف نشأة شركات النفط الوطنية⁵¹

بعد الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من تغيرات اقتصادية هيكلية في العالم طالت السوق النفطية، حاولت الكثير من الدول النفطية أن تحمي مصالحها من خلال امتلاك أدواتها الاقتصادية المستقلة بما فيها الشركات النفطية، ومن هنا بدأت تلك الدول بتأسيس الشركات النفطية الوطنية المستقلة بالتزامن مع موجات التأمين في تلك البلدان⁵².

جدول (10) نشأة أهم شركات النفط الوطنية العالمية

اسم الشركة	الجنسية	الملكية	تاريخ النشأة	ملاحظات
ADNOC	الامارات	ملكية للدولة بالكامل	1971م	عضو في الأوبك
KNPC	الكويت	40% قطاع خاص	1960م	عضو في الأوبك
QATAR PETROLEUM	قطر	ملكية للدولة بالكامل	1974م	عضو في الأوبك
ARAMCO PETROMIN	السعودية	ملكية للدولة	1933م-1962م	عضو في الأوبك
SONATRACH	الجزائر	ملكية للدولة بالكامل	1963م	عضو في الأوبك
INOC	العراق	ملكية للدولة بالكامل	1964م	عضو في الأوبك
LIPETRO	ليبيا	ملكية للدولة بالكامل	1968م	عضو في الأوبك
CVP/PDVSA	فنزويلا	ملكية للدولة بالكامل	1975م	عضو في الأوبك
NIOC	إيران	ملكية للدولة بالكامل	1951م	عضو في الأوبك
PETRO-ECUADOR	الإكوادور	ملكية للدولة بالكامل	1972م	عضو في الأوبك
NNPC	نيجيريا	ملكية للدولة بالكامل	1977م	عضو في الأوبك
SONANGOL.E.P	أنغولا	ملكية للدولة بالكامل	1976م	عضو في الأوبك
MIXICO P.C	المكسيك	ملكية للدولة بالكامل	1938م	خارج الأوبك
PETROBRAS	البرازيل	ملكية للدولة بالكامل	1976م	خارج الأوبك
EGPC	مصر	ملكية للدولة بالكامل	1958م	خارج الأوبك
NOGA	البحرين	ملكية للدولة بالكامل	1963م	خارج الأوبك

المصدر: (- حسين عبد الله، "البتترول العربي، دراسة اقتصادية وسياسية"، مرجع سابق، ص 122). و (- فاليري مارسيل، ترجمة حسان البستاني، "عماقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص 52).

51 عريش، زياد أيوب، "تطور العقود النفطية العالمية"، محاضرة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014/12/14.

52 فاليري، مارسيل، ترجمة: البستاني، حسان، مرجع سابق، ص 52.

2.2.I: أهمية ودور شركات النفط الوطنية

1.2.2.I: على الصعيد المحلي

- تساهم شركات النفط الوطنية محليا في تنمية وبناء دولها من خلال ما يلي:⁵³
- بناء وتطوير البنى التحتية في دولها كالمطارات، الطرق، الاتصالات، المستشفيات.....الخ.
 - المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال السعي لتحسين وتوسيع أنشطتها وعوائدها النفطية.
 - توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، كذلك تعمل على استغلال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل ومراعاة معايير التنمية المستدامة والمعايير الصحية والبيئية والاجتماعية.
 - الرقابة الفنية المتخصصة على عمليات الشركات الأجنبية في الصناعة النفطية من استكشاف وحفر وتنمية وإنتاج...الخ، هذا بالإضافة إلى الرقابة المالية على شركات النفط الأجنبية.
 - تلعب دورا هاما في الجوانب والأنشطة المالية المرتبطة بالشركات الأجنبية في بلدها، كاستلام الإتاوة نيابة عن الحكومة، تحصيل الضرائب المستحقة على تلك الشركات، وقد تقوم بتحمل الضرائب عن الشريك الأجنبي في بعض العقود النفطية كما في سورية ومصر وليبيا.
 - تساهم في تدعيم ميزان مدفوعات دولها، وتشجيع إقامة مشاريع صناعية وتجارية فيها، كما تلعب دورا هاما في السياسة الخارجية حيث تحولت إلى دولة ضمن دولة أحيانا.

2.2.2.I: على الصعيد الدولي⁵⁴

تلعب شركات النفط الوطنية دورا هاما في استقلال القرار السياسي والاقتصادي للدول النفطية وتنظيم استغلال هذه الثروة وطنيا وعالميا وبالتالي المساهمة في القضاء على احتكار الصناعة النفطية عالميا من قبل شركات النفط الكبرى، إضافة إلى تغيير طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول لجهة تحسين مصالح الدول المنتجة للنفط وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في استثمار هذه الثروة الحيوية عالميا، كما تساهم في جلب التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة لبلدانها.

3.2.I: أهداف شركات النفط الوطنية

تهدف شركات النفط الوطنية بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح بلدانها وتمكينها من تحرير قرارها الاقتصادي والسياسي قدر الإمكان من هيمنة الشركات والدول الكبرى، من خلال استغلال مواردها النفطية وتنميتها وطنيا، والإشراف على تنفيذ العقود الموقعة مع شركات النفط العالمية، ويمكن تلخيص أهم أهداف الشركات الوطنية المستقلة بما يلي:

53 حسين، عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مرجع سابق، ص 90 بتصرف.

54 حسين، عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مرجع سابق، ص 92 بتصرف.

- ممارسة الأنشطة النفطية داخل السوق المحلي: كالإنتاج والتصنيع والنقل والتسويق، فبعض الدول أتاحت للهيئات النفطية العامة أن تشارك المستثمر الأجنبي في إنشاء المعامل البتروكيمياوية ومصافي التكرير، والاعتماد على الشركات الأجنبية في تسويق وتوزيع مشتقاتها النفطية خارجياً.
- استثمار وتنمية الثروة النفطية: من خلال منحها حقوق الاستكشاف والتنمية بصورة مستقلة، أو عبر العقود النفطية مع الشركات الأجنبية بغرض الاستفادة من قدراتها التمويلية والتقنية العالية.
- الإشراف على تنفيذ عقودها النفطية: بعض الدول تعهد بمهمة الإشراف على الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها إلى شركة النفط الوطنية، وفي هذه الحالة تخضع الشركة الوطنية للقانون العام والخاص في آن معا، إذ تتوب عن الحكومة في عمليات التفاوض وتحصيل الحقوق والرقابة على الأنشطة، وقد تشترك مع المستثمر الأجنبي في عمليات الاستكشاف والإنتاج والتنمية وتخضع بهذه الصفة لأحكام القانون الخاص.
- إعداد الكوادر الوطنية وإحلالها مكان الخبراء الأجانب تدريجياً بموجب شروط العقد، وأيضاً تعمل على سد العجز في المشتقات النفطية وتصريف الفائض عبر الاستيراد والتصدير للكميات المطلوبة، كذلك تحاول تنويع وتكامل أنشطتها بغرض رفع المكاسب الاقتصادية لبلدانها....الخ.

4.2.I: أهم شركات النفط الوطنية في العالم من حيث الاحتياطي

يوضح الجدول (11) ترتيب شركات النفط الوطنية تبعاً للاحتياطي النفطي العالمي لعام 2011م:

جدول (11) ترتيب أهم شركات النفط الوطنية تبعاً للاحتياطي عام 2011م

الشركة	الاحتياطي/بليون برميل	النسبة من الاحتياطي العالمي
الشركة الفنزويلية PDVSA	296.50	24.8%
الشركة السعودية ARAMCO	264.52	22.2%
الشركة الإيرانية NIOC	151.17	12.7%
الشركة العراقية INOC	143.10	12%
الشركة الكويتية KNPC	101.50	8.5%
شركة بترول أبو ظبي ADNOC	97.80	8.2%
المؤسسة الليبية العامة للبترول	47.10	3.9%
الشركة النيجيرية للبترول NNPC	37.20	3.1%
الشركة القطرية QATP	25.38	2.1%
الشركة الجزائرية SONATRACH	12.20	1%
الشركة الأنغولية للبترول SONANGOL	9.50	0.8%
الشركة الاكوادورية للبترول PETRO-ECUADOR	7.21	0.6%

المصدر: تقرير منظمة الاوبك نوفمبر 2011م

• شركة النفط الوطنية الفنزويلية PDVSA:⁵⁵

تم تأسيس شركة النفط الوطنية الفنزويلية في 19 ابريل عام 1960م تحت اسم CVP ليصبح اسمها بعد التأميم PDVSA، كما تم إنشاء شركات فرعية تابعة لها كشركة PDV Marina لنقل النفط وشركة Pequiven لتصنيع وتسويق البتروكيماويات.⁵⁶

ويبين الجدول التالي أهم انجازات الشركة الوطنية الفنزويلية بين عامي 2000-2010م:

جدول رقم (12) انجازات شركة النفط الوطنية الفنزويلية لفترة (2000-2010م)

مجال الانجازات	الفترة الممتدة بين عامي 2000-2010م
التكرير	- تنجز أعمال التكرير في الولايات المتحدة من خلال ثمانية معامل للتكرير . - تنجز أعمال التكرير في أوروبا من خلال ثمانية مصافي للتكرير .
النقل	- تقوم بالنقل البحري، من خلال شركتها التابعة لشركة مارينا PDV التي تملك 21 ناقلة بحرية.
الانتاج والتنمية	- بلغ انتاج فنزويلا من النفط 3.42 مليون برميل يوميا عام 2001م لتحتل المرتبة الثالثة عالميا بين دول الأوبك ، وانخفض انتاجها إلى 2.87 مليون برميل يوميا عام 2009م بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية العالمية. - بلغ احتياطي فنزويلا القابل للإنتاج عام 2010م حوالي 296.501 مليون برميل يوميا لتتجاوز بذلك احتياطي السعودية المقدر ب 264.516 مليون برميل يوميا وفق إحصائيات الأوبك.

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الاوبك 2010-2011م والموقع الرسمي لشركة النفط الفنزويلية

• شركة النفط الكويتية KNPC:

تأسست شركة النفط الكويتية في اكتوبر عام 1960م، وقامت بإنشاء أول مصفاة كويتية عام 1968م تحت اسم "المصفاة الشعبية" إضافة إلى مصفاة الأحمدية ومصفاة ميناء عبد الله.⁵⁷

55 أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص121.

حظيت فنزويلا بأول اكتشاف نفطي بكميات تجارية عام 1908م، إلا أن أهم اكتشاف نفطي فيها كان من قبل شركة شل SHELL عام 1914م، حيث بدأت صناعة النفط في فنزويلا بالتطور منذ ذلك التاريخ لتصبح عمادها الاقتصادي إلى جانب الزراعة، ووصلت فنزويلا عام 2010م إلى المرتبة الأولى في الاحتياطي العالمي بين دول منظمة الأوبك، ويتنوع النشاط النفطي فيها بين البحري والبري والنقل والتسويق والصناعة البتروكيماوية،

56 أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص132.

57 شركة النفط الكويتية، "تقرير سنوي"، الموقع الرسمي، 2014.

تعتبر المصفاة الشعبية في الكويت أول مصفاة في العالم تعتمد على الهيدروجين فقط في عملياتها، حيث بلغت طاقتها الانتاجية عام 1975م 195 ألف برميل يوميا، وفي عام 1980م تم تأسيس مؤسسة النفط الكويتية وضم شركة النفط الوطنية إليها بعد تأميمها بالمرسوم رقم 80/06 المعدل بالمرسوم رقم 82/54 كشركة حكومية ذات طابع تجاري تتبع لوزارة الطاقة الكويتية، واستمرت الشركة بتطوير مصافيها لزيادة القدرة الانتاجية وتحسين نوعية المنتجات النفطية، حيث وصلت الطاقة الانتاجية لمصفاة الأحمدية إلى 410 ألف برميل يوميا عام 1984م، بينما بلغت الطاقة الانتاجية لمصفاة ميناء عبد الله عام 1989م حوالي 231

قامت الشركة بتأسيس عدة شركات فرعية تابعة لها، حيث توزع بين الفروع المختلفة أنشطة الاستكشاف والانتاج والتكرير والنقل والتسويق إضافة إلى الصناعة البتروكيمياوية، ويبين الجدول التالي فروع الشركة الوطنية الكويتية للنفط ومهام كل منها:

جدول (13) فروع الشركة الوطنية الكويتية للنفط ومهامها

الشركة الفرعية	تاريخ التأسيس	المهام
شركة نفط الكويت KOC	1934م	الاستكشاف والتتقيب، الانتاج، والتصدير
شركة النفط الوطنية الكويتية KNPC	1960م	تسويق وتوزيع
شركة الصناعات البتروكيمياوية PIC	1963م	الصناعة البتروكيمياوية
الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	1963م	امداد الطائرات بالوقود
شركة ناقلات النفط الكويتية KOTC	1975م	نقل وتوزيع
شركة استكشافات النفط الخارجية KOFPC	1981م	الاستكشاف والتتقيب
شركة النفط الكويتية العالمية KPI	1983م	

المصدر: شركة النفط الكويتية، "تقرير سنوي"، الموقع الرسمي، 2014

المبحث الرابع

أشكال العقود النفطية وخصائصها

1.3.I: التطور التاريخي للعقود النفطية

إن تطور الصناعة النفطية وازدياد أهميتها اليوم على الساحة الدولية وانتشار أنشطة الشركات النفطية العالمية في مختلف أنحاء العالم في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، أفضى إلى تغيرات موازية في طبيعة العلاقة بين الشركات النفطية متعددة الجنسيات والدول المضيفة التي تمارس تلك الشركات أنشطتها فيها، وبالتالي فإن طبيعة العقود النفطية التي يتم توقيعها اليوم تختلف فيما بينها من حيث الشروط التي يتم إدراجها في العقد والتي تعتمد على القوة التفاوضية لكل من طرفي العقد استناداً إلى مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين"، إلا أنه يمكن تصنيف تلك العقود إلى أنواع رئيسية تشتق منها معظم العقود النفطية المعروفة، وتعتبر عقود الامتياز وتقاسم الإنتاج وعقود الخدمة والمشاريع المشتركة هي النماذج الأساسية المعروفة عالمياً، وقبل الدخول في شرح وتفصيل الأنواع المختلفة للعقود النفطية لا بد من التعرض إلى التطور

ألف برميل يومياً، وتراجعت القدرة التشغيلية للشركة إثر الغزو العراقي للكويت عام 1994م، بينما استعادت امكانياتها بعد ذلك لتصل طاقتها التكريرية إلى 290 ألف برميل يومياً عام 2008م.

التاريخي لتلك العقود وطبيعة الصناعة النفطية في الدول المنتجة للنفط. يقسم الدكتور زياد عريش تاريخ تطور الصناعة النفطية في البلدان المنتجة للنفط والتي تراكمت مع التطور التاريخي للعقود النفطية إلى ثلاثة مراحل أساسية:⁵⁸

1.1.3.I: مرحلة جاهلية النفط

بدأت هذه المرحلة في أواخر القرن التاسع عشر لتمتد إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت شركات النفط العالمية الكبرى تسيطر آنذاك بشكل كامل على مختلف مراحل الصناعة النفطية من المنبع إلى المصب، وذلك بسبب جهل الحكومات في الدول المنتجة للنفط بأهمية تلك الثروة الوطنية وبالخبرات اللازمة لاستثمارها من جهة، ووقوعها تحت الاحتلال المباشر من قبل الدول الكبرى من جهة أخرى، حيث كانت الصيغة المعتمدة في عقود النفط هي عقود الامتياز Concession Agreement، والتي تشكل صك تنازل عن ملكية النفط في أراضي الدولة المنتجة، حيث لا يكون لها الحق في الحصول على أي جزء من النفط المنتج في أراضيها ولا حتى الرقابة على العمليات النفطية التي تقوم بها الشركات العالمية صاحبة الحق في الامتياز، كما أن تلك العقود كانت تمنح لمدة طويلة تصل إلى 100 عام، ولم يكن للحكومات الحق سوى في الضرائب الممثلة بالإتاوة وضريبة الدخل. لقد شكلت تلك المرحلة نوعاً من الاستعمار النفطي المباشر للدول المنتجة، حيث كانت عقود الامتياز تنص على تنازل الحكومات عن حقها في التنقيب عن البترول في أراضيها أو مياهاها الإقليمية لفترة طويلة من الزمن لصالح الشركات العالمية الكبرى، دون أي مشاركة من قبل تلك الحكومات، ودون أن يكون لها الحق في النفط المكتشف في حال العثور عليه، حيث يتم استغلاله من قبل تلك الشركات بشكل كامل، حيث كانت المدة الطويلة للعقود تمنع أي منافسة محتملة في استثمار النفط، وشروطها المجحفة تعفي الشركات الكبرى من أي ضرائب مباشرة أو غير مباشرة أو رسوم جمركية أو رسوم تصدير، وكانت تحرم الدول المنتجة من الاستفادة من حصيلة العملات الأجنبية المحققة في خدمة أغراض التنمية، كما لم يكن يسمح لرأس المال الوطني بالمشاركة في الاستثمار في هذا القطاع الحيوي الهام، وبالتالي فقد كانت تلك المرحلة تخضع لعقود إذعان من قبل البلدان المنتجة للنفط لصالح الشركات العالمية الكبرى التي تشكل الطرف الأقوى (فنيا واقتصاديا وسياسيا...)، والتي كانت تشكل ما يسمى بالكارنل النفطي المسيطر على الأسعار، عن طريق احتكار الصناعة النفطية بمختلف مراحلها منذ عام 1928م، مما أدى إلى بداية التملل ومحاولة تغيير تلك العلاقة في مراحل لاحقة.

2.1.3.I: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (بداية التملل)

لقد أفضت التغيرات التي أنتجتها الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى نتائج هامة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية بما فيها النفطية، حيث أن تراجع دور الدول الاستعمارية الأوروبية وظهور النظام الاشتراكي ممتدا من البلطيق إلى الباسيفيك عقب الحرب العالمية الأولى، وتحرر معظم بلدان آسيا وأفريقيا من الاستعمار إثر الحرب العالمية الثانية، وضع زمام المبادرة بيد الحركات القومية الصاعدة، حيث بدأت تلك الحركات بتحدي الكارتل البترولي العالمي خلال فترة ما بين الحربين⁵⁹.

تتميز هذه المرحلة بقيام منظمة الأوبك في أيلول 1960 ، ففي اجتماع تم في بغداد اتفقت كل من المملكة العربية السعودية و الكويت و العراق وإيران وفنزويلا على تشكيل منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) بهدف التعاون وتنسيق السياسات النفطية وحماية مصالحهم الفردية والجماعية والحد من تقلبات غير الضرورية وتأمين إمداد الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية ومنظمة وضمان دخل ثابت للأعضاء، وقد انضمت إلى هذه المنظمة فيما بعد كل من دولة قطر وإندونيسيا وليبيا والجزائر والإمارات العربية المتحدة، ثم نيجيريا والإكوادور، ...

في كانون الثاني من عام 1968 تم تشكيل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) وذلك بمبادرة من ليبيا والكويت والعربية السعودية، وانضمت إليهما لاحقاً كل من الجزائر والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة في أيار 1971 ثم العراق والجمهورية العربية السورية في عام 1972 ومصر في مطلع عام 1973 ، وأخيراً انضمت إليها تونس في مطلع عام 1982 اتجهت الدول المنتجة إلى إقامة شركاتها الوطنية التي تعتمد على خبرة أبنائها⁶⁰، وبالتالي فقد بدأت الدول المنتجة للنفط بالمشاركة في استثمار نفطها خلافا لما كان سائدا في ظل عقود الامتياز الاستعمارية الصيغة والمضمون، وظهرت صيغ جديدة للعقود النفطية بالتوازي مع التطورات والتغيرات الحاصلة، هذه

59 تحدث المكسيك شركات الكارتل وأمنت بترولها في عام 1938 ، وأعلن الفنزويليون مبدأ المناصفة بالأرباح عام - 1942 1943، ووجه استقلال إندونيسيا ضربة قاسية إلى شركة «روبال دوتش» ، وفي بداية الخمسينيات أقدم الدكتور محمد مصدق 1 على تأميم البترول الإيراني، وحصل ملوك وأمراء الصحراء على حصة النصف في الأرباح.

60 أنشأت إيران (شركة النفط الإيرانية الوطنية عام 1951 وتبعتها إندونيسيا وأنشأت) شركة النفط الإندونيسية الوطنية (في عام 1957 ، ثم هيئة النفط الفنزويلية عام 1960 ، ومن ثم شركة النفط الكويتية الوطنية عام 1960 ، ثم المؤسسة العامة للنفط والتعدين في المملكة العربية السعودية المعروفة باسم (بترومين) في عام 1962 ، وشركة العراق الوطنية في عام 1964 وبقية الشركات الوطنية في ليبيا والجزائر وقطر وأبو ظبي وغيرها. وقد قامت سورية والجزائر و ليبيا و العراق بدور رائد في معركة تحرير النفط، ففي سورية كان قد تم إنشاء الهيئة العامة لشؤون البترول بالقانون رقم 167 تاريخ 9 / 28 / 1958 التي أصبحت لاحقاً الشركة السورية للنفط ومن ثم المؤسسة العامة للنفط.

الصيغ الجديدة سميت باتفاقيات المشاركة بالإنتاج والتي أعطت الدول المنتجة الحق في امتلاك ثروتها النفطية واستثمارها، وباتت الشركات الأجنبية عبارة عن مقال يقدم المساعدة الفنية والمالية دون أن يكون لها الحق في تملك أي جزء من النفط في باطن الأرض، وتحصل لقاء خدماتها على نسبة محددة من النفط المنتج تكون أقل من حصة الحكومة المضيفة، كما أنها تتحمل بموجبها مخاطر الاستكشاف والتنقيب، وهكذا فقد تغيرت طبيعة العلاقة التعاقدية لصالح الدول المنتجة على حساب تراجع احتكار الشركات الكبرى لثروتها النفطية.

3.1.3.I: مرحلة الصوت العالي (سوق البائع)

إن تزايد الطلب العالمي على النفط منذ السبعينات، وسعي الدول المنتجة للنفط نحو استكمال جوانب سيادتها الوطنية واستقلالها السياسي وتطورها الحضاري، وما رافقه من تطور في خبرات وامكانات تلك الدول في مجال استثمار النفط، وازدياد الوعي بأهمية تلك الثروة على الساحة الدولية، دعى تلك الدول إلى محاولة تدعيم اسباب وطرق سيطرتها على ثروتها النفطية، فباتت الأسعار تحدد عند المنبع ومستويات الإنتاج تحدد من قبل الدول المنتجة وفق مقتضيات مصالحها الاقتصادية، وقد أظهرت نتائج حرب تشرين عام 1973م أهمية النفط بشكل أوضح مما كان معروفاً قبل ذلك التاريخ كأحد مقومات الحياة المعاصرة، وتركز معظم منابعه في الأراضي العربية بشكل خاص. لقد ظهرت في هذه المرحلة تحولات هامة على صعيد الصناعة النفطية، حيث باتت الدول المنتجة للنفط تسيطر على استثماراتها وامكاناتها النفطية بشكل أكبر، وأصبحت في مركز أقوى تجاه الشركات النفطية العالمية، حيث باتت تلعب الدور الأهم في تحديد مستويات الأسعار والإنتاج، من خلال شركاتها وهيئاتها الوطنية المتخصصة والتطور المتزايد في خبراتها وكوادرها الوطنية التي أصبحت قادرة على إدارة مواردها النفطية ذاتياً وبحرفية عالية، وظهرت في هذه المرحلة أنواع جديدة من العقود النفطية كعقود الخدمة والشركات المشتركة.

2.3.I: أهم أنواع العقود النفطية

في الحقيقة ليس هناك شكل موحد أو نموذج ثابت للعقود النفطية يتم اعتماده في كافة الاتفاقيات النفطية اليوم، وإنما تحاول الدول المنتجة عادة الوصول إلى صيغة تعاقدية تحقق لها أكبر قدر ممكن من المكاسب حيث تكون النظم المالية في هذه العقود محور الاهتمام والتفاوض بين الحكومات والشركات الأجنبية، وبالتالي تتباين العقود فيما بينها بشكل أساسي في نظمها المالية وهذا يعتمد

بالدرجة الأولى على القوة التفاوضية لكل من طرفي العقد، إلا أنه يمكن تصنيف العقود النفطية المعروفة عالمياً ضمن أربعة أنواع رئيسية تشتق منها معظم العقود الأخرى:⁶¹

- عقود الامتياز Concession Agreements
- عقود المشاركة بالإنتاج Production Sharing Agreements
- عقود الخدمة Service Contracts
- المشاريع المشتركة JVs

1.2.3.I: عقود الامتياز Concession Agreements⁶²

تعتبر عقود الامتياز أقدم أنواع العقود النفطية المعروفة عالمياً على الإطلاق حيث يطلق عليها أحياناً عقود (الإتاوة وضريبة الدخل)، وتستند عقود الامتياز على النظام الأمريكي لملكية الأراضي، التي تمكن صاحب الأرض من تملك كل الموارد تحت الأرض التي يمتلكها و نظرياً حتى جميع الموارد في الهواء فوقها. لذا تمنح عقود الامتياز مساحة من الأرض مع كل الموارد تحت تربتها إلى شركة، بحيث إذا اكتشفت الشركة النفط في تلك الأرض، فإنه يصبح من حقها. ويكون لدى المفاوض أيضاً الحقوق الحصرية للاستكشاف والتقيب عن النفط في تلك المنطقة المحددة مسبقاً. في هذه الحالة، تكسب الشركات بشكل مباشر بملكيتها أي نفط أو غاز تجده، بينما تستفيد الحكومات التي تمنح الامتيازات عن طريق فرض ضرائب وعوائد على النفط والغاز الذي يتم انتاجه وقد كانت هذه العقود شائعة الاستخدام في معظم أنحاء العالم خلال القرن الثامن عشر وخاصة خلال فترة الطفرة النفطية الأميركية، وقد جرى استخدامها على نطاق واسع في عمليات الاستكشاف والانتاج نظراً لما تحمله من مزايا التحيز لصالح شركات النفط الأجنبية، حيث تمكنها من فرض شروطها الصارمة التي تحقق مصالحها على حساب الدول المضيفة، ونلاحظ أن استخدام هذا النوع من العقود ترافق مع وجود الاستعمار الأوروبي المباشر للدول المنتجة، وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن يحمل سمات وشروط استعمارية تميل لصالح الطرف الأقوى وتحاكي مصالح البلدان الأم لتلك الشركات.

في ظل عقود الامتياز التقليدية تقوم حكومة البلد المنتج للنفط بالتنازل عن حق استغلال النفط واستثماره في مساحة محددة من أراضيها أو مياهاها الإقليمية ولفترة طويلة من الزمن (50-100 عام) لصالح إحدى شركات النفط الأجنبية، التي تصبح مالكة للنفط في باطن الأرض وصاحبة الحق الحصري في استثماره والتصرف به، ولا يحق للحكومة أن تشارك ولو جزئياً في استثمار النفط ولا الرقابة على عمليات الشركات الأجنبية خلال مدة العقد، كما أنه لا تلتزم الشركات باستثمار جزء من عائداتها النفطية محلياً، مما يحرم البلد المضيف من الاستفادة من حصيلة العملات الأجنبية في خدمة

⁶¹ عريش، زياد أيوب، "تطور العقود النفطية العالمية"، مرجع سابق، ص3.

⁶² ترزيان، بيار، "الأسعار والعائدات والعقود النفطية"، ترجمة فكتور سحاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص20.

أغراض التنمية، وبالمقابل تلتزم الشركة الأجنبية بدفع تعويضات محددة ومتفق عليها كحق للحكومة مانحة الامتياز، ويمكن أن تأخذ تلك المدفوعات أشكال متعددة منها: الإتاوة كنسبة محددة من الإنتاج، أو ريع ثابت يدفع للحكومة دورياً، أو اقتطاعات محددة من الأرباح، ضرائب الدخل والرسوم، وقد اتسمت عقود الامتياز التقليدية بالخصائص الأربعة الأساسية التالية:

- طول مدة العقد والتي كانت تصل في بعض الأحيان إلى 100 عام، مما شكل سياجا منيعا يحمي احتكار الشركات الأجنبية لفترة طويلة من الزمن.

- اتساع المساحات التي يغطيها العقد حيث كانت بعض العقود تشمل كافة أراضي البلد المضيف.

- حرية الشركات الأجنبية المطلقة في رسم خطط الإنتاج وتحديد مستوياته، مما مكن تلك الشركات من الاستفادة من فترات ارتفاع أسعار النفط في رفع مستويات الإنتاج، وبالمقابل تخفيض مستوى الإنتاج عند انخفاض أسعار النفط عالمياً.

- ثبات وعدم مرونة حقوق الحكومة من المدفوعات في العقد وعدم ارتباطها بالإنتاج، حيث كانت محددة بطريقة صارمة ومجففة بحق الحكومات المضيفة.

إن هذا النوع من العقود كان شائع الاستخدام أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية بصيغته التقليدية حتى عام 1930م، إلا أنه منذ ذلك التاريخ بدأت عقود الامتياز الأمريكية بالتمايز عن تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط⁶³، فعلى سبيل المثال بات بدل تأجير الأرض (الريع) يدفع لسنوات محددة من مدة الامتياز فإذا لم يتم العثور على النفط تتوقف الشركة عن دفع الريع في نهاية الفترة المحددة. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتغير موازين القوى الدولية، بدأت الكثير من دول الشرق الأوسط بالسعي نحو إعادة النظر في عقود الامتياز الممنوحة للشركات الأجنبية، ومنها السعودية التي سعت إلى زيادة متحصلاتها من عقد الامتياز الموقع مع أرامكو، حيث كانت الحكومة تتلقى بموجب العقد (21 سنتاً) عن كل برميل نفط يتم إنتاجه في حين كان البرميل يباع بسعر 2 دولار أمريكي، بينما أدت المفاوضات الجديدة إلى تقاسم أرباح النفط مناصفة إضافة إلى الإتاوة التي تتعهد الشركة الأجنبية بدفعها للحكومة، كما حذت كل من العراق وإيران حذو المملكة العربية السعودية في إعادة النظر باتفاقيات الامتياز النفطية الممنوحة من قبلها، كما أن تشكيل منظمة الأوبك في عام 1960م والتي

63 فيما يلي بعض الأمثلة على تجربة منطقة الشرق الأوسط مع اتفاقيات الامتياز التقليدية:

- في عام 1901م قام شاه إيران بتوقيع عقد امتياز نفطي مع إحدى شركات النفط البريطانية للتقيب عن النفط في مساحة 500 ألف /م² من أراضي إيران ولفترة تمتد إلى 60 عاماً، بمقابل تلقي إيران مكافأة توقيع قدرها 100 ألف/ دولار أمريكي، وحصولها على إتاوة بمعدل 16% من قيمة الإنتاج المباع، ويكون للحكومة الإيرانية حصة في أصول الشركة بمقدار 100 ألف/دولار أمريكي.

- في عام 1933م وقعت المملكة العربية السعودية عقد امتياز مع شركة نفط كاليفورنيا لمدة 66 عاماً وبمساحة 500 ألف/م²، وبموجب العقد تحصل المملكة على مكافأة قدرها 50 ألف/ليرة ذهبية لقاء توقيع العقد.

- في عام 1939م وقعت إمارة أبوظبي عقد امتياز مع كونسوتيوم مؤلف من خمس شركات عالمية ولمدة 75 عاماً، للتقيب عن النفط في كافة أراضي البلاد.

هدفت إلى التحكم بأسعار النفط العالمية ومستويات الإنتاج لعبت دورا هاما في إعادة التفاوض حول الامتيازات النفطية التقليدية مع انتهاء مرحلة الاستعمار التقليدي المباشر، ويمكن القول بأن هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء قبول شركات النفط العالمية آنذاك بإعادة النظر في عقود الامتياز التقليدية:

- خوف الشركات الأجنبية من رفض الدول المنتجة قبول اتفاقيات أو شروط جديدة تسعى تلك الشركات لتوقيعها في ظل عدم منطقية وإجحاف الشروط والاتفاقيات القائمة.
- الأرباح الخيالية التي كانت تحققها عقود الامتياز التقليدية لتلك الشركات، مما يضمن بقاء تلك العقود مربحة مهما تم تعديل شروطها وفق المفاوضات.
- رغبة تلك الشركات بالتوسع الأفقي للوصول إلى منابع النفط والسيطرة على احتياطاته في العالم، وبالتالي كان هذا الهدف يتقدم في الأهمية على مسألة ربحية العقود.

وقد أبقت الامتيازات الحديثة الحق الحصري للشركات الأجنبية في الاستكشاف والإنتاج، إلا أنها اتسمت بقصر مدتها (فترة استكشاف من 3-5 سنوات، وفترة تنمية من 30-40 سنة)، وخضوعها لضوابط أكثر من الجانب الوطني كالرقابة على عمليات الشركة، وكذلك معدلات أعلى للإتاوة (11.5%-14.5%)، ومكافآت توقيع، كما سمحت لرأس المال الوطني بالمشاركة في الاستثمار.⁶⁴ وبالرغم من التراجع الكبير في استخدام عقود الامتياز في مختلف أنحاء العالم، إلا أن بعض الدول لا تزال تعمل بها بشروط أكثر تطورا مما كان سائدا في السابق ومن هذه الدول: السعودية، المملكة المتحدة، وبعض الدول الأوروبية، إضافة إلى مصر والصومال وتركيا والاكوادور وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها...

2.2.3.I: اتفاقيات المشاركة بالإنتاج Production Sharing Agreements⁶⁵

يعود تاريخ هذا النوع من الاتفاقيات إلى منتصف الستينات حيث كانت الحكومة الإندونيسية أول من قام بتوقيع اتفاقية مشاركة بالإنتاج، كصيغة بديلة عن عقود الامتياز التي بدأ التملل من شروطها المجحفة بحق الدول المنتجة للنفط، ولم تعد تمنح الشركة المقابلة ملكية النفط في باطن الأرض، فملكية الموارد تتبع الدولة، ولكن هذه العقود تسمح للشركة المقابلة باستخراج النفط الذي تملكه الحكومة نيابة عن الحكومة نفسها. تم تطبيق اتفاقيات تقاسم الإنتاج لأول مرة في إندونيسيا عام 1966⁶⁶، عندما قررت الحكومة الحفاظ على ملكية النفط الذي يقع في باطن الأرض، فأعطت

⁶⁴ من الأمثلة على عقود الامتياز الحديثة تلك الموقعة في سلطنة عمان عام 1957م، وأبوظبي عام 1974م.

⁶⁵ إبراهيم، قصي عبد الكريم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)"، الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2010، ص 160.

⁶⁶ إن الجيل الأول من هذه العقود والذي تم العمل به في إندونيسيا عام 1966م كان سخيا جدا مع الشركات الأجنبية، فقد وصلت نسبة نفط التكلفة إلى 40%، ونفط الربح قسم بنسبة 65% للحكومة و35% للشركة الأجنبية، بينما لم تدفع الإتاوة وضريبة الدخل. وبعد سيطرة أوبك على أسواق النفط وتصحيح أسعاره في بداية السبعينات تم تعديل بعض شروط هذه الاتفاقيات،

للشركة الدولية حق التنقيب عن النفط، لكنها أعطتها الحق في تملكه أو بيعه (أو بيع جزءاً منه) فقط بعد أن يتم استخراجها بالفعل. في إندونيسيا، وفقاً لمعهد مراقبة الإيرادات، تم التشكيك في أسلوب عقود الامتياز لكونه إرثاً من الأزمنة الإمبريالية والاستعمارية، لذا تم تطوير نظام اتفاقيات تقاسم الإنتاج داخل سياق حركة أوسع هدفت إلى "تأمين الموارد" في البلدان المنتجة للنفط على مستوى العالم. ومنذ ذلك الحين انتشر أسلوب اتفاقيات تقاسم الإنتاج على الصعيد العالمي، وأصبح يعد الآن شكلاً شائعاً من أشكال ممارسة الأعمال التجارية، خاصة في آسيا الوسطى والقوقاز.

يحق لشركات النفط استرداد تكاليف التشغيل ورأس المال الاستثماري، فتتلقى المال من الأرباح السنوية للنفط، فيما يسمى "بنفط التكلفة". وعندما تنتهي الشركات من استخدام الأرباح السنوية لسداد التكاليف لأنفسها، تتقاسم النفط الباقي - "نفط الربح" - مع الحكومة المضيفة وفقاً للنسبة المئوية المتفق عليها. إلا أن أهم ما يميز عقود المشاركة بالإنتاج عن عقود الامتياز التي كانت سائدة قبلها هو ملكية الاراضي التي تحوي النفط الخام في باطنها، ففي ظل عقود الامتياز تكون ملكية النفط في باطن الأرض للشركة الأجنبية مقابل تعويض الدولة عن أخذ مصادرها، أما في ظل عقود المشاركة بالإنتاج فقد تركت ملكية النفط قانونياً للدولة بينما تحصل الشركة الأجنبية على تعويض يتم التفاوض عليه مع الحكومة مقابل المخاطرة والاستثمار في البنية التحتية والعمليات النفطية، ويتضمن أي عقد مشاركة بالإنتاج يتم توقيعه المبادئ الأساسية التالية:⁶⁷

أولاً: بمجرد بدء الإنتاج تبدأ الحكومة باستلام حصة مستمرة من النفط تسمى الإتاوة (Royalty) وهو تعويض عن ملكية الأرض، وهو عبارة عن نسبة ثابتة لا ترتبط بتحقيق أرباح في المشروع أم لا.

ثانياً: تستلم الشركة الأجنبية حصة من الإنتاج النفطي بعد اقتطاع إتاوة الحكومة ويكون حدها الأعلى محددًا في العقد، وهذه الحصة تخصص لتغطية تكاليفها الثابتة والتشغيلية التي تتضمن تكاليف الاستكشاف والتنقيب والعمليات الإنتاجية، وتسمى هذه الحصة بنفط التكلفة (Cost Oil) حيث تتناقص هذه الحصة تدريجياً لبقى منها ما يغطي النفقات التشغيلية فقط بعد تغطية كافة النفقات الاستثمارية.

ثالثاً: ما يتبقى من النفط بعد خصم الإتاوة ونفط التكلفة يسمى نفط الربح (Profit Oil)، ويتم تقاسمه بين الحكومة والشركة الأجنبية وفق النسب العقدية المتفق عليها، والتي تعتمد على القدرة التفاوضية وطبيعة الحقل وحجم الاستثمار المطلوب.

ففي إندونيسيا عام 1976م تمت زيادة حصة الحكومة من نفط الربح إلى 85% وتم فرض ضريبة دخل. ومنذ عام 1988م حصلت تطورات جديدة في عقود المشاركة بالإنتاج إذ انخفضت حصة الحكومة إلى 80% ثم 75% لتصل عام 1994م إلى 65% فقط، وفي المناطق البحرية العميقة وصلت نسبة نفط التكلفة للعقود الغازية إلى 55% مع زيادة مدة العقود.

67 عريش، زياد أيوب، "تطور العقود النفطية العالمية"، مرجع سابق، ص4.

رابعاً: يلتزم المقاول بدفع ضريبة دخل (Income Tax) عن حصته من نفط الربح، وما يبقى من نفط الربح يعتبر أرباحاً صافية للمقاول.

تتميز هذه العقود بشكل أساسي بوجود عنصر المخاطرة للشركات الأجنبية بسبب احتمال عدم اكتشاف النفط أو وجوده بكميات غير تجارية، كما تتسم بملكية الأرض والنفط في باطنها من قبل الحكومة، إضافة إلى بعض المزايا الأخرى منها:

- تمتد هذه العقود عادة بين 25-40 عاماً وأحياناً لا تحدد مدة العقد.
- إن تحديد الأسعار والنسب في العقد يعتمد على المفاوضات بين المقاول والحكومة.
- تضع الشركات الأجنبية عادة بنود قانونية تمنع الحكومة من تغيير معدلات الضرائب أو إخضاع العقد لقوانين جديدة تؤثر في ربحية العقد.
- صغر حجم الحقل بالنسبة للاحتياطي وارتفاع تكاليف الإنتاج وعامل المخاطرة، كالعقود البحرية.

3.2.3.I: عقود الخدمة Service Contracts

تتشابه عقود الخدمة مع عقود المشاركة بالإنتاج في عدة خواص خاصة لجهة ملكية الأرض والنفط في باطنها، ففي ظل عقود الخدمة تبقى ملكية النفط بشكل كامل في باطن الأرض عائدة للحكومة، وبالتالي فلا يحق للشركة الأجنبية أن تشارك بتقاسم النفط المكتشف، كما أنها تمنح الحكومة درجة أكبر من الرقابة والسيطرة على العمليات النفطية التي تقوم بها الشركة الأجنبية، إلا أنها تتحمل درجة مخاطرة أكبر منها في حالة العقود الأخرى بينما لا تتحمل الشركة الأجنبية أية مخاطرة، وينحصر دورها في تقديم خدمات محددة تطلبها الحكومة بموجب العقد، وغالباً ما تكون هذه الخدمات تقنية تتعلق بعمليات المسح والحفر والإنتاج وقد تكون خدمات إدارة، وأحياناً تكون هذه الخدمات شاملة لكافة مراحل الإنتاج، وتتقاضى الشركة الأجنبية أجور محددة في العقد لقاء خدماتها.⁶⁸

على الرغم من أن استخدام عقود الخدمة لا يزال محدوداً على الصعيد العالمي ومحصوراً ببعض الدول الغنية بالنفط إلا أنه يمكن تمييز الأنواع الشائعة التالية من عقود الخدمة:⁶⁹

Ghandi & Lin, "Oil & Gas Service Contracts around the World", University of California, **68** June 2013, P18.

من الأمثلة عليها عقود الخدمة التقنية (Technical Service Contracts) الموقعة في العراق بين عامي 2009-2011م، وعقود خدمة إعادة الشراء (Buy-Back Service Contracts) في إيران، وعقود خدمة الخطورة الموقعة في منطقة خليج المكسيك.

69 P21. مرجع سابق، Ghandi & Lin.

1.3.2.3.I: عقد خدمة إعادة الشراء (Buy-Back Service Contract)

يتم استخدام هذا النوع في إيران، حيث تم توقيع ثلاثة أجيال منه في أعوام 1995م، 2004م، 2009م، مدة العقد من 3-5 سنوات مرحلة أولى ثم تليها مرحلة تطوير من 2-3 سنوات، وبعدها تستلم شركة النفط الوطنية الحقل. ويحسب أجر الشركة الأجنبية كنسبة من الاستثمارات ولكن بشرط الوصول إلى معدلات إنتاج محددة بالعقد، بينما تتحمل الحكومة الإيرانية التمويل والمخاطر وتسيطر على إدارة المشروع، وتكون ملكية النفط للحكومة التي تدفع أجر الشركة الأجنبية نفطاً.

2.3.2.3.I: عقد الخدمة الفنية (Technical Service Contract)

وفقاً لهذا العقد تقوم الدولة باتخاذ جميع القرارات وتنفيذ جميع الأعمال واستلام كافة الإيرادات، وينحصر دور الشركة الأجنبية في تأجير خدماتها من خلال عقد واحد أو عدة عقود لعمل محدد وبفترة محددة لقاء أجر ثابت، كما يتضمن تجهيز قطع الغيار مع إمكانية تبديلها، هذا النوع من العقود مطبق بشكل خاص في العراق حيث تم توقيع عقدي خدمة فنية عام 2009م وعقد عام 2010م وآخر عام 2012م، كما أن الكثير من دول الخليج توجهت مؤخراً نحو استخدام هذا النوع من العقود ولكن على نطاق ضيق. وتختلف عقود الخدمة الفنية المعمول بها في العراق عن النموذج الإيراني (Buy-Back Service Contract) في نقطتين رئيسيتين:

أولاً: في عقود الخدمة الفنية العراقية يتم تغطية جميع التكاليف الرأسمالية للشركة الأجنبية اللازمة لتحقيق مستوى الانتاج المطلوب مهما وصلت قيمتها، أما عقود إعادة الشراء الإيرانية فيتم تحديد سقف التكاليف الرأسمالية مسبقاً ولا يسمح بتغطية أي تكاليف تزيد عن هذا الحد الأعلى.

ثانياً: في عقود الخدمة الفنية العراقية تكون تعويضات الشركة الأجنبية محددة في العقد عن طريق المفاوضات على معدل العائد الذي تطلبه الشركة الأجنبية، بينما تخضع التعويضات في ظل عقود إعادة الشراء الإيرانية لنظام المزايدة وتكون عبارة عن تعويض ثابت ومحدد عن كل برميل يتم إنتاجه.

3.3.2.3.I: عقد خدمة الخطورة (Risk Service Contract)

وفقاً لهذا العقد تقوم الشركة الأجنبية بتمويل الاستثمار وصولاً إلى مرحلة الإنتاج، وبعدها تسترد الشركة تكاليفها الاستثمارية إضافة إلى أجر محدد عن كل برميل نفط يتم إنتاجه الأمر الذي يمنع الربح المفرط، ويمكن للشركة زيادة أرباحها عن طريق زيادة الإنتاج، إلا أنها تزيد المخاطر بالمقابل

في حال عدم نجاح الاكتشافات الجديدة، وبالتالي يتميز هذا النوع من العقود عن النوعين السابقين بوجود عنصر المخاطرة لدى الشركة الأجنبية، تطبق هذه العقود في الجزائر وبعض حقول النفط الإيرانية كما وقعت تركمانستان عام 2008م عقد خدمة خطورة مع إحدى شركات النفط الأجنبية.

4.3.2.3.I: عقد خدمة التشغيل (Operating Service Contracts)

يتضمن هذا الأسلوب إدارة عملية الإنتاج والصيانة والخدمات الفنية والتسويق والمشتريات والسلامة المهنية والتدريب من قبل الشركة الأجنبية، ويمكن التعاقد مع خبراء أجانب بصفة فردية أو مؤسسات فردية لنقل القدرات الفنية والتنظيمية إلى الدولة المضيفة، ويكون ذلك مقابل أجور محددة مسبقا في العقد، وقعت عدة عقود من هذا النوع في فنزويلا والكويت خلال التسعينات كما وقعت بوليفيا عقد خدمة تشغيل عام 2006م.

4.2.3.I: المشاريع المشتركة Joint Venture enterprises⁷⁰

تعرف المشاريع المشتركة بأنها اندماج أو اتحاد بين مؤسستين أو أكثر (حكومية أو خاصة) لتشكيل شركة مشتركة وفق عقد محدد للقيام بأنشطة نفطية محددة⁷¹، قد تكون في مجال الاستكشاف والإنتاج والتسويق أو حتى في مجال الصناعة البتروكيمياوية، وبالتالي فهي تتضمن شقين في التعاقد: الأول هو عقد الشراكة بين مؤسستين أو أكثر والثاني هو العقد النفطي الذي تعمل في ظله الشركة المشتركة وغالبا ما يكون على شكل عقود مشاركة بالإنتاج أو عقود امتياز، ووفقا لهذا النوع من العقود فإن الشركة المتعاقدة مع الحكومة تتولى مرحلة التقيب والاستكشاف وتحمل تكاليفها وأنشطتها بالكامل، وعند بدء الإنتاج التجاري يتم تشكيل شركة مشتركة حيث تكون شروط ادارتها وأنشطتها المحددة في العقد الأساسي من مسؤوليات الشركة التي يتم تشكيلها، وتحمل كل من الحكومة والشركة المتعاقدة (المقاول) التكاليف مناصفة حيث يكون الحد الأعلى لتغطية التكاليف 40% من الإنتاج بعد

Open Oil Group, "Oil Contracts How to Read and Understand Them", website, October 2012, **70**
P34.

71 يمكن القول بأن اتفاقيات المشاريع المشتركة مشتقة من عمليات الاندماج التي حصلت بين شركات النفط العالمية منذ عام 1986م، إلا أنها تعمل في ظل اتفاقية مشاركة بالإنتاج أو اتفاقية امتياز وتدخل رأس المال الوطني العام والخاص كشريك في الاستثمار أي أنها بمثابة عملية اندماج في مشروع محدد، حيث تشارك شركة النفط الوطنية أو الشركات الخاصة في الاستثمار بموجب العقد النفطي الموقع مع الحكومة.

احتساب إتاوة الحكومة، كما أن الإتاوة وضريبة الدخل يتم دفعها من حصة الحكومة من الإنتاج والتي تكون نسبتها 50% من الإنتاج.

أما صيغة اتفاقية الشراكة فإنها غالبا ما تعتمد النموذج العالمي الذي حددته منظمة النفط العالمية منذ عام 1991م وتم تعديله عام 1995م، إلا أنها يجب أن تتضمن المبادئ الأساسية التالية:

- يجب أن تضمن حقوق الطرفين خاصة عند اختلاف اهتمامات وسياسات كل منهما.
- يجب تحديد علاقة الشراكة بشكل واضح فيما يتعلق بصلاحيات الطرفين وشروطها.
- يجب ان تحدد صيغة الشراكة مسؤولية الطرفين عن التكاليف وحقوق كل منهما في العوائد والملكية في الشركة ومعداتها.
- يجب أن يحدد في العقد من هو المشغل المسؤول عن عمليات الشركة وحدود صلاحياته وواجباته وطريقة الاحلال بين الكادر الوطني والخبراء الأجانب.

المبحث الخامس

أهم الجوانب المالية في العقود النفطية

تمهيد:

لم تكن الجوانب المالية والشروط العقدية الأخرى تتسم بأي تعقيد أو مشاكل خلال الفترة التي سادت فيها عقود الامتياز التقليدية و التي كانت تفرضها شركات النفط العالمية في ظل احتكارها لصناعة النفط العالمية، حيث كانت تلك الصناعة محصورة بسبع شركات عالمية كبرى تدعى بالشقيقات السبع، كما أن مسألة المفاوضات حول تلك الشروط بين الحكومات والشركات الأجنبية لم تكن قد ظهرت على الساحة بعد، وبالتالي فقد كان النظام المالي في ظل تلك العقود يتسم بالنمطية والبساطة وقد كان محصورا في تحديد نسبة الإتاوة ونسبة محددة من الإنتاج أو عوائده، كما أن مسألة تحديد أسعار النفط كانت حkra على شركات النفط العالمية.

ومع ظهور أنواع وأشكال جديدة للعقود النفطية كاتفاقيات المشاركة بالإنتاج والشركات المشتركة وعقود الخدمة، فقد تغيرت وتعددت الأنظمة المالية الجديدة لتلك العقود، وبالتالي فقد بات تنظيم القواعد المالية وطرق حساب الإيرادات والتكاليف، وكيفية توزيعها، وتوقيت تسويتها، المحور الأساسي في التفاوض على العقود النفطية وإدارتها خلال فترة سريانها، حيث تخضع للكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية المتداخلة، في ظل سعي كل من الشركات الأجنبية والحكومات إلى تعظيم منافعها المتوقعة من العقود الموقعة، خاصة بعد تأميم النفط وظهور الشركات الوطنية في معظم البلدان المنتجة للنفط،

وتغيرات أسعار النفط العالمية، الأمر الذي جعل من تصميم النظام المالي الأمثل لكل عقد نفطي هدفاً أساسياً لكل من طرفي العقد.

1.4.I: عناصر النظام المالي في العقود النفطية

يقصد بعناصر النظام المالي في العقود النفطية مجموعة الترتيبات والأدوات والنسب المالية التي يتم بموجبها توزيع وتقاسم الإيرادات الصافية في العقد بين المقاول والحكومة، أي أنها تعتبر أدوات الإدارة المالية في العقد النفطي خلال فترة حياة المشروع، وتختلف تلك العناصر بحسب نوع العقد الموقع كما أنها قد تختلف وتتنوع بالنسبة للنوع نفسه من العقود بين عقد وآخر باختلاف الشروط المدرجة في كل عقد، إلا أن هناك بعض العناصر الأساسية والشائعة الاستخدام في النظام المالي لمعظم العقود النفطية باستثناء عقود الخدمة التي لا يتضمن نظامها المالي سوى أجور الخدمات التي تدفعها الحكومة للشركات الأجنبية لقاء خدماتها، بينما تتنوع المدفوعات والمستحقات المالية في ظل الأنواع الأخرى للعقود والتي تقوم الشركة الأجنبية بدفعها للحكومة، حيث تتضمن عقود الامتياز والمشاركة بالإنتاج والمشاريع المشتركة كل أو بعض العناصر والأدوات المالية التالية:⁷²

مكافآت التوقيع، مكافآت الإنتاج، ، ضرائب دخل الشركات، تقاسم الأرباح، حصة الحكومة في الشركة، بعض أنواع ضرائب الأرباح الأخرى، بعض الضرائب والرسوم الأخرى (الرسوم الجمركية، ضرائب المبيعات، ضريبة الرفاهية....).

إن عقود الامتياز والمشاركة بالإنتاج والمشاريع المشتركة نادراً ما تعتمد على نوع واحد من الأدوات المالية السابقة في تصميم نظامها المالي، وغالباً ما تشترك ثلاثة أو أكثر من العناصر السابقة معاً في العقود النفطية وذلك حسب الشروط التي تقرها الحكومات المضيفة بموافقة الشركات الأجنبية المتعاقدة، وسنحاول فيما يلي أن نستعرض ببعض الشرح كل من العناصر المالية السابقة على حدى:

1.1.4.I: مكافآت التوقيع (Signature Bonus)⁷³

وهي عبارة عن مبلغ محدد يدفعه المقاول للحكومة بمجرد توقيع العقد، وهذا المبلغ لا يتم استرداده كباقي التكاليف عند بدء الإنتاج التجاري للمشروع وإنما يدفع مقابل منح العقد للشركة الأجنبية وبالتالي فهو يدفع لمرة واحدة، ويمكن أن يكون هذا المبلغ محددًا بالقانون من قبل الحكومة أو يتم التفاوض على قيمته مع الشركة الأجنبية، حيث تعتمد قيمة هذا المبلغ على طبيعة الحقل النفطي من حيث مدى توافر بيانات ودراسات جيولوجية كافية، ومدى احتمال اكتشاف نفط بكميات تجارية "مأهولة الحقل"، وكذلك تكاليف الاستكشاف والإنتاج، فالعقود البحرية على سبيل المثال تتطلب تكاليف باهظة للتنقيب

72 P85، مرجع سابق، "Oil Contracts How to Read and Understand Them"، Open Oil Group.

73 P86، مرجع سابق، "Oil Contracts How to Read and Understand Them"، Open Oil Group.

والإنتاج حيث يكون النفط موجودا في طبقات عميقة ويتطلب تقنيات عالية، وبالتالي تكون مكافآت التوقيع المطلوبة متدنية بالمقارنة مع العقود البرية خاصة في الحقول الغنية بالنفط، وهي تمنح بمناسبة توقيع العقد بغض النظر عن تحقيق انتاج تجاري أم لا، وتتضمن معظم أنواع العقود النفطية مكافأة التوقيع باستثناء عقود الخدمة كما هو الحال في عقود الخدمة الفنية في العراق، وبالتالي فإن المقاول يقوم بدفع مكافأة التوقيع لقاء حصوله على حق التنقيب والإنتاج بموجب أحد أشكال العقود النفطية.

2.1.4.I: مكافآت الإنتاج (Production Bonus)⁷⁴

وهي عبارة عن مبلغ محدد يدفعه المقاول للحكومة عند مستوى محدد من الإنتاج خلال حياة المشروع، حيث يمكن أن تمنح مكافأة الإنتاج عند بدء الإنتاج التجاري، أو بمجرد اكتشاف النفط وبدء الإنتاج، أو عند وصول الإنتاج إلى مستوى محدد، كما يمكن أن تمنح عندما يبلغ إجمالي الإنتاج التراكمي كمية محددة، إن هذا النوع من المكافآت يؤمن للحكومة إيرادات ثابتة ومحددة في مراحل زمنية محددة من حياة المشروع، كما أن هذه الإيرادات تزداد بزيادة الإنتاج ووصوله إلى النقاط التي تمنح عندها مكافأة الإنتاج.⁷⁵

3.1.4.I: الربيع (Rental)⁷⁶

وهو عبارة عن مبلغ ثابت يدفع سنويا من قبل المقاول للحكومة منذ السنة الأولى لسريان العقد، ويمكن أن يدفع كقيمة ثابتة لكل عقد أو قيمة محددة عن كل كيلو متر مربع من الأرض التي يشملها العقد، أو يتم الاتفاق على قيمته بموجب مفاوضات العقد، ويمكن أن يدفع ذلك الربيع خلال فترة الاستكشاف أو خلال فترة الإنتاج أو كلاهما معا.⁷⁷

إن ضريبة الربيع تحقق للحكومة دخل دوري ثابت ومضمون، حيث يمكنها حساب الدخل المتوقع من هذه الضريبة بشكل مسبق من خلال عدد العقود الموقعة والمساحات التي تشملها، الأمر الذي يساعد

74. P86، مرجع سابق، "Oil Contracts How to Read and Understand Them" Open Oil Group.

75. تنص عقود المشاركة بالإنتاج في ليبيا على منح مكافأة الإنتاج على الشكل التالي: يدفع المقاول للحكومة مبلغ مليون دولار عن كل اكتشاف تجاري جديد وذلك خلال شهر من بدء تدفق ذلك الإنتاج التجاري، ويدفع مبلغ 5 مليون دولار عند وصول الإنتاج التراكمي إلى 100 مليون برميل نفط، كما يدفع للحكومة مبلغ 3 مليون دولار إضافية عن كل 30 مليون برميل إضافي من إجمالي الإنتاج التجميعي، وبالتالي نلاحظ ازدياد قيمة المكافأة مع زيادة الإنتاج.

76. P87، مرجع سابق، "Oil Contracts How to Read and Understand Them" Open Oil Group.

77. في غانا مثلا تكون قيمة الربيع الذي تدفعه الشركات الأجنبية للحكومة بموجب العقود النفطية على الشكل التالي: 30 دولار للكيلو متر المربع خلال مرحلة الاستكشاف الأولى، 50 دولار للكيلو متر المربع خلال المرحلة الثانية للاستكشاف، و75 دولار للكيلو متر المربع خلال مرحلة الاستكشاف الأخيرة، بينما تكون قيمته 100 دولار للكيلو متر المربع خلال مرحلة الانتاج والتنمية.

الحكومة في تقدير ميزانيتها بمعزل عن تقلبات أسعار النفط التي لا تؤثر في قيمة الربح، من جهة أخرى فإنها تحفز الشركات الأجنبية على التخلي طوعاً عن حقها في بعض المناطق المشمولة في العقد والتي لا ترغب بالتنقيب فيها، الأمر الذي يسمح للحكومة بإعادة منح تلك المناطق لشركات أخرى بدلاً من تجميدها، إن ضرائب الربح قد تكون موجودة في عقود الامتياز أو المشاركة بالإنتاج أو المشاريع المشتركة، وقد تضطر الشركات الأجنبية لدفع تعويضات إضافية لتتمكن من ممارسة نشاطها في بعض الأراضي التي تعود ملكيتها لجهة معينة حكومية أو خاصة كالأراضي الزراعية مثلاً.

4.1.4.I: الإتاوة (Royalty)⁷⁸

تعتبر الإتاوة من أهم الحقوق المالية للحكومة تجاه الشركة الأجنبية في العقد النفطي، وترتبط قيمتها بشكل أو بآخر بكمية وقيمة الإنتاج النفطي الإجمالي، حيث يتم احتساب الإتاوة المستحقة على الإنتاج الإجمالي قبل اقتطاع أي تكاليف أو مستحقات أخرى، بمعنى أن الشركة الأجنبية تدفعها للحكومة بمجرد وجود إنتاج نفطي وبغض النظر عن تحقيق أرباح أم لا، وتعتبر الإتاوة من أهم وأقدم الخصائص التقليدية في معظم أنواع العقود النفطية باستثناء عقود الخدمة، وهناك عدة طرق يمكن أن تحسب على أساسها قيمة الإتاوة أهمها:

1.4.1.4.I: معدل ثابت للإتاوة

يعتبر أكثر أشكال الإتاوة شيوعاً واستخداماً هو احتسابها كنسبة ثابتة من الإنتاج النفطي، حيث كانت عقود الامتياز تتضمن إتاوة بمقدار 12,5% من الإنتاج الإجمالي تدفع للحكومة، ولا يزال معمولاً بهذا المعدل للإتاوة في كل من سوريا وكمبوديا وتتنانيا وبعض الدول الأخرى، بينما تتراوح نسبته في كل من البرازيل والهند وماليزيا بين (10-15%)، وفي بعض الدول لا تتجاوز نسبة الإتاوة 1% بينما تصل في دول أخرى إلى 30%، إن اعتماد طريقة معدل الإتاوة الثابت والذي لا يأخذ بعين الاعتبار تكاليف الاستكشاف والإنتاج والتنمية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على أرباح الشركات الأجنبية⁷⁹، ولهذا فإن الكثير من الحكومات باتت تستخدم نظام الشرائح لاحتساب الإتاوة والذي تحكمه شروط واعتبارات أخرى (مستوى الإنتاج لكامل الحقل، مستوى إنتاج كل بئر على حدى، خصائص الموقع، الإنتاج التراكمي، معدل الإنتاج وأسعار النفط، معدل العائد الداخلي للمشروع، بعض الخصائص الفنية للحقل والنفط المستخرج...).

78. PP88-92، مرجع سابق، "Oil Contracts How to Read and Understand Them"، Open Oil Group.

79 حيث أن معدل إتاوة 12,5% عادة ما يخفض أرباح الشركات بنسبة 25% على الأقل، ولهذا فإنه في حالة ارتفاع معدل الإتاوة الثابت فإن المقابل يمكن أن يتخلى عن الحقل النفطي حتى ولو كان لا يزال منتجاً في حال انخفاض هذا الإنتاج أو ارتفاع تكاليفه إلى مستويات محددة.

2.4.1.4.I: نظام الشرائح في احتساب الإتاوة

إن معدل الإتاوة التي تفرضها الحكومة يؤثر بشكل أساسي على مستوى أرباح المقاول الأجنبي، ولهذا فإن معدل الإتاوة المقبول بالنسبة للمقاول يعتمد بالدرجة الأولى على ربحية العقد النفطي، وهذه الربحية ترتفع في حالة ارتفاع معدلات الإنتاج وارتفاع سعر النفط وفي حالة انخفاض التكاليف أو تغطيتها بشكل كامل، وفي هذه الحالة فإن العقد النفطي يمكن أن يتحمل معدلات إتاوة مرتفعة مع المحافظة على هامش ربح مناسب للمقاول، وبالتالي فإنه استناداً إلى توقعات مؤشرات ارتفاع الربحية التي ذكرناها (الإنتاج، سعر النفط، التكاليف..) فإن مبدأ نظام الشرائح هو ربط إيرادات الحكومة بأرباح المشروع، أي محاولة جعل النظام المالي في العقد النفطي أكثر مرونة بالنسبة للأرباح⁸⁰.

إن أشهر الطرق وأكثرها شيوعاً في تحديد معدلات الإتاوة المختلفة في نظام الشرائح هي استخدام معامل الربحية كأساس لتحديد الشرائح المختلفة، ويعتبر معامل النسبة "R" الأكثر استخداماً لهذا الغرض، وعادة ما يستخدم معامل نسبة الإيرادات الإجمالية التراكمية إلى التكاليف الإجمالية التراكمية، حيث يمكن أن نميز بين ثلاثة حالات لهذا المعامل:

- $R < 1$: المراحل الأولى من تنفيذ العقد وقبل بدء الإنتاج ووصوله إلى مستوى تغطية التكاليف.
 - $R = 1$: عندما يصل الإنتاج إلى مستوى يغطي التكاليف تماماً دون تحقيق أرباح.
 - $R > 1$: في مرحلة الإنتاج حيث تزيد الإيرادات الإجمالية عن التكاليف الإجمالية ويتحقق الربح.
- وبين المثال التالي المأخوذ من عقود النفط في البيرو طريقة تقسيم الإتاوة إلى شرائح مختلفة تقابل نسب مختلفة للمعامل "R":

جدول (14) شرائح الإتاوة في عقود نفط البيرو

معدل الإتاوة	معامل النسبة "R"
15%	$1 > R > 0$
20%	$1.5 > R > 1$
25%	$2 > R > 1.5$
35%	$R > 2$

المصدر: Open Oil Group, Oil Contracts How to Read and Understand Them, website, 2012, P91

حيث أن الإتاوة تبدأ بمعدل 15% عند بداية الإنتاج في المرحلة التي يكون فيها $R < 1$ (التكاليف أكبر من الإيرادات)، لتصل إلى 35% عندما تتجاوز قيمة الإيرادات ضعفي التكاليف ويكون $R > 2$.

80 من الأمثلة على ذلك شرائح الإتاوة في العقود النفطية لخليج المكسيك، حيث يعتمد معدل الإتاوة على عمق المياه في مواقع الآبار النفطية، على اعتبار أن التكاليف ترتفع بازدياد عمق المياه وبالتالي تنخفض الربحية، الأمر الذي يدعو إلى تخفيض معدل الإتاوة بازدياد عمق المياه لتعويض المقاول عن انخفاض أرباحه، وهذه الشرائح مقسمة كما يلي:

- عمق المياه حتى 200 متر يكون معدل الإتاوة 16.7%.
- عمق المياه 200 - 400 متر معدل الإتاوة 16.7% ويعفى منها أول 17.5 مليون برميل نفط.
- عمق المياه 400 - 800 متر معدل الإتاوة 12.5% مع إعفاء أول 52.5 مليون برميل نفط.
- عمق المياه أكثر من 800 متر تكون الإتاوة 12.5% مع إعفاء أول 87.5 مليون برميل نفط.

3.4.1.4.I: الإتاوة حسب نقطة تحديدها (مطرح الإتاوة)

- إن النقطة التي يتم تحديد الإتاوة واحتسابها عندها يمكن أن يكون لها أثر كبير على قيمة تلك الإتاوة التي يتم دفعها للحكومة، حيث يمكن أن نميز بين عدة نقاط يمكن أن تحدد الإتاوة عندها⁸¹:
- عند رأس البئر (وهي شائعة الاستخدام في شمال أميركا بشكل خاص).
 - عند نقطة تجميع إنتاج كامل الحقل (في معظم المناطق خارج أميركا الشمالية).
 - عند نقطة تجميع إنتاج كامل القطاع (البلوك).
 - عند نقطة التصدير.

4.4.1.4.I: حساب قيمة الإتاوة

إن الأساس في احتساب الإتاوة هو استحقاقها عن كامل كمية النفط الذي يتم إنتاجه، إلا أن هناك بعض الكميات التي يتم إعفاءها كالنفط الذي يسمح باستهلاكه أو حرقه (الغاز)، والكميات التي يعاد حقنها في الآبار أو تستخدم في عمليات الشركة، وكذلك كمية الفاقد الطبيعي المسموح به. كما أن هناك خياران أمام الحكومة في استلام الإتاوة المستحقة: فإما أن تستلمها على شكل كميات من الإنتاج أو يتم حساب قيمتها وتستلم على شكل مبالغ مالية، وهذه المسألة ترتبط بقدرة الحكومة على تسويق النفط وحاجة السوق المحلي منه، وكذلك على طريقة تسعير النفط، إلا أن معظم الحكومات تفضل أن تترك مسألة التسويق للشركات الأجنبية وتستلم قيمة نفطها المباع، كون هذه الشركات أكثر قدرة على التسويق وتصريف الإنتاج. كما أن بعض الحكومات قد تلزم الشركات الأجنبية ببيع النفط للسوق المحلية بسعر تفضيلي (منح خصم سعر للسوق المحلي)، وهذا الإجراء غالبا ما يكون له نفس الأثر الاقتصادي للإتاوة على الشركات الأجنبية.

5.1.4.I: ضرائب دخل الشركات⁸²

وهي الضرائب التي يتم فرضها على صافي دخل وأرباح الشركات الأجنبية والتي تحققها من ممارسة أنشطتها المختلفة في البلد المضيف، إن معظم النظم المالية للعقود النفطية تتضمن ضريبة

⁸¹ من الجدير بالذكر أنه كلما ابتعدت نقطة تحديد الإتاوة عن نقطة تحقق الإنتاج كلما تناقصت حصيلتها، لأن تكاليف النقل والمعالجة للنفط خلال المراحل التي تفصل بين النقطتين تحسم من مطرح الإتاوة، وهذه المسألة تتطوي على مشاكل وتعقيدات كثيرة حيث أن هذه التكاليف غالبا لا تدفع بشكل مباشر إلى طرف ثالث على اعتبار أن الشركة الأجنبية نفسها تقوم بنقل ومعالجة النفط خلال هذه المرحلة بنفسها، وبالتالي فإن هذه التكاليف ليست تكاليف إضافية منفصلة عن باقي التكاليف الثابتة والتشغيلية للشركة وليس من السهل تحديد تكلفة استخدام الأصول الثابتة في هذه المرحلة بدقة ومنطقية وبشكل منفصل، وبالتالي فإن مسألة تقدير التكاليف التي سيتم خصمها من قيمة الإنتاج الكلي للوصول إلى الإنتاج الخاضع للإتاوة ليست بالأمر السهل.

دخل الشركة كأحد عناصرها ومكوناتها الرئيسية، حيث أن المبدأ الأساسي لوجود ضريبة الدخل في هذه العقود أن الشركة النفطية يجب أن تدفع ضريبة على صافي أرباحها أسوة بباقي الشركات التي تمارس أنشطة غير نفطية في البلد، وذلك بغض النظر عن باقي التزاماتها المالية الخاصة في العقد تجاه الحكومة باعتبارها الجهة المالكة للثروة النفطية، وغالبا ما يتم تحديد معدل ضريبة الدخل للشركات النفطية بشكل مستقل عن ضرائب دخل الشركات الأخرى، ففي أيرلندا مثلا يكون معدلها 25% للشركات النفطية و 20% للشركات الأخرى، وتتراوح ضرائب دخل الشركات النفطية حول العالم بين الصفر في بعض الدول وال 85% في دول محددة كنيجييريا مثلا، إلا أن المعدلات الأكثر شيوعا تتراوح عادة بين 25% و 35%.⁸³

I.4.1.6: تقاسم الأرباح⁸⁴

إن كمية النفط المتبقية بعد دفع إتاوة الحكومة واسترداد التكاليف يسمى نفط الربح "profit oil"، وهو الذي يخضع للتقاسم بين الحكومة والشركة الأجنبية بحسب نسب التقاسم المحددة في العقد، إن نفط الربح "profit oil" يعتبر أهم مكونات عقود تقاسم الإنتاج بين الحكومة مالكة الأرض والثروة النفطية في باطنها والشركة الأجنبية بصفتها مقاولا يلتزم بتنفيذ أنشطة نفطية محددة في مناطق محددة بموجب العقد⁸⁵، ويبين المخطط التالي كيفية تقاسم الإنتاج في عقود تقاسم الإنتاج في سورية:⁸⁶

83 إن من المهم جدا التمييز بين ضريبة الأرباح وباقي عناصر النظام المالي الأخرى في العقد النفطي كالإتاوة وحصول الأرباح وغيرها، حيث أن ضريبة الأرباح ترتبط بحجم أعمال الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح، بينما ترتبط العناصر الأخرى بمستويات إنتاج الآبار أو الحقل النفطي أو العقد كاملا، كما أن ضريبة الأرباح تتضمن بعض الإعفاءات كالتكاليف والاهتلاك وغيرها، وبالتالي فإن الآثار التي تتركها هذه الضريبة على العقد النفطي تختلف عن آثار باقي العناصر والأدوات المالية الأخرى. إن بعض الدول لديها أنظمة وقوانين ضريبية خاصة بقطاع النفط حيث يتم فرض معدلات مختلفة على الأنواع والمراحل المختلفة من الأنشطة النفطية.

84 P93، مرجع سابق، Open Oil Group

85 تتكبد الشركة الأجنبية خلال مرحلة الاستكشاف ومن ثم الإنتاج والتنمية تكاليف متنوعة يحق لها بموجب العقد استردادها في حال نجاحها باكتشاف نفط تجاري، وهذا الاسترداد يتم عادة بشكل تدريجي وفق نسبة محددة من الإنتاج يتم تخصيصها لتغطية التكاليف وتعرف بنفط التكلفة "cost oil"، حيث يمثل نفط التكلفة الحد الأعلى الذي يمكن اقتطاعه من الإنتاج بعد الإتاوة لتغطية التكاليف.

86 عريش، زياد أيوب، "تطور العقود النفطية العالمية"، مرجع سابق، ص 3.

الشكل رقم (17) مثال شامل لعقد تقاسم إنتاج PSA

الدولة	100 برميل	الشركة الأجنبية
12% إتاوة الحكومة 12 ب	88 ب	25% كلفة النفط 22 ب
66 ب		
ربح الشركة السورية للنفط 53 ب	80%	20% ربح الشركة 13 ب
65 برميل		35 برميل

المصدر: عربش، زياد أيوب، "تطور العقود النفطية العالمية"، مرجع سابق.

1.6.1.4.I: نفط التكلفة "Cost Oil"

المقصود بنفط التكلفة هو نسبة من الإنتاج الإجمالي بعد الإتاوة تخصص من أجل تغطية تكاليف الشركة الأجنبية، والتي أنفقتها خلال ممارسة الأنشطة النفطية المحددة في العقد، وقد تكون التكاليف الفعلية لأنشطة الشركة أقل أو أكثر من نفط التكلفة وبالتالي فنفس التكلفة يمثل الحد الأعلى الذي يمكن تخصيصه من الإنتاج النفطي لتغطية التكاليف.

إن الشركات الأجنبية تفضل استرداد التكاليف التي دفعتها بأقصر وقت ممكن، ولهذا فمن الطبيعي أن تكون النسب العالية لنفط التكلفة أكثر توافقاً مع أهدافها وأكثر جاذبية للعقود النفطية، ويختلف معدل نفط التكلفة من دولة لأخرى ومن عقد لآخر (كرواتيا 25%، قطر 50%، كمبوديا ومغشقر 90%) وقد يصل إلى 100% في بعض الحالات، ولهذا فإن مبلغ الإتاوة الذي يتم اقتطاعه قبل نفط التكلفة يضمن للحكومة حصة من الإنتاج في السنوات الأولى في حالة ارتفاع معدل نفط التكلفة.

2.6.1.4.I: نفط الربح "Profit Oil"

المقصود بنفط الربح كما أشرنا سابقاً هو النفط المتبقي بعد حسم الإتاوة واسترداد التكاليف، وهذا النفط يخضع للتقاسم بين الحكومة والمقاول وفق نسب محددة في العقد، وغالباً ما تكون حصة الحكومة هي الأعلى، ويمكن تقاسم الإنتاج (نفط الربح) بين الحكومة والمقاول بأكثر من طريقة منها:⁸⁷

1.2.6.1.4.I: نظام الحصص الثابتة

إن أول جيل من عقود تقاسم الإنتاج تم توقيعه في اندونيسيا منتصف الستينيات، وذلك بعد أن تم تأميم قطاع النفط فيها وأصبحت شركة النفط الوطنية "PERTAMINA" تسيطر بشكل كامل على حقوق الاستكشاف والتنقيب وانتهت مرحلة عقود الامتياز الاستعمارية، ووفقاً لعقود المشاركة بالإنتاج

الأولى في اندونيسيا فإن نسبة نفط التكلفة محددة بـ 40% من الإنتاج⁸⁸، بينما يتم تقاسم نفط الربح بنسبة 60% للحكومة و 40% للشركة الأجنبية، ولاحقا تم تطوير صيغة عقود تقاسم الإنتاج سواء في اندونيسيا او غيرها ليتم ادخال تعديلات متكررة على طريقة استرداد التكاليف وتقاسم نفط الربح، إلا أن العديد من الدول لا تزال تعتمد نظام الحصص الثابتة لتقاسم نفط الربح⁸⁹.

I.4.1.6.2.2: نظام الشرائح في التقاسم

إن بعض الدول تعتمد نظام شرائح الإنتاج في تقاسم نفط الربح، والهدف الأساسي منه هو محاولة الحكومة زيادة حصتها من الأرباح في حال ارتفاع أرباح الشركة الأجنبية سواء بسبب زيادة الإنتاج أو ارتفاع أسعار النفط، إن شرائح التقاسم التي يتم تحديدها في العقد النفطي تعتمد عادة على العوامل التالية:

- مستوى إنتاج الحقل الخاضع للتقاسم.

- الإنتاج التراكمي.

- مستوى الإنتاج والإنتاج التراكمي معا.

- معامل النسبة "R".

- معامل النسبة "R" ومستوى الإنتاج معا.

- معدل العائد الداخلي.

- مستوى التكاليف.

وبين المثل التالي شرائح تقاسم الإنتاج في اذربيجان استنادا إلى معامل النسبة "R":

جدول (15) شرائح تقاسم الإنتاج في اذربيجان استنادا إلى معامل النسبة

معامل النسبة "R"	حصة الحكومة من نفط الربح
$1 > R > 0$	15%
$1.5 > R > 1$	20%
$2 > R > 1.5$	25%
$R > 2$	35%

Open Oil Group, Oil Contracts How to Read and Understand Them, مرجع سابق ص 97.

88 وقد كانت تنص تلك العقود على أنه في حال كانت التكاليف الفعلية أعلى من قيمة نفط التكلفة فإن العجز يدور إلى تكاليف الشهر التالي، وفي حال كانت تلك التكاليف أقل من نفط التكلفة فإن الفائض يعالج كنفط ربح ويتم تقاسمه وفق النسب المحددة لنفط الربح (40%-60%).

89 تايلاند وماليزيا 50% حصة الحكومة 50% للمقاول، الفلبين 60% حصة الحكومة 40% للمقاول.

7.1.4.I: شراكة الحكومة في الاستثمار "State Participation"⁹⁰

ويقصد بها الحالات التي فيها توقيع عقود مشاريع مشتركة بين الحكومة والشركة الأجنبية، وقد تدخل الحكومة كشريك مباشر في الأنشطة النفطية بكافة مراحلها من الاستكشاف والتنقيب وصولاً إلى مرحلة الإنتاج والتنمية، ويكون ذلك عادة من خلال شركة النفط الوطنية التي تمثل الحكومة في هذه الشراكة، وفي هذه الحالة فإن الحكومة تدخل في العقد بصفتها مستثمر إضافة إلى صفتها الأساسية كمالك للثروة النفطية ومانحة العقد النفطي، وبالتالي هناك ثلاثة جوانب مالية أساسية في عقد الشراكة:

1.7.1.4.I: حصة الحكومة في الشركة المشتركة

عادة ما يكون للحكومة نسبة ثابتة من ملكية الشركة المشتركة، حيث تتفاوت هذه النسبة بين عقد وآخر (10% في اندونيسيا، 50% في تونس، 60% في عقود أبوظبي).

2.7.1.4.I: مرحلة دخول الحكومة في الشراكة

قد تدخل الحكومة شريكا في جميع مراحل العقد منذ بداية الاستكشاف وصولاً إلى الإنتاج والتنمية، وفي هذه الحالة فإن الحكومة تتحمل مخاطرة أكبر وتحتاج إلى إمكانيات تمويلية كافية للمشاركة بالاستثمار، وبالتالي فإن هذا الخيار قد لا يكون مرغوبا من قبل الحكومة في حال ضعف إمكانياتها التمويلية أو ارتفاع عامل المخاطرة، لذلك فإن بعض عقود المشاريع المشتركة تعطي الحكومة الحق في المشاركة بالاستثمار في المرحلة التي تراها مناسبة، سواء بعد انجاز مرحلة معينة من الاستكشاف أو بعد الوصول إلى مرحلة الإنتاج، أي عند النقطة التي تجدها الحكومة ذات جدوى اقتصادية، كما يمكن أن تشارك الحكومة في التكاليف الاستثمارية بما يناسب إمكانياتها ورغبتها في المخاطرة في هذه المرحلة.

3.7.1.4.I: مساهمة الحكومة في التكاليف

هناك ثلاثة طرق رئيسية معروفة لدفع حصة الحكومة من التكاليف الاستثمارية في عقود المشاريع المشتركة في حالة الدخول بالشراكة من بداية العقد:

- إما أن تدفع الحكومة حصتها من التكاليف بشكل مباشر خلال مرحلة الاستثمار ودون تأجيل، ومن الدول التي تطبق هذه الطريقة في عقودها النفطية "غانا".
- أو يتم الاتفاق على أن تدفع الحكومة نسبة معينة من حصتها في التكاليف بشكل مباشر خلال مرحلة الاستثمار ويتم دفع الباقي من حصتها في نفط الربح بعد الدخول في مرحلة الإنتاج (هذه الحالة مطبقة في كل من اندونيسيا وأوغندا).

-كما يمكن أن يتم الاتفاق على دفع كامل حصة الحكومة من التكاليف بعد الدخول في مرحلة الانتاج والتقسام وذلك من حصتها في نفط الربح(كما هو مطبق في التشاد).

I.4.1.8: ضرائب أخرى على الأرباح⁹¹

إن من أكثر التحديات التي تواجهها شركات النفط والحكومات عند تخطيط استثماراتها، أو وضع خططها المالية، هو مسألة تقلبات أسعار النفط المستمرة وصعوبة التنبؤ بها⁹²، وإن أحد أهم الانتقادات التي كانت توجه للنظم المالية القديمة في العقود النفطية، أنها لم تكن تأخذ بعين الاعتبار الأرباح غير العادية للشركات النفطية الأجنبية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ولم يكن النظام الضريبي يطال تلك الأرباح غير العادية، حيث أن الشركات النفطية تتعامل مع هذه الأرباح كأرباح محتجزة لا تخضع للضريبة، وغالبا ما تقوم بإعادة استثمارها في أنشطتها النفطية، ولهذا فإن من الصعب فرض ضريبة أرباح مباشرة عليها، وفي ظل سعي الحكومات للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط لزيادة إيراداتها فقد أوجدت طرق غير مباشرة لامتصاص جزء من تلك الأرباح غير العادية المحققة، ومن هذه الطرق تصميم حصصها في العقد على أساس شرائح الإنتاج، حيث أن الشركات الأجنبية ستحاول زيادة إنتاجها في حال ارتفاع سعر النفط، كما يمكن ربط تلك الحصص بمعامل النسبة "R" أو معدل العائد الداخلي "IRR" والتي تعتبر من مقاييس الربحية الاقتصادية، ومن الأمثلة عليها البرازيل التي تربط إيراداتها من العقود النفطية ب شرائح الإنتاج، وكذلك غانا التي تربط تلك الإيرادات بمعدل العائد الداخلي للشركات الأجنبية.

I.4.1.9: بعض الضرائب والرسوم الأخرى⁹³

إن غالبية الدول تطبق ضرائب ورسوم متنوعة على كافة أنواع الأنشطة الاقتصادية، والغرض منها تحقيق إيرادات للخرينة العامة، وهذه الضرائب والرسوم ليست خاصة بالصناعة النفطية وحدها وإنما هي ضرائب عامة على كافة أنواع الأنشطة الاقتصادية التي تمارس في الدولة⁹⁴. إن الشركات النفطية الأجنبية تأخذ بعين الاعتبار النظام الضريبي المحلي ككل عند تقييم استثماراتها في دولة معينة، وليس فقط النظام المالي الخاص بالعقود النفطية، ولهذا فإن الدول المضيفة تحاول عند إصدار قوانينها وأنظمتها الضريبية أن توازن بين هدف تحقيق إيرادات مرتفعة وهدف جذب

91 P100، مرجع سابق، "Oil Contracts How to Read and Understand Them"، Open Oil Group

92 ففي عام 2008م على سبيل المثال هبط سعر النفط بشكل حاد من 147\$ للبرميل في حزيران إلى 35\$ للبرميل في كانون الأول، أي في غضون ستة أشهر فقط!، وهذه المسألة لم تكن قد برزت بشكل هام وواضح قبل عام 2003م، حيث كان سعر النفط مستقرا عند 55\$ للبرميل، ولم تكن توقعات ارتفاعه تتجاوز 100\$ للبرميل.

93 P102، مرجع سابق، "Oil Contracts How to Read and Understand Them"، Open Oil Group

94 من الأمثلة عليها: ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الاستيراد، ضرائب التصدير، ضرائب الرفاهية، ضرائب المبيعات...

المستثمر الأجنبي، فتقوم بمنح أنواع معينة من الإعفاءات الضريبية حسب طبيعة الاستثمار، وبالنسبة للمشاريع النفطية فإن بعض أنواع الضرائب والرسوم قد يكون لها تأثير بالغ عليها، فضرائب الاستيراد والتصدير مثلا قد يكون لها أثر كبير في المشاريع النفطية أكثر من غيرها، كون المعدات والمستلزمات التي يتم استيرادها لأغراض الأنشطة النفطية وإعادة تصديرها عند انتهاء العمل بها غالبا ما تكون أسعارها باهظة، ولهذا فإنها غالبا ما تعفى من ضرائب الاستيراد والتصدير والرسوم الجمركية.

10.1.4.I: أجور الخدمات النفطية "Service Fees"

وهي عبارة عن التعويضات التي تدفعها الحكومة لشركة النفط الأجنبية لقاء تنفيذ خدمات وأنشطة محددة بموجب عقد الخدمة الموقع بينهما. إن استخدام عقود الخدمة في مختلف أنحاء العالم لا يزال محدودا ومحصورا بعدد معين من الدول، ولهذا فقد لا نجد تنوع كبير في أنظمة دفع أجور الخدمات النفطية للشركات الأجنبية، حيث يوجد ثلاثة أنظمة رئيسية لدفع التعويضات في عقود الخدمة النفطية:

1.10.1.4.I: أجور الخدمة للبرميل

وفي هذه الحالة يتم الاتفاق على أن تتقاضى شركة النفط الأجنبية أجر محدد لقاء كل برميل نفط يتم إنتاجه، وهذه الطريقة قد تكون في صالح الشركة الأجنبية عند ارتفاع مستويات الإنتاج، بينما تكون في صالح الحكومة عند عدم القدرة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج، ومن الأمثلة عليها عقود الخدمة الفنية الموقعة في العراق، والتي تتراوح فيها أجرة برميل النفط الواحد بين (1.15-7.5) دولار.

2.10.1.4.I: الدفع حسب فاتورة الخدمات المنفذة

وفي هذه الحالة يتم الاتفاق في العقد على أسعار محددة لكل نوع من الخدمات التي ستقوم الشركة الأجنبية بتنفيذها، ويتم تقديم فاتورة شهرية تتضمن نوع الأنشطة المنفذة فعلا وقيمتها، حيث تلتزم الحكومة بدفع قيمة تلك الفاتورة بشكل مباشر ونقدي، ومن الأمثلة عليها عقود الخدمة النفطية الموقعة في منطقة خليج المكسيك.

3.10.1.4.I: التعويضات الثابتة

يتم الاتفاق وفق هذه الطريقة على سعر الخدمات النفطية الاجمالية التي ستقدمها الشركة الأجنبية للحكومة، بناء على تقدير مسبق للتكاليف المتوقعة للمشروع وهامش الربح الذي ترغب الشركة بالحصول عليه، ويتم ذلك خلال المفاوضات التي تتم بين الطرفين على العقد، حيث تدفع الحكومة مسبقا نسبة معينة من التكاليف المتوقعة (حوالي 15%)، ويتم تسديد الباقي من قيمة الإنتاج المتحقق لاحقا، ومن الأمثلة عليها عقود خدمة إعادة الشراء في إيران (Buyback Service Contracts).

المبحث السادس

نماذج العقود النفطية واستثمار النفط في بعض الدول

1.5.I: التجربة الفنزويلية

تمهيد

تعتبر فنزويلا من أهم وأقدم الدول المنتجة للنفط على الصعيد العالمي، حيث تعود بدايات نشأة الصناعة النفطية الفنزويلية إلى العام 1908م على يد شركات النفط الأجنبية وفي مقدمتها شل الهولندية وستاندرد أويل اوف نيوجرسي، وقد ساهمت فنزويلا بتأسيس منظمة الاوبك عام 1960م والتي أصبحت أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسواق والقوى النفطية العالمية وبخاصة أسعار النفط، وتصدرت فنزويلا منظمة الاوبك من ناحية الإنتاج والاحتياطي الذي تجاوز السعودية خلال السنوات الأخيرة بعد عام 2010م، وتتميز صناعة النفط الفنزويلية عن باقي دول الأوبك بتنوع مصادرها في مرحلة المنبع (برية وبحرية) وتنوع الأنشطة النفطية (إنتاج، تكرير، صناعة بتروكيماوية...).⁹⁵

وسنقوم بدراسة نموذج صناعة النفط الفنزويلية من خلال التعرض لأهم المراحل التاريخية التي مرت بها، منذ بداية البحث والاستكشاف عام 1908م و نجاح الاستكشافات النفطية عام 1914م وحتى يومنا الحالي، ودراسة نظام استثمار النفط في كل مرحلة من حيث المضمون والنتائج، حيث يمكن تقسيم مراحل تطور صناعة النفط الفنزويلية على الشكل التالي:

1.1.5.I: صناعة النفط الفنزويلية خلال فترة ما بين الحربين (1908م-1940م)

تميزت هذه الفترة بتطبيق نظام عقود الامتياز التقليدية وهيمنة الشركات الأجنبية الكبرى على صناعة النفط الفنزويلية، حيث أن نجاح الاكتشافات النفطية في فنزويلا عام 1914م ودخول النفط ضمن صادراتها الوطنية عام 1918م، دفع الحكومة الفنزويلية إلى سن أول قانون نفطي عام 1920م، والذي تخضع له العقود المبرمة مع الشركاء الأجانب وكل ما يتعلق بجوانبها المالية والقانونية وغيرها. وفي عام 1922م تم تعديل القانون السابق وخاصة الجوانب القانونية والضريبية للمتعاقدين حيث شملت التعديلات ما يلي:⁹⁶

- زيادة مدة العقد من 30 إلى 40 سنة، قابلاً للتجديد دون شروط، وبلغت أقصى مدة 99 سنة.
 - تخفيض ضريبة الريع النفطي من 0.5 بوليفار للهكتار إلى 0.1 بوليفار في القانون الجديد.
 - تقليص إيجار الأرض من 7 بوليفار للهكتار إلى 2 بوليفار لأول 3 سنوات، و 4 بوليفار لـ 27 سنة التالية، و 5 بوليفار للعشر سنوات الأخيرة.
 - تقليص نسبة الإتاوة على الإنتاج من 15% في قانون 1920م إلى 10% القانون الجديد.
- ويبين الجدول التالي أهم النتائج الضريبية للقانون الجديد:

جدول (16) أهم المؤشرات الضريبية لفرنزويلا 1917م-1935م الوحدة: مليون بوليفار

العام	1917م	1922م	1925م	1929م	1932م	1935م
عائدات الحكومة	64	81	148	256	175	206
عائدات الريع النفطي	0	8	21	51	45	59
مساهمة النفط في عائدات الحكومة	0,0%	9,9%	14,2%	19,9%	25,7%	28,6%
نفقات الحكومة	55	76	139	209	160	191

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 238.

- نلاحظ أن قانون 1922م أدى إلى ارتفاع عائدات الحكومة من 81 مليون بوليفار عام 1922م إلى 206 مليون بوليفار عام 1935م، كما ازدادت مساهمة النفط في العائدات الحكومية من 9,9% إلى 28,6% بين عامي 1922م-1935م.
- وفي عامي 1935م و1936م صدر قانونان جديداً لتعديل قانون 1922م المجحف بحق الحكومة الفنزويلية في ثروتها الوطنية وأهم ما جاء فيهما من تعديلات:⁹⁷
- رفع ضريبة الريع النفطي بمقدار 2 بوليفار للهكتار عما كانت عليه في قانون 1922م.
 - إدراج الكادر الوطني ضمن الهيكل التنظيمي للشركات الأجنبية في فنزويلا وفق النسب التالية: 90% عمال، 50% فنيين، 75% موظفين إداريين من الجنسية الفنزويلية.
 - إدراج التحكيم الوطني في حالة النزاع، أي الخضوع للقانون الفنزويلي بدل القانون الدولي.

- أدت التعديلات الجديدة في قانون النفط الفنزويلي إلى ارتفاع الإنتاج من 18.284 طن عام 1917م إلى أكثر من 25 مليون طن عام 1928م وأكثر من 20 مليون طن عام 1935م، حيث احتلت فنزويلا المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج النفط بنسبة 10% من الإنتاج العالمي، وأصبحت أكبر مصدر للنفط على الصعيد العالمي.

ويمكن قراءة نتائج قانوني النفط (1935م-1936م) من خلال بيانات الجدول (17) الذي يبين تطور عائدات الحكومة النفطية ومساهمة النفط في عائداتها بعيد القانونين الجديدين:

جدول (17) أهم المؤشرات الضريبية لفرنزويلا 1936م-1940م الوحدة: مليون بوليفار					
العام	1936م	1937م	1938م	1939م	1940م
عائدات الحكومة	254	329	368	389	371
عائدات الربع النفطي	64	99	153	118	107
مساهمة النفط في عائدات الحكومة	25,2%	30,1%	41,6%	30,3%	28,8%
نفقات الحكومة	281	329	370	415	410

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 118.

ويبين الجدول السابق ارتفاع عائدات الحكومة إثر التعديلات الجديدة من 254 إلى 371 مليون بوليفار بين عامي 1936م-1940م، وارتفاع نسبة مساهمة النفط في عائدات الحكومة من 25,2% إلى 28,8% خلال الفترة ذاتها.

2.1.5.I: صناعة النفط الفنزويلية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى التأميم (1940-1974م)

- تميزت هذه الفترة بشكل أساسي بتطبيق نظام عقود مناصفة الأرباح وبعدها عقود المشاركة بالإنتاج في فنزويلا، وكذلك تأسيس منظمة الأوبك منذ بداية الستينيات بغرض زيادة التحكم في سعر النفط حيث كانت فنزويلا أحد أهم مؤسسيها، وقد صدر قانون جديد للنفط والغاز عام 1943م يهدف إلى تعزيز السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية، وأهم ما جاء به القانون:⁹⁸
- تطبيق نظام ضريبي جديد على الأنشطة النفطية، بحيث أصبحت عائدات الدولة النفطية من نشاط الشركات الأجنبية تتكون من الإتاوة وضريبة الدخل، وتبلغ نسبة الإتاوة 16,7% بينما ضريبة الدخل 12% من الإنتاج الإجمالي.
- إدخال نوع جديد من العقود وهو عقود مناصفة الأرباح لتحل محل عقود الامتياز التقليدية السابقة، حيث يتم تقاسم الأرباح 50/50 بين الحكومة الفنزويلية والشركة الأجنبية، وقد بقي هذا النوع من العقود مستخدماً حتى عام 1976م سنة تأميم قطاع المحروقات في فنزويلا.
- في عام 1944م منحت فنزويلا بموجب القانون السابق تنازلات جديدة للشركات الأجنبية بغرض زيادة الاكتشافات البرية والبحرية، خاصة مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط وتراجع العرض نتيجة تحول الولايات المتحدة الأمريكية من مصدر إلى مستورد للنفط.

- في عام 1958م صدر القرار رقم 476 المتعلق بكيفية تجديد عقود سنة 1943م، وأدخلت عقود الأرباح متقاسمة المصالح بدل عقود المناصفة، وبموجبها تشترك الحكومة الفنزويلية مع الشركة الأجنبية في تحديد الأرباح، الأمر الذي ساعدها في مراقبة تكاليف الإنتاج.
- في عام 1958م ارتفعت عائدات ضريبة الدخل إلى 46% بعد أن كانت 26% عام 1943م من القيمة الإجمالية لأرباح الشركات الأجنبية المصرح بها، وعائدات إتاوة الحكومة من 50% إلى 65% من إجمالي الأرباح لنفس الفترة.
- وفي هذا الإطار تمكنت فنزويلا من رفع إنتاجها بنسبة 42% بين عامي 1943م و1945م، ويبين الجدول التالي أثر قانون 1943م على المؤشرات الضريبية لفنزويلا:

جدول (18) أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا 1941م-1945م الوحدة: مليون بوليفار

العام	1941م	1942م	1943م	1944م	1945م
عائدات الحكومة	402	340	375	599	734
عائدات الربح النفطي	168	108	161	290	369
مساهمة النفط في عائدات الحكومة	41,7%	31,8%	42,9%	48,4%	50,3%
نفقات الحكومة	378	352	395	480	652

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 236.

استمرت مؤشرات الصناعة النفطية الفنزويلية بالتزايد في ظل قانون 1943م، حيث ارتفع متوسط إنتاج الشركات الأجنبية 13,6% وكذلك حجم الإنتاج الكلي أكثر من خمسة أضعاف بين عامي 1943م-1960م حيث تجاوز حجم الإنتاج 2,5 مليون برميل عام 1960م كما ارتفعت الصادرات بنفس النسبة للفترة ذاتها، إلا أن الانخفاض الكبير في أسعار النفط وعدم قدرة فنزويلا على التحكم في الأسعار وتكاليف الإنتاج دفعها إلى تقديم مبادرة لتشكيل منظمة الاوبك عام 1960م بغرض ضمان استقرار أسعار النفط بما يعزز مصالحها الاقتصادية، وخلال هذه الفترة اتخذت مجموعة اجراءات تتعلق بنظام استغلال النفط أهمها:⁹⁹

- قرار بعدم تجديد عقود الامتياز التقليدية المعدلة بموجب قانون 1943م والاستثمار وطنيا.
- مراقبة أسعار النفط المصدر بتطبيق ضريبة الصادرات على الشركات الأجنبية عام 1966.
- رفع ضريبة العائدات النفطية إلى 67,7% عام 1967م، حيث أصبحت العائدات النفطية الحكومية تتكون من الإتاوة وضريبة الدخل إضافة إلى ضريبة الصادرات.
- في عام 1968م أصبحت ضريبة العائدات تقوم على السعر المرجعي بموافقة الطرفين.
- قرار رقم 835 عام 1971م يخضع أنشطة الشركات الأجنبية للمعايير والبرامج الحكومية.

لقد كان من أهم نتائج إنشاء منظمة الأوبك والاجراءات التي رافقتها إنشاء شركة النفط الوطنية عام 1960م، وتأميم قطاع الغاز عام 1972م، كذلك تقلص الاستثمارات الأجنبية في صناعة النفط الفنزويلية، كذلك احتكار شركة النفط الوطنية لمختلف مراحل الصناعة النفطية ومراقبة أنشطة الشركات الأجنبية، وكذلك زيادة التحكم في الأسعار وتكاليف الإنتاج.

I.3.1.5: صناعة النفط الفنزويلية خلال فترة التأميم (1974-1989م)

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو صدور قانون تأميم قطاع المحروقات عام 1975م¹⁰⁰، وأهم ما جاء في هذا القانون:¹⁰¹

- تأميم شركة النفط الوطنية تحت اسم "PDVSA" والتي تعمل على تحقيق المصالح الوطنية إضافة إلى هدفها الربحي من خلال أنشطتها النفطية من المنبع إلى المصب.
- استمرار تطوير الصناعة النفطية الفنزويلية المؤممة.
- الإبقاء على ضريبة العائدات النفطية مطبقة على الشركة الوطنية كما كانت قبل التأميم، حيث تتكون من الإتاوة وضريبة الدخل وضريبة الصادرات.
- إلا أن تطبيق هذا القانون تعرض إلى الكثير من العراقيل في بدايته من أهمها:
- ارتفاع نسبة اهتلاك الآلات نتيجة عدم استثمارها من قبل الشركات الأجنبية وذلك لعدم تجديد العقود المبرمة في قانون 1961م.
- عدم القدرة على التحكم في النظام الجيولوجي للحقول مما أدى إلى إغلاق العديد من الآبار.
- نقص معدات التكرير نتيجة عدم ملائمتها لتكرير النفط الفنزويلي، وعدم استثمار الشركات الأجنبية في مرحلة المصب خاصة صناعة التكرير نظرا لوجود مصانعها في بلدانها الأم.
- ظهور اختلافات تنظيمية وعملية في الصناعة النفطية المؤممة، حيث حافظت الشركات الوطنية الفرعية على نفس مبادئ وهيكل الشركات الأجنبية الأصلية المؤممة.

100 لقد أدى قانون تأميم النفط إلى نتائج هامة على مستوى مراحل الصناعة النفطية المختلفة ففي مرحلة المنبع ازداد عدد الآبار المنقبة من 633 إلى 1151 وعدد الآبار المنتجة من 601 إلى 1077 بين عامي 1978-1982م، إلا أن إنتاج النفط قد تراجع بعد التأميم لكون النسبة الأعلى من الاحتياطات المؤكدة تندرج ضمن النوع الثقيل جدا، والذي يتطلب قدرة تكرير عالية الأمر الذي دعى الشركة الوطنية للاستثمار في مرحلة المصب أي في صناعة التكرير والصناعة البتروكيمياوية لاحقا، حيث ارتفعت قدرة التكرير بنسبة 64% بين عامي 1978-1989م، وتم إنشاء الشركة البتروكيمياوية "PEQUIVEN" التابعة لشركة النفط الوطنية "PDVSA" عام 1978م وأوكلت لها جميع مهام التكرير، حيث باتت منتجاتها توجه للاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي في آن معا. ورغم النتائج الإيجابية لقانون تأميم النفط في فنزويلا، إلا أن الأزمة النفطية المضادة عام 1986م وانعكاساتها السلبية على المؤشرات النفطية دفعت بالحكومة الفنزويلية إلى إجراء مجموعة إصلاحات خلال الفترة (1989م-1998م).

4.1.5.I: صناعة النفط الفنزويلية خلال فترة الإصلاحات الأولى (1989-1998م)

إن السمة الأساسية للإصلاحات خلال هذه الفترة هي تماشيها مع السياسة الرأسمالية ومناقضتها لمنطق التأمين في دول الأوبك، وقد كان أهمها سياسة الاستثمار الخارجي وتحرير الصناعة النفطية:¹⁰²

- سياسة الاستثمار الخارجي: وتقوم على تطوير جزء من نشاطها النفطي خارج الوطن الأم عبر شراكة في رأس المال مع شركات أجنبية لديها الخبرة المطلوبة في نشاط معين، وقد مست هذه السياسة مرحلة المصعب بشكل أساسي لتكرير النفط الفنزويلي الثقيل الذي يحتاج إلى تقنيات ومصانع متطورة غير متوفرة محليا، حيث تم توقيع عقد بين الشركة الوطنية وشركة ألمانية عام 1983م لمدة 20 سنة، ويتعلق العقد بالشراكة في إنشاء شركة مختلطة برأس مال (50/50) لتكرير 100 ألف برميل من النفط الفنزويلي الثقيل يوميا.¹⁰³

- سياسة تحرير الصناعة النفطية: وقد مهدت هذه السياسة لخصخصة القطاع النفطي، حيث تضمنت مخطط النمو (1991م-1996م) بقيمة 50 مليار دولار (80% للشركة الوطنية، 20% للشركات الأجنبية)، وكذلك مخطط النمو (1994م-2003م) بقيمة 60 مليار دولار (67% للشركة الوطنية، 33% للشركات الأجنبية والخاصة) مترافقا مع قانون النفط الجديد 1993م، وظهور عقود المخاطرة المتعلقة بالاستكشاف في الحقول الجديدة غير المطورة والتي تحوي على احتياطات كبيرة، حيث تم منح 20 حق نفطي عام 1997م للشركات الأجنبية والخاصة بموجب عقود مخاطرة لتشجيع الاستثمار النفطي الخاص.¹⁰⁴

5.1.5.I: صناعة النفط الفنزويلية خلال فترة الإصلاحات الثانية (1998-2014م)

بدأت هذه المرحلة بوصول "هوغو شافيز" إلى الحكم في فنزويلا، حيث بدأت الحكومة الجديدة مباشرة بالعودة إلى سياسة التأمين ولكن بمفهوم جديد، وهو مكافحة العولمة والسياسات الرأسمالية

102. P53. مرجع سابق، Joh. Alvarez & Ja. Fiorito

103. وقد أدت هذه السياسة إلى تطور كبير في حجم ونوعية الاستثمارات الخارجية لشركة النفط الفنزويلية، لتشمل أنحاء مختلفة من العالم وأنواع مختلفة من المركبات الكيماوية تجاوزت 20 مركبا عام 1991م، ووصلت نسبة التمويل في المشاريع الخارجية إلى 100% بحجة زيادة التحكم في قرارات الشركة، وتم المصادقة على قانون تطوير الصناعة البتروكيماوية عام 1998م والذي يسعى إلى الخصخصة الداخلية والخارجية للصناعة النفطية، وصدر أمر خصخصة بعض المركبات بنسبة لا تفوق 49% من رأس مالها.

104. لقد أدت سياسة تحرير الصناعة النفطية إلى تراجع العوائد النفطية مقابل الزيادة في الاستثمارات الخارجية وتحسن الأداء، حيث كانت زيادة الإنتاج ناجمة أصلا عن الاكتشافات الجديدة وإعادة تقدير الحقول القديمة بطرق متطورة، كما أدت إلى ارتفاع تكلفة إنتاج البرميل من 2,5 دولار عام 1990م إلى 7 دولارات عام 1997م، ووصلت نفقات الشركة الوطنية إلى ما يقارب نصف نفقات الدولة الفنزويلية عام 1998م، وتتناقض أهداف فنزويلا النفطية مع أهداف الأوبك حيث سعت لتعظيم انتاجها بغض النظر عن السعر والتكلفة حتى كادت تتسحب من المنظمة في تلك الفترة.

- والحرية الاقتصادية خاصة في قطاع النفط، حيث عمل شافيز" على استعادة سيطرة الدولة على قطاع النفط مع بقاء الشركات الأجنبية المستثمرة، عن طريق إعادة توزيع الاستثمارات النفطية بغرض التحكم في الصادرات والأسعار والتكاليف، ومن أهم الإجراءات المتخذة بهذا الخصوص^{105:106}
- في عام 1999م أعلنت الحكومة الفنزويلية تخفيض حصص إنتاج أعضاء الأوبك، وذلك بغرض رفع أسعار النفط من خلال التحكم بالعرض، بعد الانخفاض الحاد في سعر النفط خلال أزمة عام 1997م وركود السوق العالمي للنفط، مما فرض بالتوازي تخفيض إنتاج الشركة الوطنية والشركات الأجنبية والخاصة في فنزويلا.
 - توقيع اتفاقية لأول مرة في مدريد بين مجموعة من دول الأوبك (من بينها فنزويلا) وغير الأوبك لتحديد سياسة عرض النفط بـ 2 مليون برميل يوميا (1,7 للأوبك و 0,3 لغير الأوبك).
 - تعيين لجنة تدقيق لمراقبة عمليات وحسابات الشركة الوطنية مع فروعها في الداخل والخارج، وأدت التقارير السيئة للجنة إلى إيقاف الاستثمارات والتحويلات الخارجية وربطها بالحكومة.
 - تشجيع الاستثمار في قطاع الغاز، حيث تم تخفيض ضريبة الدخل في هذا القطاع من 67% إلى 34%، ورفع إتاوة الغاز من 16.17% إلى 20%.
 - العودة إلى مضمون قانون التأميم عام 1975م، من خلال إصدار دستور جديد عام 1999م يعيد للدولة حقها التام في ملكية واستثمار الثروات الطبيعية غير المتجددة مثل النفط والغاز.
 - فرض حصة للدولة 51% في عقود الشراكة الأجنبية وضرورة قبول الدولة جميع العقود.
 - خضوع جميع الشركات النفطية (وطنية، أجنبية، خاصة) في فنزويلا لقرارات الأوبك، وضرورة تقديمها تقارير مستقلة لكل نشاط نفطي على حدة بهدف ضبط المداخل والعوائد النفطية.
 - من أهم الإصلاحات الضريبية عام 2001م، تخفيض الإتاوة من 30% إلى 16.67% ورفع ضريبة الدخل من 50% إلى 67.7% بينما يعوض تخفيض الإتاوة بحصة للدولة من الأرباح المحققة، وهذا التعديل يطبق على الشركات القائمة، أما الشركات الناشئة إثر القانون فبقيت الإتاوة 30% وضريبة الدخل 50%، باستثناء النفط الثقيل 16.67 إتاوة و 30% ضريبة دخل.

2.5.I: التجربة الكويتية

105 أدت الإجراءات السابقة وغيرها من الإصلاحات في عهد شافيز إلى نتائج مثمرة من أهمها ارتفاع سعر النفط عام 1999م على سبيل المثال من 12 دولار للبرميل إلى 23 دولار، مما أدى إلى زيادة عوائد الصادرات 118% رغم تخفيض الإنتاج 5%، كما تم استقطاب العديد من الشركات الأجنبية والخاصة للاستثمار في مشاريع الغاز، ومنها مشروع (Critobal Colon) عام 1999م برأسمال 6.8 مليار دولار بين مستثمرين محليين وأجانب، لتميع الغاز بطاقة إنتاج 6 مليون طن، وقد بدأ المشروع بالإنتاج عام 2005م.

ظهر أول اكتشاف نفطي في الكويت عام 1938م إبان الانتداب البريطاني، حيث تعتبر من أوائل الدول العربية التي دخلت مجال الصناعة النفطية، وقد تطورت الصناعة النفطية في الكويت ومرت بعدة مراحل عبر التاريخ،¹⁰⁷ ولغرض التعرف على نظام استغلال النفط في الكويت، سوف نستعرض أهم المراحل التي مرت بها صناعة النفط الكويتية:

1.2.5.I: فترة الانتداب البريطاني (1911م-1960م)¹⁰⁸

من أهم أنواع العقود المبرمة خلال هذه المرحلة:¹⁰⁹

أول اتفاقية امتياز تقليدية نفطية: تم توقيعه في أواخر عام 1934م تحت اسم "امتياز شركة نفط الكويت"، حيث تم منح الامتياز لشركة مشتركة "شركة نفط الكويت KPC" تم تشكيلها بين الشركة البريطانية BP وشركة الخليج للزيت الأمريكية، وأهم سمات هذا الامتياز: **المدة:** تصل إلى 75 عاما، وتم تمديدتها إلى 92 عاما بموجب اتفاقية عام 1955م. **المنطقة:** كامل الاقليم البري والبحري الكويتي، بمساحة تصل إلى 6000 ميل مربع. **العائدات:** عبارة عن إتاوة وضرائب ورسوم رمزية تدفعها الشركة للحكومة الكويتية (مكافأة توقيع 450 ألف روبية، بدل ايجار سنوي 59 ألف روبية في مرحلة الاستكشاف والتقيب يرتفع إلى 250 ألف روبية عند بدء الإنتاج والتسويق، ضريبة تصدير بقيمة 3 روبية عن كل طن نفط مصدر). **الجيل الثاني من عقود الامتياز التقليدية (1943م-1960م):**¹¹⁰ لم تتغير عن سابقتها من حيث المضمون، لكنها تميزت بتعدد أطرافها وبالتالي تعدد وتنوع بنودها، ومن أهم مزاياها:

<https://ar.wikipedia.org> **107**

إن تطور نظام استغلال النفط في الكويت منذ انطلاق صناعتها النفطية وحتى الوقت الحالي أدى إلى تحقيق جملة من الإنجازات على صعيد الاكتشافات والموانئ النفطية من أهمها:

- حقول جنوب شرق الكويت: أكبرها حقل البرقان الذي اكتشف عام 1938م.
- حقول شمال شرق الكويت: أهمها حقول الروضتين عام 1955م، الصابرية والعبدلي 1984م.
- حقول غرب الكويت: المناقيش 1959م، وأم قدير والعبدلية وكراع المرو 1984م.
- الحقول المشتركة مع السعودية: الوفرة، جنوب الفوارس، جنوب أم قدير، وحقل الحما.
- موانئ الشويخ والدوحة وشعبية.
- مصفاة ميناء الأحمد، مصفاة ميناء عبد الله، ومصفاة ميناء الشعبية.

<https://ar.wikipedia.org> **108**

تعود بدايات النشاط النفطي في الكويت إلى العام 1911م من قبل الشركة البريطانية الايرانية BP، ومع اصدار قانون شرمان 1911م واندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م توقف نشاط الشركات النفطية العالمية في الكويت، إلا أنه في العام 1938م تم اكتشاف أكبر حقل نفطي في الكويت من قبل نفس الشركة البريطانية الايرانية BP بعد عودتها للنشاط من جديد، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية أوقفت الشركة (BP) نشاطها من جديد حتى نهاية الحرب عام 1945م، حيث بدأت منذ العام 1946م بتصدير النفط الكويتي إلى الخارج.

109 وزارة النفط الكويتية، "وثائق نفطية"، الاعلام البترول والعلاقات العامة، ص9. <http://www.moo.gov.kw>

المدة: طويلة من 40 وحتى 90 سنة، لا يحق للدولة خلالها إنهاء الامتياز أو التنازل عنه أو تعديله إلا بموافقة الطرفين.

المنطقة: تعددت العقود المبرمة في هذه المرحلة، وبالتالي منحت مساحة محددة من اقليم دولة الكويت لكل امتياز حسب العقد.

العائدات: بالإضافة إلى الضرائب والرسوم والإتاوة المفروضة سابقاً، أضيفت ضريبة صافي الدخل الإجمالي، وهي ضريبة مقطوعة عن كل طن ينتج ويبيع من النفط.

عقود أخرى: يبين الجدول (19) أهم خمسة عقود امتياز رئيسية خلال فترة (1934م-1968م):

الجدول رقم (19) أهم العقود النفطية الموقعة في الكويت (1934م-1968م)

أطراف الاتفاقية	العام	المواد	مضمون الامتياز
حكومة الكويت - شركة نفط الكويت	1934م	4 مواد	حقوق حصرية للحفر والتنقيب والاستثمار النفطي
حكومة الكويت - شركة "مينويل" الأمريكية	1948م	22 مادة	حقوق حصرية للحفر والتنقيب والاستثمار النفطي في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية
حكومة الكويت - شركة "مينويل" الأمريكية	1949م	23 مادة	حقوق حصرية للحفر والتنقيب والاستثمار النفطي في كير وقاروه وأم المرادم والمياه الإقليمية.
حكومة الكويت - شركتا دارسي وحلف كويت	1955م	12 مادة	تتعلق بالنفط الخام ومنتجاته وكيفية دفع عوائدها
حكومة الكويت - شركة النفط العربية	1958م	40 مادة	حقوق حصرية للاستكشاف في حدود حق الكويت في النصف المشاع في المنطقة المحايدة بينهما
حكومة الكويت - شركة أوبت	1961م	11 مادة	حقوق مطلقة في اكتشاف النفط واستثماره وتملكه

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 239.

2.2.5.I: فترة ما بعد الاستقلال (1961م-1979م)

بدأت الحكومة الكويتية منذ مطلع الستينيات وبالتزامن مع دخولها في منظمة الأوبك كعضو مؤسس اهتمامها بالقطاع النفطي، حيث شرعت بتطوير البنى التحتية الخاصة بالصناعة النفطية كالطرق ومحطات الطاقة والمناطق الصناعية وغيرها، ودخلت مرحلة تأميم الصناعة النفطية منذ العام 1975م، وقد صدرت في هذه الفترة سلسلة من القوانين التي تنظم قطاع المحروقات،¹¹¹ وشهدت

110 من أمثلة هذه العقود: الامتياز النفطي الذي منح لشركة "مينويل" الأمريكية عام 1948م، مدته 60 عاماً.

111 وزارة النفط الكويتية، "وثائق نفطية"، مرجع سابق، ص 53.

- قانون رقم 7 لعام 1967م، حيث تضمن الموافقة على تنفيذ العوائد بين الحومة والشركات الأجنبية، ألغى بالقانون رقم 10 عام 1976م، لتوقع بموجبه اتفاقية جديدة بشأن تنفيذ العوائد.
- قانون رقم 28 عام 1969م، الذي تضمن التعريف بالأعمال النفطية، وأصحاب المهن النفطية الذين يزاولون المهنة بموجب امتياز أو ترخيص أو مقاول، وعمال النفط الذين يعملون لدى أصحاب المهن النفطية أو الشركات الوطنية.
- قانون رقم 19 عام 1973م، والذي يلزم أصحاب المهن النفطية باتخاذ جميع إجراءات السلامة المهنية والبيئية واستخدام الأجهزة التي تقي بشرطها، كذلك يلزمهم بتقديم البرامج والتقارير النفطية بشكل دوري إلى وزير المالية والنفط، ويعطي الحق

الفترة (1961م-1974م) نظام جديد في استغلال النفط في الكويت، وهو نظام عقود المشاركة إلى جانب عقود الامتياز الحديثة، كما شهدت فترة (1974م-1980م) ولادة نوع جديد من العقود النفطية وهو عقد المقاول، ومن أهم أنواع العقود المطبقة في الكويت خلال الفترة (1961م-1980م):¹¹²

عقد المشاركة الأول: يقوم على مشاركة الحكومة في الامتيازات النفطية مع الشركات الأجنبية بدلا من تأميمها، وتعود جذور هذا النوع من العقود في الكويت لعام 1948م، في اتفاقيتها مع شركة امينويل التي تضمنت مشاركة الحكومة بـ 15% من الأسهم بلا مقابل، واتفاقيتها مع الشركة اليابانية التي تمنحها 10% من رأس المال عند بدء الانتاج التجاري.

عقد المشاركة الثاني: يعرف بنظام المشاركة بالمناصفة (50/50)، وتميزت بارتفاع نصيب الحكومة من الأرباح من 50% إلى 75% دون تحمل مخاطر التنقيب، وكذلك مشاركتها في كافة مراحل الصناعة النفطية وبالتالي دخولها التسويق لأول مرة، إضافة إلى مشاركتها في ادارة المشروع، وتنازل الشريك الأجنبي عن أجزاء معينة من الامتياز في مواعيد معينة، فضلا عن التزام الشركات الأجنبية بالتكرير المحلي، ومن الأمثلة: عقد المشاركة مع شركة الزيت العربية المحدودة (اليابان) عام 1974م.

عقود المقاول: وتحفظ فيها الدولة بحقها في استغلال النفط، وتستعين بشركة أجنبية للقيام بعمليات الحفر والاستكشاف كمقاول ينوب عن الدولة، إلا أن صفته كمقاول تعتبر من نوع خاص حيث لا يحصل المقاول على أجره فقط، وإنما يصبح له الحق في نسبة من الانتاج طوال فترة العقد في حال الاكتشاف التجاري، كما أنه يتحمل كافة أعباء التمويل والمخاطرة دون أن يسترد ما أنفقه في حال عدم العثور على النفط، مدة هذه العقود من (25-45) سنة، وبالتالي فهي تصنف كعقود مشاركة بالإنتاج.

I.3.2.5: صناعة النفط في الكويت خلال فترة (1980م-2014م)

بدأت دولة الكويت منذ مطلع الثمانينات سياسة نفطية جديدة وهي الاستثمار الخارجي، حيث بدأت الشركات الوطنية بالبحث عن فرص استثمارية خارجا، فقد ساعدت عقود المشاركة السابقة على تقوية شركاتها النفطية، فانتقلت إلى مرحلة الاستكشاف والتنقيب في مختلف أنحاء العالم، كما توسعت شبكات النقل والتوزيع الوطنية لتصبح شبكات عالمية، ومن أهم أنواع العقود النفطية التي ميزت تلك الفترة هي عقود المقاول، وقد تم تنظيمها سابقا بالقرار رقم 5 لعام 1979م من قبل المجلس الأعلى

-
- لوزارة المالية والنفط بالتفتيش على كافة الأنشطة النفطية عن طريق لجان مختصة، وكذلك الحق في الموافقة على المشاريع النفطية في كل مراحلها، كما يحق لوزير المالية والنفط اصدار التعليمات التنفيذية للقانون ومتابعة تنفيذها.
- قانون رقم 10 عام 1976م، والذي تؤول بموجبه كافة حقوق شركة BP الكويتية المحدودة وشركة جلف كويت إلى الدولة، ويلغي اتفاقية تنفيق العوائد العائدة للقانون رقم 7 عام 1967م.
 - قانون رقم 5 عام 1979م، وينظم مناقصات الشركات النفطية مع الشركة الكويتية، حيث تقوم ادارة مختصة بالإشراف على مراقبة شؤون المناقصات والعقود النفطية، والتفتيش الميداني على اجراءات ابرام العقود النفطية متابعة تنفيذها.

- للنفط، وقد تم تعديل القرار السابق لاحقاً بالقرار رقم 1 لعام 1997م ومن ثم القرار رقم 1 لعام 2005م، الذي حدد اجراءات عقود المقاوله في مؤسسة النفط الكويتية كما يلي:¹¹³
- تقدم عقود المقاولات عن طريق لجنة من سبعة أعضاء، من وزارة النفط ومؤسسة النفط وشركاتها.
 - يعرف المناقص المناقش من طرف اللجنة: بأنه الشريك والوكيل والعميل وعضو مجلس الادارة في الشركة أو المؤسسة التي تدخل في المناقصة أو تتقدم بالعطاء بأي صورة.
 - يعين أعضاء بدلاء لأعضاء اللجنة الأصليين في حال غيابهم، وتتخذ القرارات بالأغلبية.
 - بالنسبة لعقود المقاوله مع الشركات التابعة لمؤسسة النفط الكويتية(المناقصات الداخلية): تخضع للائحة المناقصات الداخلية ويلتزم من خلالها القائمون بتنفيذ أعمال الشراء والعقود بكافة القوانين واللوائح والقرارات المطبقة، كاعتبار أموال الشركة عامة بحكم القانون رقم 1 لعام 1993م.
 - تم تحديد جملة من الشروط للمتقدم للمناقصة الداخلية: أن يكون شخصاً قانونياً يستوفي نسبة العمالة الوطنية المحددة، يحق له عرض واحد للمناقصة الواحدة، ولا يجوز أن يكون عضواً في مجلس ادارة الشركة أو لجناتها، يمكن لعدة أطراف أن يتقدموا بعرض مشترك لمناقصة واحدة.

خلاصة الفصل الأول

- من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص النتائج الهامة التالية:
- تسيطر على الصناعة النفطية بضع شركات نفط عالمية احتكارية، وعلى الرغم من مرور تلك الشركات بمراحل تاريخية مختلفة من السيطرة وتراجع السيطرة، خاصة مع بروز الشركات الوطنية المستقلة والمنظمات الاقليمية التي تتحدى الكارتل البترولي العالمي، إلا أن شركات النفط العالمية بقدراتها الفائقة واستراتيجياتها المتنوعة التي تستهدف الحفاظ على وضعها الاحتكاري، بقيت الطرف الأكثر هيمنة على مختلف مراحل الصناعة النفطية وسوق النفط في العالم.
 - لا يوجد نوع محدد وصيغة موحدة للعقود النفطية، إلا أن أهم أشكال عقود النفط بشكل عام هي: عقود الامتياز (concession contracts)، وعقود المشاركة بالإنتاج (PSA)، وعقود الخدمة (Service Contracts)، والمشاريع المشتركة (Joint Venture enterprises).
 - يعتبر النظام المالي للعقد النفطي بمثابة العمود الفقري والمحور الأساسي، كونه يحدد كيفية توزيع العائدات والتكاليف بين طرفيه، وبالتالي فإن تصميم النظام المالي الأمثل للعقد في غاية الأهمية.
 - إن شكل وصيغة أي عقد نفطي يتم توقيعه يعتمد على القوة التفاوضية للطرفين المتعاقدين، ولهذا السبب نجد أن أشكال العقود النفطية التي سادت في كل مرحلة تاريخية، كانت تعكس قوة أو تراجع السيطرة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية خلال المرحلة التي ظهرت فيها.

الفصل الثاني

استثمار النفط في سورية

مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأول: لمحة عن قطاع النفط في سورية وأهم مفاصله

المبحث الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد السوري

المبحث الثالث: دور عقود الخدمة النفطية في تطوير قطاع النفط السوري

المبحث الرابع: أهم خصائص عقود الخدمة النفطية في سورية

المبحث الخامس: البيئة الاستثمارية والقوة التفاوضية في قطاع النفط السوري

خلاصة الفصل الثاني

مقدمة الفصل

يشكل قطاع النفط في سورية أحد أهم مقومات ودعامات الاقتصاد الوطني، فقد بلغ الإنتاج اليومي من النفط لعام 2010م حوالي 386 ألف برميل،¹¹⁴ ويصل الاحتياطي الجيولوجي المؤكد لدى سورية إلى 23,9 مليار برميل، كما تساهم الإيرادات النفطية بنسبة هامة من ميزانية سورية السنوية في الظروف الطبيعية، ويغطي النفط حوالي 75% من احتياجات سورية من الطاقة، كما يشكل 90% من الصناعة الاستخراجية التي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 20%.¹¹⁵ وعلى الرغم من أن سورية اعتمدت نهج الاستثمار الذاتي لثروتها النفطية منذ بداية الانتاج عام 1968م، إلا أن التعاون مع شركات النفط العالمية في استثمار وتطوير قطاعها النفطي كان يدخل دائما في صلب سياساتها النفطية، على اعتباره لا يتناقض مع مبدأ "استثمار النفط وطنيا"، حيث لعبت شركات النفط الأجنبية التي عملت في سورية خلال مسيرتها النفطية دورا هاما في تطوير قطاعها النفطي، بما تمتلكه من إمكانيات تمويلية وفنية ضخمة ساهمت في رفع معدلات الإنتاج بشكل كبير، كما ينسب للكثير من هذه الشركات الفضل في تحقيق اكتشافات جيولوجية هامة والعمل على مواجهة احتمال نضوب الاحتياطي القابل للإنتاج.

تراوحت علاقة سورية تاريخيا مع الشركات الأجنبية في عقودها النفطية _ومعظمها عقود مشاركة بالإنتاج (Production Sharing Agreements)_ بين "الشدة" و"التراخي"، وذلك تبعا للظروف السياسية والاقتصادية التي تحدد قوتها وموقعها التفاوضي في كل مرحلة، حيث يكمن التحدي الأهم في التوصل إلى الصيغة العقدية التي تحقق أعلى المنافع والإيرادات للحكومة السورية، وبحيث تبقى العقود مرغوبة وجاذبة للشركات الأجنبية في نفس الوقت.

إن ما تعرض له قطاع النفط في سورية خصوصا والاقتصاد السوري عموما خلال الأزمة التي تشهدها البلاد منذ مطلع العام 2011م من تدمير وتخريب ممنهج، أدى إلى تغير الظروف الاقتصادية والسياسية المؤثرة في العقود النفطية وطبيعة العلاقة بين الحكومة وشركات النفط الأجنبية، وبات من المهم جدا إعادة النظر في الصيغ التعاقدية الجديدة خلال المرحلة القادمة، خاصة وأن سورية مقبلة على مرحلة إعادة الإعمار التي تتطلب تفعيل دور القطاع النفطي كمصدر تمويل داخلي رئيسي، وفي ظل الحديث عن اكتشافات بحرية هامة يمكن أن تساهم في تحسين موقع القطاع النفطي في الاقتصاد بشكل كبير في حال تم استثمارها بالشكل الأمثل.

114 المؤسسة العامة للنفط، "تقرير الإنتاج سنوي"، الادارة المركزية، دمشق، 2014.

115 هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي، الموقع الرسمي، 2007 - 2008 - 2009 - 2010، ص12.

المبحث الأول

لمحة عن قطاع النفط في سورية وأهم مفاصله

1.0.II: نشأة وتطور قطاع النفط السوري

يعود تاريخ التنقيب عن النفط في سوريا إلى العقد الثاني من القرن العشرين على يد شركة النفط العراقية، وفي مرحلة لاحقة دخلت شركة منهل الأمريكية إلى سورية للتنقيب عن النفط وحظيت باكتشافات هامة، لتليها شركة كونكورديا الألمانية، وفي منتصف الستينات دخل قطاع النفط السوري مرحلة جديدة عندما تم تأميمه، وكلفت الشركة السورية للنفط عام 1964م باستكمال أعمال البحث والتنقيب بموجب المرسوم رقم 132 لنفس العام، حيث سلبت الشركات الأجنبية حق التنقيب والاستثمار النفطي على الأراضي السورية، وتم اعتماد مبدأ الاستثمار الوطني للثروة النفطية بكافة مراحلها من المنبع إلى المصب، كما قامت الدولة بتأمين خطوط ومنشآت نقل النفط العراقي داخل الأراضي السورية، حيث أسندت كافة المهام السابقة لاحقا إلى وزارة النفط والثروة المعدنية بموجب المرسوم التشريعي رقم 94 لعام 1974م، والتي أصبحت تتولى الاشراف على كافة الشركات الوطنية العاملة في مجال النفط والغاز في سورية¹¹⁶.

بدأ إنتاج النفط في سوريا فعليا في العام 1968م بمعدل مليون طن في اليوم، وفي اطار سعي سورية نحو التنمية الاقتصادية الشاملة في مطلع السبعينات، فقد عملت على تطوير قطاعها النفطي بكافة مراحلها من الاستخراج وحتى التكرير، حيث تطور إنتاج الشركة السورية للنفط وعادت الشركات الأجنبية للنشاط في سورية مجددا وفي مقدمتها شل الهولندية وتوتال الفرنسية، حيث وصل الإنتاج إلى 10 مليون طن عام 1976م ليتراجع قليلا ويستقر عند 8.5 مليون طن عام 1985م، ومع دخول شركات عقود الخدمة النفطية وتطور إنتاجها ارتفع الإنتاج بشكل ملحوظ خلال السنوات التالية حيث تجاوز الإنتاج التراكمي من النفط الخام 31 مليون طن عام 1995م عند أعلى مستوياته، وقد بدأ

116 عريش، زياد أيوب، "السياسات النفطية في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين، دمشق، 2007م.

تتركز حقول النفط الرئيسية في سورية في الجهة الشمالية الشرقية للبلاد ضمن أراضي الحسكة ودير الزور إضافة إلى محافظة الرقة، وأهمها: الرميلان والجبسة والثورة إضافة إلى حقول شركة الفرات للنفط في دير الزور وغيرها من الشركات الأجنبية العاملة في سورية، حيث تتجاوز الاحتياطيات النفطية المثبتة 3 مليار برميل، وتوجد في سورية حاليا مصفاتان لتكرير النفط هما مصفاة حمص ومصفاة بانباس باستطاعة 6 مليون طن و6.3 مليون طن في السنة لكل منهما، كما تنتزع معامل معالجة واستثمار الغاز الطبيعي في أنحاء مختلفة من البلاد ومن أهمها: معمل غاز السويدية القريب من حقول الرميلان للنفط في محافظة الحسكة، معمل غاز الجبسة، إضافة إلى الفرقلس وحيان وتوينان في محافظة حمص.

الانتاج بالتراجع بعد عام 2000م نتيجة انخفاض إنتاج كل من شركتي الفرات ودير الزور للنفط، واستمر التراجع والتذبذب في الإنتاج حتى عام 2010م، حيث استقر عند أقل من 19 مليون طن في السنة خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الحرب على سورية عام 2011م، رغم دخول عدد من الشركات الأجنبية الجديدة في الإنتاج خلال تلك الفترة (10 شركات أجنبية).¹¹⁷

تعرض قطاع النفط السوري منذ بداية الحرب على سورية في منتصف عام 2011م إلى عمليات تخريب وتدمير ممنهجة، سواء على صعيد الحقول والمنشآت والكفاءات، حيث باتت معظم الحقول والمنشآت تخضع لسيطرة العصابات الإرهابية المسلحة، وتحولت سورية إلى بلد مستورد للنفط ومشتقاته بعد أن كان مصدراً، ناهيك عن العقوبات الاقتصادية التي طالته، إلا أن العمل لا يزال مستمراً بالحدود الدنيا في هذا القطاع، حيث يتم وضع الخطط لإعادة إعمار هذا القطاع الحيوي بالتوازي مع خطط الإعمار الشاملة للبلاد، إضافة إلى التوجه نحو الاستكشاف النفطي والغازي في المياه الإقليمية السورية، حيث تمت دعوة الشركات العالمية مؤخراً للتنقيب على الساحل السوري، وبدأت شركة غاز بروم الروسية العمل وفق عقدها الموقع مع وزارة النفط والحكومة السورية عام 2014م، ويتوقع أن تدخل مرحلة الإنتاج خلال أربع سنوات.

II.2.0: أهم حقول النفط في سوريا¹¹⁸

تتوزع حقول النفط الرئيسية في سوريا بين محافظتي الحسكة ودير الزور، إضافة إلى الرقة وحمص وهي موزعة إدارياً على الشكل التالي:

1. **حقول الرميلان:** توجد هذه الحقول في محافظة الحسكة، وتقع في الجزء السوري من حوض ما بين النهرين المشترك مع العراق، وأهم هذه الحقول: رميلان، كراتشوك، سويدية. تعتبر حقول الرميلان التابعة للشركة السورية للنفط من أقدم وأهم الحقول النفطية المكتشفة في سورية، حيث يصل إنتاج حقل السويدية منفرداً إلى 116 ألف برميل في اليوم.
2. **حقول الجبسة:** تتوزع هذه الحقول بين محافظتي الحسكة ودير الزور، ومن أهمها: جبسة، غونة، كبيبة، تشرين، الهول، إضافة إلى تشكل الفرات الذي يضم مجموعة حقول منتشرة على طول محيط دير الزور، منها: الورد والأحمر والعشارة والنتيم والعمر وديروا...
3. **حقول المنطقة الوسطى:** وتتوزع بين تدمر والبلعاس بشكل رئيسي، حيث تضم حقول الثورة في محافظة الرقة، إضافة إلى الأرك والسخنة والشاعر وجحار والبلعاس وأبو رباح وغيرها...

¹¹⁷ رهبان، عبد الرؤوف، "مقومات الصناعة السورية ومعوقاتهما"، دمشق، مجلة جامعة دمشق، 2009، العدد الأول، المجلد

3.0.II: الإنتاج والاحتياطي

1.3.0.II: الإنتاج

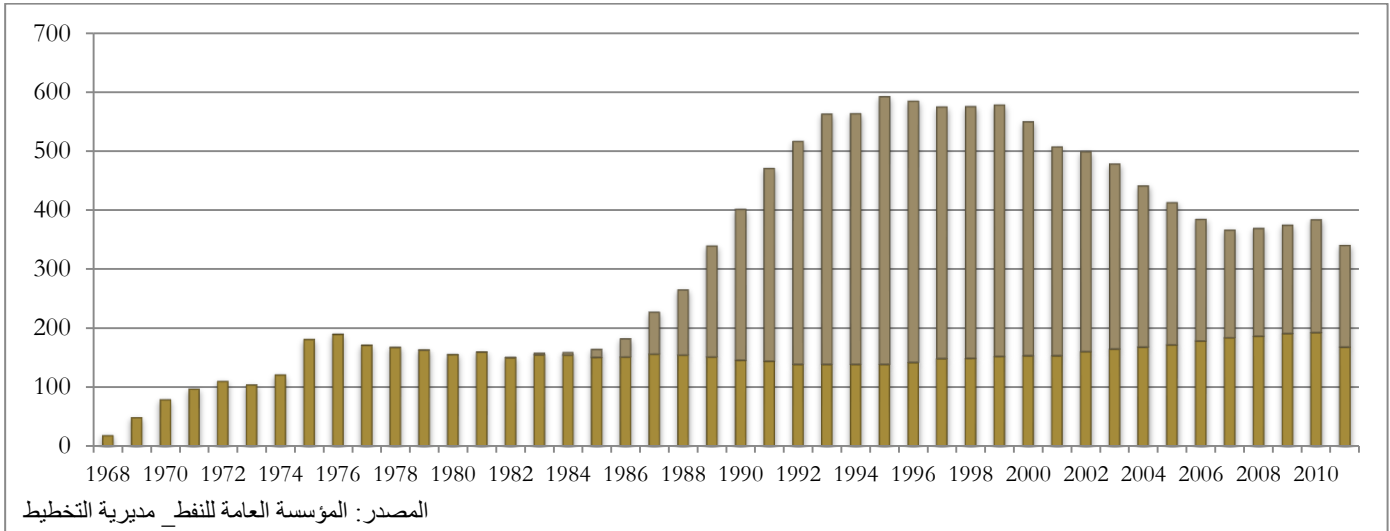
بدأ إنتاج النفط في سوريا بشكل فعلي عام 1968م عند وصول أول برميل نفط خام إلى ميناء طرطوس، حيث لم يتجاوز الإنتاج آنذاك 20 ألف برميل في اليوم، ومع تطور القطاع النفطي وتوسع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، عن طريق نشاط الشركة السورية للنفط والشركات العاملة كالفرات ودير الزور، تطور الإنتاج ليصل عام 1976م إلى 190 ألف برميل يوميا، ثم بدأ مستوى الإنتاج بالتراجع تدريجيا بين خلال السنوات العشر التالية ليستقر عند حدود 166 ألف برميل في اليوم، ومع بروز الطفرة النفطية بين عامي 1985-1995م على يد شركات عقود الخدمة (الشركات الأجنبية العاملة).¹¹⁹ ارتفع الإنتاج بمعدلات كبيرة ليبلغ ذروته عام 1995م، عند حدود 590 ألف برميل يوميا، ومن ثم عاود الإنتاج الانخفاض خلال السنوات اللاحقة حتى عام 2002م حيث تراجع الإنتاج إلى 524 ألف برميل في اليوم، وذلك نتيجة تراجع انتاج شركتي الفرات ودير الزور، واستمر الإنتاج بالتراجع والتذبذب حتى عام 2010م حيث بلغ الإنتاج اليومي في ذلك التاريخ 386 ألف برميل.¹²⁰ ومع بداية الحرب على سورية عام 2011م، وما أفرزته من عقوبات اقتصادية على سورية طالت أغلب الشركات الأجنبية العاملة في سورية، إضافة إلى عمليات التخريب والتدمير الممنهج للقطاع النفطي، على يد العصابات الارهابية المسلحة، انخفض الإنتاج بشكل كبير ليصل إلى أدنى مستوياته، حيث لم يتجاوز عام 2013م حدود الـ 28 ألف برميل يوميا، وتحولت سورية من مصدر إلى مستورد للنفط ومشتقاته.

ويبين الشكل (1) تطور انتاج النفط في سورية من بداية الانتاج حتى عام 2011م:

119 ابراهيم، قصي عبد الكريم، دور النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري نموذجا، مرجع سابق، 2010، ص 229.

120 المؤسسة العامة للنفط، "تقرير الانتاج السنوي"، مرجع سابق.

الشكل رقم (1) تطور انتاج النفط في سورية منذ بداية الانتاج وحتى عام 2011م/ الف برميل في اليوم



2.3.0.II: الاحتياطي

يؤكد تقرير الطاقة العالمية الذي تصدره شركة "BP" البريطانية، أن انتاج سورية التراكمي من النفط تجاوز 4,3 مليار برميل بنهاية عام 2014م، بينما كان الاحتياطي القابل للإنتاج مقدراً بـ 6,8 مليار برميل، مما يجعل الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج يقدر بحوالي 2.5 مليار برميل فقط، ويتوزع معظم ذلك الاحتياطي في الجهة الشمالية الشرقية للبلاد، إضافة إلى بعض الحقول وسط سورية، ويبين الجدول (20) مؤشرات احتياطي النفط الخام السوري لعام 2005م:

الجدول رقم (20) مؤشرات احتياطي النفط السوري لعام 2005م

المؤشر	القيمة (مليار برميل)
الاحتياطي الجيولوجي المؤكد	23,9
الاحتياطي القابل للإنتاج	6,8
الإنتاج التراكمي (من بداية الإنتاج)	3,8
الاحتياطي المتبقي والقابل للإنتاج	3

المصدر: أيوب عريش، زياد، "السياسات النفطية في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين، دمشق، 2007م.

وبحسب بيانات الجدول رقم (20) فإن الاحتياطي القابل للإنتاج يقدر بحوالي 6.8 مليار برميل، أنتج منه حتى عام 2005م 3.8 مليار برميل، وبقي الاحتياطي القابل للإنتاج حتى تاريخه حوالي 3 مليار برميل (حسب عريش)¹²¹، بينما يؤكد تقرير الطاقة العالمية الذي تصدره شركة "BP" البريطانية، أن

انتاج سورية التراكمي من النفط تجاوز 4,3 مليار برميل بنهاية عام 2014م، مما يجعل الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج يقدر بحوالي 2.5 مليار برميل فقط¹²²

4.0.II: الاستثمار الأجنبي للنفط في سورية

اتخذت سورية منذ عام 1964 نهج الاستثمار الذاتي للثروة النفطية، ومن ثم اتباع سياسة المشاركة مع الشركات الكبرى التي تقوم بالتنقيب عن النفط على نفقتها، فإذا اكتشفت النفط بكميات تجارية يتم تشكيل شركة مشتركة لإنتاج النفط وتسويقه، ومقابل ذلك تحصل الشركة الأجنبية على ثلث النفط المنتج تعويضاً عن نفقات الاستكشاف وأرباح المشاركة، وبهذا تشكلت عدة شركات منها "شركة الفرات للنفط" وتنتج وسطياً نحو 350 ألف برميل/اليوم، وشركة دير الزور للنفط وتنتج وسطياً نحو 65 ألف برميل/اليوم، وشركة الخابور للنفط بين "الشركة السورية للنفط" وشركة "تولر" الأيرلندية وتنتج وسطياً نحو 5 آلاف برميل/اليوم، وكلها من النفط الخفيف، إضافة لإنتاج "الشركة السورية للنفط" نحو 150 ألف برميل/اليوم من النفط الثقيل، وغيرها.

وفيما يلي لمحة عن بعض شركات النفط التي عملت في الحقول السورية:¹²³

1- شركة "الفرات للنفط": تأسست في 1985 بغية القيام بأعمال التنقيب والتنمية والتطوير في حقول دير الزور، وهي مشتركة بين "الشركة السورية للنفط" التي تديرها الدولة وشركة "شل" وشركة النفط الوطنية الصينية "CNBC"، وشركة "بيرغومو" الهندية الصينية، والتي حلت محل شركة "بتروكندا" الكندية، وتدير الفرات عدة عقود وتنفذ عمليات اتفاقيات الحفر العميق والجانبية.

2- "شركة دير الزور": تأسست في 1990 وهي مشتركة بين "الشركة السورية للنفط" و"توتال" الفرنسية، بغية تنفيذ أعمال التنقيب والتنمية والتطوير في حقول الشركة في دير الزور.

3- شركة "حيان للنفط" المشتركة: تأسست في 2004 بين "الشركة السورية للنفط" وشركة "أينا" الكرواتية، حيث باشرت عملها في تشرين الأول من 2005، ومهمتها تطوير حقول غازية وإنشاء معمل لمعالجة الغاز.

¹²² هنا تبرز التحديات الكبرى أمام الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج في سورية، حيث يبدو أنه في تناقص مستمر، الأمر الذي دعى وزارة النفط السورية لمواجهة احتمال نضوب الثروة النفطية مستقبلاً، فتم التعاقد مع عدد كبير من الشركات الأجنبية للاستكشاف في سورية مؤخراً، كما تم البدء بإنتاج النفط المدعم لزيادة مردود المكامن النفطية، إضافة إلى التوجه نحو الاستكشاف في المناطق البحرية الواعدة بالتعاون مع شركات النفط الأجنبية.

¹²³ المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط، الإدارة المركزية، دمشق، 2014.

- 4- شركة "كوكب المشتركة": تأسست في 2004 بين "الشركة السورية للنفط" وشركة "CNPC"، لتطوير حقل كبيبة وتطبيق طرق إنتاج مدعم لرفع مردود النفط والإنتاج.
- 5- شركة "سيترول للتسويق" الحكومية: وتمتلك الحق الحصري لإنتاج الخام الثقيل وتسويقه خارج سورية، حيث كانت تباع شركة سيترول نحو 150 ألف برميل يومياً معظمها من خام السويداء الثقيل.
- 6- شركة "دبلن": والتي وقعت عقدين لاستكمال تطوير حقول "الشركة السورية للنفط"، ولها خطة لتحسين مردود النفط وهي تسعى لحفر آبار منذ 2006.
- 7 - شركة "أينا" الكرواتية: حققت اكتشافاً تجارياً للغاز الطبيعي في ثلاثة حقول (الأول وصل إنتاجه في 2008 إلى 2.4 مليون متر مكعب يومياً، والثاني 500 ألف م³ يومياً، والثالث 420 ألف م³).
- 8- شركة "Petro Canada": قامت بإجراء دراسة للغاز في سورية وتخطط لحفر بئر في بداية العام القادم إضافة لدراسات وعمليات أخرى.
- 9- شركة "TAT NEFT" الروسية: تقوم بتحضير دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية، وقامت بأعمال مسح وحفر لثلاثة آبار استكشافية، كما وقعت عقداً في البوكمال.
- 10- شركة "ستراتيك انرجي" الكندية: تقوم بأعمال المسح السائزيمي، وقد وقعت عقداً مع شركة "كوفيك" الكويتية للعمل في منطقة تدمر.
- 11- شركة "Gulfsands Petroleum" الانكليزية: شاركت الحفر "سيوز نيفت غاز" الروسية.
- 12- شركة "IPR" الأميركية: عملت شمال مدينة دير الزور مع شركة "ONVL"، وكان عملها يتضمن حفر بئرين استكشافيين، وإجراء المسح السائزيمي ثنائي الأبعاد أو ثلاثي الأبعاد، ونجحت الشركة في إعادة معالجة حوالي 4 آلاف كيلومتر من البيانات الزلزالية.
- 13- شركة "H.B.S" التونسية: والتي وقعت عقداً مع "الشركة السورية للنفط" في 2005 على إحدى المناطق الواقعة شمال غرب سورية، وتضمن عملها إجراء مسح جيولوجي وجيوفيزيائي يغطي 400 كم من المسح ثنائي الأبعاد وحفر بئرين تنقيبين.
- 14- عدد من شركات النفط الوطنية الاسيوية: بقيادة "سينوكيم" الصينية وشركات مستقلة أصغر مثل "جلفساندز" وهي الأكثر نشاطاً في مزادات التنقيب، حيث ساعدت شركتا "CNBC" و"سينوكيم" الصينيتان في إحياء الإنتاج من حقول أصغر حجماً مسندة بموجب عقود لإعادة التأهيل تشمل التنقيب على أعماق أكبر في الحقول القائمة.

5.0.II: واقع قطاع النفط السوري في ظل الأزمة¹²⁴

تدهور قطاع النفط في سورية خلال الأزمة بسبب فرض عدة دول غربية حزمة من العقوبات الاقتصادية على سورية شملت حظر استيراد النفط السوري. وكان "الاتحاد الأوروبي" فرض في 2011 عقوبات على قطاع النفط السوري بعد دخول الحظر الأميركي على منتجات النفط السورية، كما تمّ استهداف خطوط الامداد وقطعها وتدمير جزء كبير من البنية التحتية لقطاع النفط السوري، وقدرت كميات النفط المهدورة والمسروقة حتى 2013 بحوالي 11.942 مليون برميل. وأدت تلك العوامل إلى تقليص اعتماد الحكومة على النفط المنتج محلياً لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي، حيث كانت تستهلك سورية وسطياً نحو 240 إلى 250 ألف برميل يومياً، يتمّ تكريرها في مصفاتي حمص وبانياس، مما اضطر الحكومة الى استيراد كميات كبيرة من مشتقات النفط اللازمة للاستهلاك المحلي، وانعكس ذلك بدوره على أداء الاقتصاد السوري ككل، بالإضافة إلى أن انتاج النفط كان يؤمن نسبة كبيرة من مشتقات النفط التي يتم استهلاكها محلياً، وخصوصاً البنزين والمازوت، فقد انخفض إنتاج النفط في سورية أكثر من 96% خلال أعوام الأزمة عما كان عليه قبل الأزمة، حيث لم يعد إنتاج سوريا من النفط يتجاوز 10 آلاف برميل يومياً¹²⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن الربع الأول من 2014 شهد تراجعاً في استهلاك المشتقات النفطية مقارنة بالفترة نفسها من 2013، وبالرغم التراجع الملحوظ في الاستهلاك فإن فاتورة دعم المشتقات النفطية للربع الأول لهذا العام تجاوزت 40 مليار ليرة سورية، وتشهد السوق المحلية استقراراً في التزود بالمشتقات، إلا أن العبء الكبير اضطر الدولة مؤخراً إلى رفع أسعار المشتقات النفطية، حيث تجاوز سعر ليتر البنزين 100 ليرة سورية مقارنة بـ 40 ليرة قبل بدء الأزمة، فيما وصل سعر ليتر المازوت

124 محفوض، محمد، "مستقبل النفط والغاز في سورية"، سوريا اويل، تقارير، 2011/2/12، www.Syria-oil.com.

125 وكان إنتاج النفط وصل في 2011 إلى حدود 378 ألف برميل يومياً، كما أشارت بيانات إلى أن كميات النفط المستوردة عبر أعوام الأزمة وحتى نهاية 2013 وصلت لحدود 13.5 مليون برميل بكلفة 1730 مليون دولار، كما قدرت خسائر النفط السوري عبر سنوات الأزمة بأكثر من 1600 مليار ليرة سورية، وهذا شكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة وأداء الاقتصاد الوطني، ورغم أعباء الأزمة فقد استمرت الدولة بدعم المشتقات النفطية حيث قدر الدعم خلال 2013 بنحو 157.878 مليار ليرة سورية، وتعمل الدولة على تأمين هذه المشتقات للاستخدام المحلي الصناعي والمنزلي من إنتاج مصفاتي بانياس وحمص، حيث يتم تشغيلهما على كميات النفط المستوردة عبر الخط الائتماني من إيران، وبطاقة تكريره لا تزيد على 78%، أما مصفاة حمص فتقوم بتكرير كميات قليلة من المكثفات والنفط الخفيف لا تتجاوز 12 ألف برميل، بالإضافة الى استيراد كميات من الفيوول والغاز المنزلي، ويتم توزيع المحروقات على المحافظات من خلال لجان المحروقات وفق ضوابط ومعايير معتمدة.

إلى 65 ليرة مقارنة بـ 20 ليرة قبل الأزمة، ما شكل عبئاً إضافياً على دخل المواطن، طبعاً الأزمة تخيم بظلالها على كل فئات المجتمع الحكومية منها وغير الحكومية.

II.6.0: آفاق ومستقبل قطاع النفط السوري¹²⁶

بعد الانتهاء من الأزمة واستقرار الأوضاع الاقتصادية في البلاد لابد من إعادة تأهيل قطاع النفط بكافة مكوناته المادية والبشرية، ووضع استراتيجيات جديدة ذات جدوى اقتصادية لإنتاج ما تبقى من احتياطي النفط السوري، وتعويض ما يمكن تعويضه من الخسائر التي تكبدها قطاع النفط السوري خلال الأزمة، وبهذا الخصوص فقد بينت "وزارة النفط" أنها قامت بوضع خطط إسعافية لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة، وقد تمّ تأمين التمويل اللازم لتنفيذ هذه الخطط بنحو 1.3 مليار ليرة، كما تمّ الإعلان عن تأمين المستلزمات والمعدات الإنتاجية المطلوبة، والتي تركز على توفير واختصار الزمن اللازم لعودة المنشآت المتضررة إلى الإنتاج من خلال تأمين المواد اللازمة لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة، وعليه فإنه على الدولة إعداد الكوادر العلمية والخبرات الفنية بأعلى مستوى وتزويد منشآت النفط المحلية بأحدث تقنيات هندسة البترول، والاستغناء تدريجياً عن استقدام الشركات الأجنبية التي تتقاسم عائدات النفط مع الشركات الحكومية، وبذلك تحقق الحكومة وفرة اقتصادية تعوض ما فات من كوارث نفطية، ولا يجب أن يغيب عن ذهننا وجود الغاز بكميات لا بأس بها يمكن أن تحقق للدولة عائدات اقتصادية عالية¹²⁷.¹²⁸

126 محفوض، محمد، "مستقبل النفط والغاز في سورية"، مرجع سابق.

127 إن مستقبل النفط السوري حقيقة مازال مخبئاً في أعماق البحر، فقد جرى الحديث حول النفط السوري المكتشف في البحر المتوسط، إذ تناولت وسائل الاعلام في 2013 موضوع النشاط الاستكشافي البحري للنفط في سورية، ويقدر الاحتياطي الكموني لحوض شرق البحر المتوسط وفق دائرة المسح الجيولوجي الأميركية بتقريرها الصادر في نيسان 2010 بـ 345 تريليون قدم مكعب غاز، وعلى كميات ضخمة من الاحتياطيات النفطية، إلى جانب كميات كبيرة من سوائل الغازات، ويتكون هذا الحوض من ثلاث أحواض إقليمية تقع سورية ضمن حوض المشرق قبالة شواطئ قبرص الشرقية، ولبنان، وسورية، وقد قدرت احتياطيات حوض المشرق بـ 122 تريليون قدم مكعب من الغاز، إضافة إلى 3.1 مليار برميل من الغازات السائلة، و 1.7 مليار برميل من النفط، وتتمتع المياه الإقليمية السورية بمأموليه جيدة لاكتشاف الغاز في الجزء الجنوبي والنفط في الجزء الشمالي، ونظراً لعدم تنفيذ عمليات حفر بالبحر السوري فلا تتوفر تقديرات للاحتياطي فيه بل يتوفر تقدير الاحتياطي الصادر عن دائرة المسح الجيولوجي الأميركية، وتشير المعطيات إلى أن أعمال التنقيب في البحر والمياه السورية هي من النوع العميق لتجاوز عمق قاع البحر الألف متر، مما يرفع تكاليفه ومخاطرة وتقنياته المعقدة ويتطلب مساهمة شركات ذات خبرات فنية عالية، وإمكانات مالية كبيرة لتنفيذ أعمال الاستكشاف والتنمية في مثل هذه المناطق، وفي 2011 تمّ الإعلان عن ثلاثة قطاعات بحرية بمساحة إجمالية تصل لحوالي 9000 كم²، وتمّ شراء دفاتر الشروط والمعلومات من قبل عدة شركات عالمية معروفة، منها شركات "توتال الفرنسية، شل الهولندية، وإيني الإيطالية"، ولكن بسبب ظروف الأزمة السائدة والمقاطعة التي فرضتها الدول الغربية على سورية لم تتقدم أي شركة، ورحبت "وزارة النفط" مؤخراً بكل الشركات التي ترغب في الاستثمار في سورية، وخاصة في مجالات الاستكشاف البري والبحري، وعلى الأنواع غير التقليدية من النفط والغاز صعب الإنتاج، وأبدت عدة شركات روسية مؤخراً اهتمامها بالتنقيب

المبحث الثاني

أهمية النفط في الاقتصاد السوري

II.1.1: النفط كسلعة استراتيجية

يعتبر النفط ومشتقاته من أهم السلع الاستراتيجية في سورية، نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها بين أعمدة الاقتصاد ككل، فقد لعب النفط دورا محوريا في تقوية المرافق والبنى الاقتصادية والوطنية والاقليمية المختلفة، كذلك ساعد على تجاوز الأزمة المالية التي واجهتها سوريا خلال الثمانينات من القرن العشرين، وساهم في دعم الاقتصاد السوري في تلك المرحلة والذي كان قد بدأ يتأثر بانهييار الاتحاد السوفييتي، وما رافق ذلك من انخفاض في الصادرات السورية غير النفطية بشكل كبير، إضافة إلى الاختلالات الهيكلية في آلية عمل الاقتصاد بين عامي 1987م-2003م، فتجنبت سورية تطبيق وصفات وبرامج الاصلاح الهيكلي المقدمة من الصندوق والبنك الدولي والتي اتبعتها العديد من الدول النامية، وما عزز هذا الدور النفطي الهام الاكتشافات الغازية الكبيرة في وسط سورية.¹²⁹

كما أخذ النفط يساهم بشكل متزايد في تأمين الطاقة الضرورية لدفع عجلة الاقتصاد منذ بداية التسعينات، وبأسعار تقل عن الأسعار العالمية، حيث بات يغطي أكثر من 75% من احتياجات سورية من الطاقة، وكذلك يؤمن القطع الأجنبي من العملات الصعبة لاستيراد مستلزمات التنمية، وتمويل الاستثمار الحكومي في مختلف القطاعات الأخرى خاصة البنى التحتية.

II.2.1: دور النفط في الناتج المحلي الاجمالي

يشكل النفط حوالي 90% من الصناعة الاستخراجية في سورية، وبدورها تشكل هذه الصناعة حوالي 70% من قطاع الصناعة والتعدين. وقد تراوحت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي بين 27%-25% بين عامي 1990م-2006م، بينما تراجعت هذه المساهمة إلى 12% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2010م،¹³⁰ ويبين الجدول التالي تطور مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لعدة سنوات:

والاستكشاف عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، وتم بالفعل توقيع عقد للتنقيب والاستكشاف البحري في البلوك رقم 2 مع شركة "سيوز نفثا غاز" الروسية، وهناك شركات أخرى تتم دراسة طلباتها حاليا والنظر في مؤهلاتها.

128 محفوض، محمد، "مستقبل النفط والغاز في سوريا"، مرجع سابق.

129 ابراهيم، قصي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 224.

130 هيئة الاستثمار السورية، "التقرير السنوي"، مرجع سابق.

الجدول (21) نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي (2005-2010)

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الاجمالي (بأسعار عام 2000)	1134861	1192739	1284035	1341516	1422179	1469703
مساهمة الصناعة الاستخراجية (بأسعار عام 2000)	188242	181662	172160	178537	178657	184862
نسبة مساهمة القطاع الاستخراجية	%16	%15	%13	%13	%12	%12

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير هيئة الاستثمار السورية لعدة سنوات

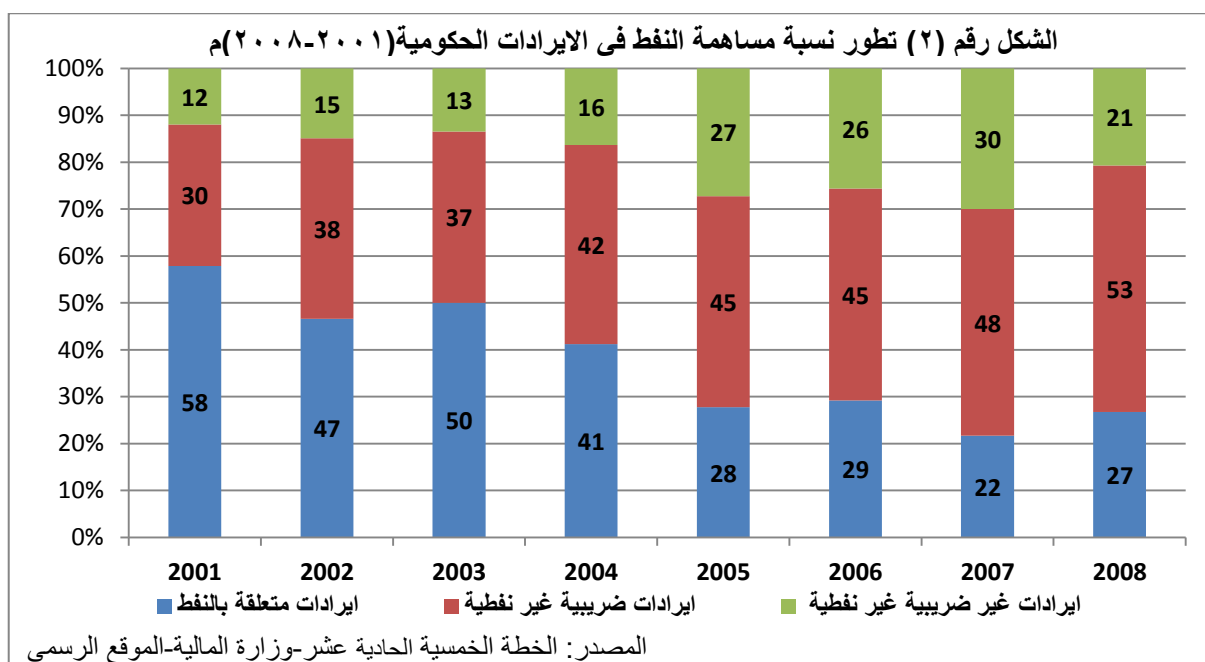
كما تساهم الصادرات النفطية بمختلف أشكالها بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي، حيث يحتل الميزان النفطي نسبة معقولة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت هذه النسبة في عام 2001م حوالي 14,4%، مقابل نسبة -12,4% للميزان غير النفطي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النسب السابقة 3,4% و -9,3% على التوالي للعام 2006م.

II.2.1: مساهمة النفط في المالية العامة للدولة

تعتبر عائدات النفط من أهم مصادر الإيرادات الحكومية في سورية، وتؤثر بشكل كبير في المالية العامة للدولة، حيث شكلت الإيرادات النفطية في عام 1990م حوالي 40% من مجموع الإيرادات الحكومية، بينما تجاوزت هذه النسبة عام 2001م 58% من اجمالي الإيرادات الحكومية، وعادت لتتراجع إلى أقل من 41% عام 2004م، بينما انخفضت إلى 29% عام 2006م، وعادت لتتراجع إلى 27% عام 2008م، حيث تتوزع مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية بين الضرائب والرسوم المباشرة المتحصلة من الشركات النفطية بما فيها دخل المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية، إضافة إلى إتاوة الحكومة من حقول النفط المستغلة بعقود مع الشركات الأجنبية، وكذلك الفوائض الاقتصادية والإيرادات المختلفة الناتجة عن فروقات أسعار بيع المشتقات النفطية في السوق المحلي.¹³¹

وبين الشكل (2) تطور مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية (2001م-2008م):

¹³¹ ازدادت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية غير النفطية (ضرائب الدخل والأرباح ورسوم التجارة الدولية وغيرها) من مجموع الإيرادات من 30% عام 2001م إلى 42,2% عام 2004م، ووصلت في العام 2008م إلى 53%، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب غير المباشرة، الناتج عن التوسع في الوعاء الضريبي، أما الإيرادات غير الضريبية وغير النفطية (فوائض المؤسسات العامة، وإيرادات صندوق تثبيت الأسعار..)، فقد ازدادت نسبة مساهمتها في الإيرادات من 12% عام 2001م إلى 27% عام 2006م لتتراجع إلى 21% عام 2008م، ويعود سبب الزيادة حتى عام 2007م إلى ارتفاع فوائض بعض المؤسسات العامة بشكل كبير.



تعاني الميزانية المالية السورية من العجز بشكل شبه دائم، حيث يلعب النفط دورا كبيرا في تقليص هذا العجز، وإذا ما نظرنا إلى الميزانية المالية بمعزل عن النفط سنلاحظ النسب الكبيرة في العجز، حيث تراوح ذلك العجز ما بين (-135 إلى -17%) بين عامي (2001م-2006م)، بينما يتحول ذلك العجز إلى فائض عام 2001م بوجود النفط، وينخفض العجز خلال السنوات اللاحقة أيضا بفضل وجود النفط ليتراوح بين (-2% و -4%) بين عامي (2002م-2006م)، ويبين الجدول التالي دور النفط في تخفيض عجز الميزانية:

جدول رقم (22) الميزانية المالية السورية 2001-2006م

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة الميزان الكلي ل ن.م اجمالي %	2,3	2,0-	2,6-	4,2-	4,5-	3,2-	4,0-	2,8-	5,5-	4,4-
نسبة الميزان غير النفط ل ن.م اجمالي %	15,6-	14,5-	17,1-	15,4-	13-	13,2-	8,9-	8,0-	10,1-	9,8-

المصدر: اعتمادا على تقارير صندوق النقد الدولي 2006م-2010م، حول مشاورات المادة الرابعة مع سوريا، ص35.

أما فيما يخص الدعم على المشتقات النفطية (خاصة المازوت 60% من دعم النفط) فقد كان موضع جدل كبير في الاقتصاد السوري خاصة خلال مرحلة انتعاش فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي بعد عام 2005م، نظرا لتكاليفه الباهظة على حد تصريحات الحكومة السورية، فوفقا لتقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006م مع الجمهورية العربية السورية، فإن دعم النفط

ازداد من 30,4 مليار ل.س عام 2003م إلى 142,3 مليار ل.س عام 2004م و226.2 مليار ل.س عام 2006م، أي ما يعادل 4,5 مليار دولار، لتزداد بذلك نسبة الانفاق على دعم النفط من 7,9% إلى 31,9% بين عامي 2003م و2006م من مجموع النفقات.¹³² ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن الحديث عن أي دعم للمشتقات البترولية خلال مرحلة الأزمة الحالية في سورية، في ظل التراجع الكبير في انتاج النفط ومشتقاته والارتفاع غير المسبوق في أسعار مختلف المنتجات البترولية.

جدول رقم (23) الدعم على الطاقة في سورية 2008-2009م

الدعم على الطاقة % من اجمالي الناتج المحلي	2008م	2009م
اجمالي الدعم	12,9	4,9
الدعم على الأسعار (خارج الموازنة)	8,3	1,3-
التدابير التعويضية المدرجة في الموازنة	4,5	6,2

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة مع سورية 2009م

II.4.1: النفط في التجارة الخارجية السورية

تحتل الصادرات النفطية مكانة مرموقة بين الصادرات السورية، وتتفاوت تبعاً لتفاوت الإنتاج والاستهلاك المحلي والطلب الخارجي وبالتالي الكميات المصدرة، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط العالمية، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال عقد السبعينات حوالي 57,4%، بينما انخفض في الثمانينات إلى 44,7%،¹³³ ثم ارتفعت بعد عام 1987م نتيجة ارتفاع مستوى إنتاج النفط الخفيف من قبل الشركات الأجنبية وتحسن أسعار النفط العالمية، وتراوحت تلك النسبة بين 60 و65% خلال التسعينات، بينما تجاوزت 76% عام 2001م، لتتخفض إلى 71,3% خلال عام 2003م، وفي عام 2006م عادت تلك النسبة للتراجع إلى 62,7% نتيجة انخفاض الصادرات النفطية، وارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية، وانخفضت النسبة السابقة من جديد لتصل إلى 28,3% خلال عام 2010م.¹³⁴ يبين الجدول (24) مؤشرات التجارة الخارجية السورية بما فيها النفط (2001-2010م):

132 اتخذت الحكومة السورية في الأعوام اللاحقة خطوات مهمة في مجال إصلاح الدعم على الطاقة، فقد تم رفع أسعار أهم المنتجات البترولية عام 2008م، مما أدى إلى توفير نحو 7% من إجمالي الناتج المحلي في صورة دعم ضمني، وعلى الرغم من زيادات الأسعار الكبيرة فقد بقي الدعم الضمني بحدود 8,3% من إجمالي الناتج المحلي مع ارتفاع الأسعار الدولية، وفي عام 2009م تم استبدال قسائم الوقود التي كانت توزع على الاسر بتحويلات نقدية موجهة إلى المستحقين، وقد تراجع الدعم الضمني على الأسعار بصورة حادة مع انخفاض أسعار النفط العالمية عام 2009م، إلا أن هذا التدبير التعويضي التراكمي بلغ نحو 6% من إجمالي الناتج المحلي حسب التقديرات، مما أسفر عن استمرار ضخامة الدعم المقدم إلى المستهلكين مع زيادة كفاءته.

133 جوني، عز الدين، "التجارة الخارجية السورية خلال ربع قرن الماضي"، دار الرضا، دمشق، 2001، ص312.

134 يرجع السبب الرئيسي في تراجع نسبة الصادرات السورية من النفط الخام خلال المرحلة السابقة، إلى الهبوط الحاد في إنتاج النفط في الشركات الأجنبية العاملة في سورية وخاصة دير الزور والفرات، ويرجع السبب في تراجع هذه النسبة أيضاً إلى نمو الصادرات غير النفطية بشكل كبير على حساب الصادرات النفطية بين عامي 2005م و2010م.

جدول رقم (24) مؤشرات التجارة الخارجية السورية بما فيها النفط 2001-2010م

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات (مليون دولار)	5286	6556	5762	5485	6486	6483	11713	15238	12701	14183
الواردات (مليون دولار)	4129	5000	5000	6692	8179	8114	14538	17779	15230	17053
الميزان التجاري (مليون دولار)	1157	1556	762	1207-	1693-	1631-	2825-	2541-	2529-	2870-
ص. نفطية (مليون دولار)	4050	4558	4111	3395	4300	4066	4355	5530	3493	4022
ن. ص. نفطية إلى الصادرات %	76.6	69.5	71.3	61.8	66.2	62.7	37.1	36.2	27.5	28.3
ن. واردات. نفطية إلى الواردات %	4.1	14.6	14.7	17.2	30.2	22.8	29.2	31.8	21.3	24
توطين أرباح شركات النفط (مليون دولار)	837	815	924	931	1140	1230	1085	1527	1213	1153
الميزان النفطي (مليون دولار)	3042	3011	2450	1308	687	956	105	124-	243	80-
الميزان التجاري غ النفط (مليون دولار)	2722-	2270-	2612-	3446-	3520-	3847-	4015-	3944-	3985-	3943-

المصدر: إبراهيم، قصي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 96.

أما الواردات النفطية فقد بدأت بالتزايد بشكل كبير بعد عام 2000م حيث ارتفعت عام 2003م إلى 737 مليون دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 171 مليون دولار عام 2001م، ووصلت إلى 1850 مليون دولار عام 2006م و 4102 مليون دولار عام 2010م، بينما كانت ذروتها عام 2008م بحوالي 5654 مليون دولار كما يظهر الجدول رقم (24)، وارتفعت نسبة الواردات النفطية من الواردات الكلية من 4,1% عام 2001م إلى 22,8% عام 2006م لتصل إلى 24% خلال عام 2010.¹³⁵

ومن الواضح من خلال الجدول السابق انخفاض الفائض في الميزان التجاري السوري بعد عام 2000م، ليتحول إلى عجز منذ العام 2004م وحتى عام 2010م، وإذا ما تم تحديد النفط فإن هذا العجز يصبح دائماً وتزداد قيمته بشكل واضح، حيث يتحول بعد تحديد النفط من فائض بمقدار 1157 مليون دولار عام 2001م إلى عجز مقداره -2722 مليون دولار، بينما يزداد العجز في عام 2006م من -1631 مليون دولار إلى -3847 مليون دولار، وفي عام 2010 يزداد العجز بعد تحديد النفط من -2870 مليون دولار إلى -3943 مليون دولار، وهذا ما يبرز الدور الكبير للنفط في تحسين الميزان التجاري السوري وتخفيض العجز فيه وتحويله إلى فائض في بعض السنوات.

¹³⁵ ازدادت حصة الشركات الأجنبية من النفط المنتج على الرغم من تراجع إنتاجها، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، من 837 مليون دولار عام 2001م إلى 1230 مليون دولار عام 2006م. وقد انعكس انخفاض الصادرات النفطية خلال الفترة المذكورة، وارتفاع كل من الواردات وحصة الشركات العاملة، سلبي على الميزان النفطي السوري، حيث انخفض من 3042 مليون دولار عام 2001م إلى 956 مليون دولار عام 2006م، وتوالى انخفاضه ليصل إلى 243 مليون دولار عام 2009م بينما أصبح هناك عجز واضح في الميزان النفطي عام 2010 بمقدار -80 مليون دولار.

المبحث الثالث

دور عقود الخدمة النفطية في تطوير قطاع النفط السوري

تمهيد

لقد طرحت وزارة النفط منذ السبعينات عدداً من البلوكات السورية أمام الشركات العالمية للتنقيب عن النفط والغاز فيها بموجب عقود خدمة ، تقوم من خلالها هذه الشركات بالتنقيب عن النفط وإنتاجه لقاء نسبة تغطي تكاليف الاستكشاف و الإنتاج وأرباح بحدود 12%. وبالرغم من عشرات العقود التي نفذت لهذا الغرض، إلا أن عدداً محدوداً منها أدى إلى اكتشافات كبيرة مثل شيل وأخواتها التي اكتشفت أضخم احتياطي للنفط الخفيف والغاز في وادي الفرات، وللحقيقة نذكر أن ماراتون اكتشفت الغاز أيضاً في السلسلة التدمرية إثر أعمال استكشافية متميزة وحفر ناجح في الشريفة والشاعر. لكن معظم شركات عقود الخدمة انسحبت عندما لم تحقق كشفاً تجارياً في مناطق عملها. إلا أن نشاط هذه الشركات ليس عديم الجدوى في حال عدم الوصول إلى الإنتاج والاكتشاف التجاري، فالمعلومات التي تحصل عليها لا تقل قيمة عما أنفقت وبنوك المعلومات سوق رائجة لشراء معطيات كهذه.¹³⁶

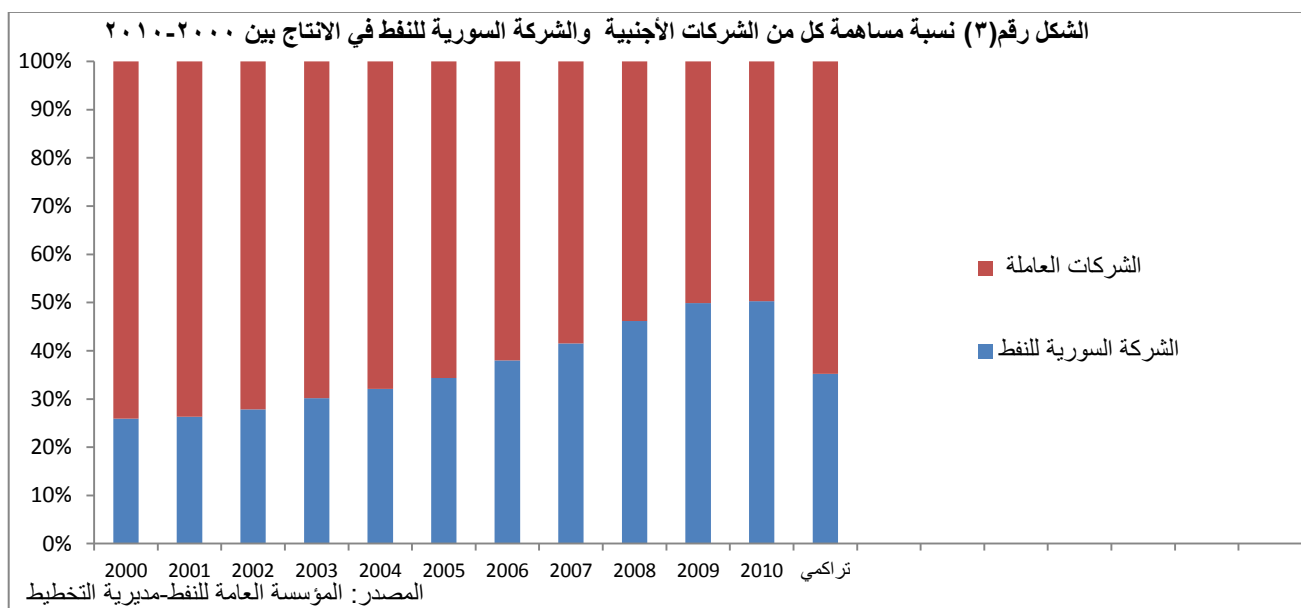
1.2.II: دور الشركات الأجنبية في تطوير الإنتاج

1.1.2.II: أثر الشركات الأجنبية العاملة على الطاقة الإنتاجية

يبين المخطط رقم(1) أن اجمالي انتاج شركات النفط الأجنبية العاملة في سورية لعام 2000م قدر بحوالي 145 مليون برميل مقابل 56 مليون برميل للقطاع الوطني أي بنسبة 72% إلى 28% على التوالي بينما أخذ اجمالي الانتاج في القطاع الأجنبي ينخفض تدريجياً مقابل ارتفاع الانتاج في القطاع الوطني لتصبح الأرقام والنسب السابقة مع نهاية عام 2010 كما يلي: 67 مليون برميل للقطاع الأجنبي مقابل 73 مليون برميل للقطاع الوطني أي بنسبة 48% إلى 52% على التوالي، وبطبيعة الحال بقيت نسبة مساهمة الجانب الأجنبي هي الأعلى تاريخياً بحدود 60% من الإنتاج الإجمالي في القطر.

وعلى الرغم من التراجع الكبير في اجمالي انتاج الشركات الأجنبية بعد عام 2000م، والذي يعود بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في إنتاج شركتي الفرات ودير الزور للنفط، والذي لم تقابله اكتشافات هامة وكبيرة تعوض تراجع الإنتاج، إلا الشركات الأجنبية الجديدة بدأت بتحقيق بعض

الاكتشافات التجارية الجديدة بعد عام 2004م، وأهمها اكتشافات شركة حيان وشركة دجلة للنفط، حيث تجاوز انتاج كل منهما عام 2010م (/950/ ألف برميل/سنويا ، و/1,5/ مليون برميل/سنويا) على التوالي، كما حققت شركة إيبلا اكتشافات هامة في حقلي الشاعر والشريفة عام 2005م، إلا أن أي من تلك الاكتشافات لم يكن بمستوى أهمية الاكتشافات التجارية لشركة شل وشركة توتال خلال الثمانينات، أما فيما يتعلق بتنمية وتطوير الحقول والآبار المنتجة فقد ظهر الدور واضحا لشركتي الكوكب السورية الصينية وشركة "عودة" السورية الكندية(ساينوباك الصينية لاحقا)، واللّتين ساهمتا في رفع مستويات الانتاج في حقولهما، من خلال استخدام التقنيات الحديثة لإنتاج النفط غير التقليدي(المدعم)، وهو النفط الموجود في نفس الطبقات المنتجة سابقا، إلا أنه يتمتع بخصائص معينة تجعل استخراجه غير مجدي بالطرق التقليدية، حيث أنه حتى عام 2003م لم يتجاوز انتاج النفط في حقول كبيبة /1,7/ مليون برميل سنويا، إلا أنه بدأ بالارتفاع تدريجيا ليتجاوز /5/ مليون برميل خلال عام 2010، والفضل يعود إلى تنميته من قبل شركة الكوكب السورية الصينية، أما شركة "عودة" فقد تمكنت من رفع الانتاج في حقول عودة وتشرين من /3,2/ مليون برميل عام 2003 ليصل إلى /6,7/ مليون برميل عام 2010م، ويبين الشكل(3) تطور مساهمة الشركات الأجنبية في إنتاج القطر من النفط بين عامي 2000-2010م:



ويبين الجدول التالي كيفية توزيع تلك الحصص والنسب ونسبة مساهمة الشركات الأجنبية من إجمالي النفط العائد للحكومة والذي يتضمن الإتاوة والحصص من إنتاج الشركات العاملة بالإضافة إلى إنتاج الشركة السورية للنفط للفترة 2000 - 2010.

الجدول رقم (25) مساهمة كل من الشركة السورية للنفط والشركات الأجنبية العاملة في نفط الحكومة (2000م-2010م)

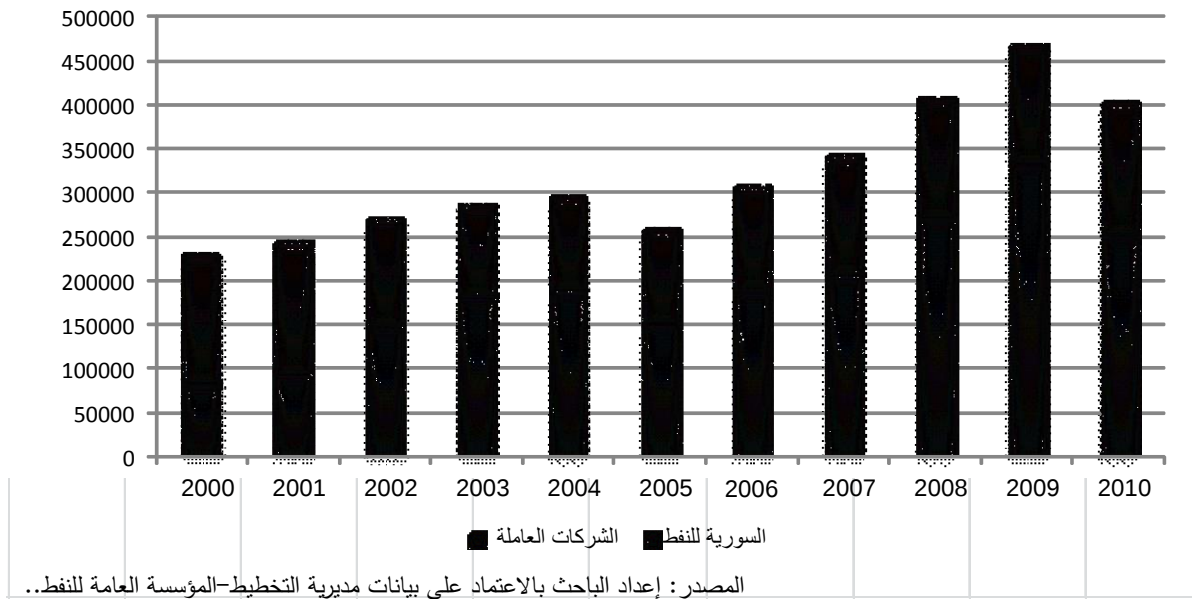
العام	ش س ن/مليون برميل	الشركات العاملة/مليون برميل	أتاوة الحكومة/مليون برميل	استرداد تكاليف/مليون برميل	حصة الحكومة من النفط المتبقي/مليون برميل	إجمالي نفط الحكومة (ش.س.ن.+أتاوة+ حصة تقاسم الإنتاج)/مليون برميل	نسبة مساهمة الشركات العاملة في إجمالي نفط الحكومة%
2000	54,25	151,2	18,9	52,9	55,5	128,7	57%
2001	54,5	150,9	18,8	52,8	55,4	128,8	57%
2002	55,5	140,1	17,5	49	51,5	124,6	55%
2003	56	124,8	15,6	43,6	45,8	117,4	52%
2004	55,9	119	14,8	41,6	43,7	114,6	51%
2005	58,6	111,5	13,9	39	40,9	113,5	48%
2006	60,1	100,2	12,5	35,1	36,9	109,6	45%
2007	61,4	87,8	10,9	30,1	32,2	104,7	41%
2008	62,8	77,2	9,6	27	28,3	100,8	37%
2009	65,1	69,2	8,6	24,2	25,4	99,2	34%
2010	67,1	64,7	8	22,6	23,7	98,9	32%
المجموع	651,1	1197,3	149,6	419	440	1241	100%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى أرقام مديرية عقود الخدمة في المؤسسة العامة للنفط

II.2.1.2: دور الشركات الأجنبية في الحفر الإنتاجي

بلغت نسبة مساهمة الشركات الأجنبية في الحفر الإنتاجي 54% من إجمالي عدد الآبار الانتاجية المنجزة بين عامي 2000-2001، حيث تشكل تلك المساهمة حوالي 60% من إجمالي الأمتار الطولية المنجزة من قبل كافة الشركات التابعة للمؤسسة العامة للنفط (وطنية + أجنبية) للفترة ذاتها، وتتفاوت مستويات انتاج كل منها من بئر لآخر، كما تتفاوت نسبة مساهمة كل من الشركات الاجنبية في انجازها، وهذا عائد بطبيعة الحال إلى حجم وامكانيات وخطط كل من تلك الشركات، كما أن بعض هذه الآبار قد يستمر بالإنتاج عشرات السنوات إذا ما تمت إدارته بالشكل السليم والأمثل، ما يساهم في تحسين مستويات الانتاج في الاجلين القصير والمتوسط، ويظهر المخطط التالي تطور الحفر الانتاجي في المؤسسة العامة للنفط ودور الشركات الأجنبية فيه:

الشكل رقم (4) تطور الحفر الإنتاجي/متر طولي 2010-2000



II.2.2: الموارد المالية وتمويل الاستثمار

لا شك في أن ارتفاع عامل المخاطرة في الاستثمارات الاستخراجية، وحاجتها إلى رؤوس أموال باهظة، كان من أهم مبررات استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع، نظراً لما تمتلكه من إمكانيات وقدرات تمويلية ضخمة، وقد ساهمت تلك الشركات بالفعل في استثمار وانفاق مبالغ كبيرة في عمليات الاستكشاف والتنقيب، ولم تكن محظوظة دائماً باكتشافات تجارية تمكنها من استرداد نفقاتها الاستثمارية، الأمر الذي وفر على الخزينة السورية خسائر هائلة كانت ستمنى بها فيما لو اعتمدت على مدخراتها الذاتية، وحتى عندما كانت تلك الشركات تحظى بكميات تجارية من الإنتاج فإن استرداد التكاليف كان يتم على شكل أقساط سنوية من الإنتاج، وهذا ما عمل بدوره على شكل رافعة مالية للاستثمار من خلال دورها كقرض عيني يسدّد من العوائد الاستثمارية، كما أن إتاحة الحكومة وحصتها من الإنتاج قد تستلم نقداً بالعملة الصعبة ما يؤدي إلى رد الخزينة بالقطع الأجنبي.¹³⁷

¹³⁷ تنص عقود الخدمة الموقعة مع الشركات الأجنبية الاستكشافية على أن جميع التكاليف التي تتفقها تلك الشركات في مرحلة الاستكشاف لا تسترد في حال عدم التوصل إلى اكتشاف تجاري، وهذا الشرط يعتبر من السمات الأساسية لعقود المشاركة بالإنتاج، وقد شهدت الفترة ما بين عامي 2000-2010م نشاط واسع للشركات الأجنبية في مجال الاستكشاف والتنقيب في معظم أراضي الجمهورية العربية السورية، أنفقت خلالها مبالغ طائلة في عمليات المسح السيزمي والحفر الاستكشافي وغيرها من العمليات الاستثمارية، إلا أن العديد منها لم يتوصل إلى اكتشاف النفط بكميات تجارية، واضطرت إلى إنهاء العمل متكبدة خسائر رأسمالية متفاوتة، كان أكبرها من حصة شل الهولندية في عقد الوليد للاستكشاف، حيث أنفقت ما يزيد على 20 مليون دولار أمريكي خلال فترة العقد، بينما أنفقت ماراتون الأمريكية حوالي 152 مليون دولار أمريكي في عقد تدمر، أما شركة توتال فقد أنفقت في عقد البشري الاستكشافي حوالي 100 مليون دولار أمريكي، هذا إضافة إلى الإنفاق على أكثر من 20 عقد آخر من قبل شركات عالمية مختلفة، حيث بلغ إجمالي النفقات الاستثمارية غير المستردة أكثر من 800 مليون دولار أمريكي دون الوصول إلى اكتشافات تجارية، ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه النفقات لا تشكل تدفق مباشر للعملة الصعبة إلى البلاد، حيث

تقدر رؤوس الأموال التي تم انفاقها بين عامي 2000-2010م من قبل الشركات الأجنبية في سورية مجتمعة في مجال الاستكشاف والتنقيب بأكثر من 3.4 مليار دولار أمريكي، منها 817 مليون دولار أمريكي تم انفاقها دون الحصول على اكتشافات تجارية، و2.6 مليار دولار من قبل الشركات العاملة، وبالمقابل فإن قيمة إجمالي الانتاج الإضافي المتحقق نتيجة الاكتشافات الجديدة لم يتجاوز 50 مليون دولار، وهذا ما جنب الحكومة السورية المخاطرة بمبالغ كبيرة يمكن أن توجه في قنوات أخرى.

جدول رقم(26) إجمالي إنفاق الشركات الأجنبية دون اكتشاف تجاري حتى نهاية عام 2010م

اسم الشركة	إجمالي انفاقها/مليون دولار	النسبة من الانفاق الاجمالي %
تريبكون	0.947	%0.1
روم بترولיום	20	%2,4
شاد أويل	15	%1,8
بكتن سورية	73	%8,9
ماراثون (حمص)(تدمر)	209	%25,5
يونيكال	57	%6,9
نسطة أويل	20	%2,4
انرون	21	%2.5
شركة دمشق(النبك)	26	%3,1
توتال (البشري)	102	%12,4
شل(الجزيرة)(الوليد)(زنوبيا)	102	%12,4
تولو(الخابور)	31	%3.7
إلف(تشرين)	36	%4.4
مول	32	%3.9
HBS	16	%1.9
ستراتيك	24	%2.9
دوف	6	%0.7
سيوز نفت	26	%3.1
المجموع	816,947	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على أرقام مديرية عقود الخدمة في المؤسسة العامة للنفط

أن معظم مستلزمات الإنتاج في القطاع النفطي تأتي على شكل مستوردات سلعية وخدمية من الخارج، إلا أنه لا يمكن إهمال ما تركته من آثار مالية مباشرة وغير مباشرة في الداخل، سواء عن طريق المبالغ المحولة بشكل مباشر لصالح قطاع النفط الوطني لاعتبارات عقدية، ومنها ما ورد في المادة 16 من عقود الخدمة الموقعة بشأن تحويل مبلغ 50 ألف دولار أمريكي سنوياً لصالح وزارة النفط السورية لتدريب العاملين، وهذا المبلغ غير مسترد حتى في حال الحصول على تدفق تجاري، ومنها ما كان يتم تحويله كفوائير لصالح الشركات الوطنية و شركات المقاوله المحلية لقاء خدماتها، بالإضافة إلى نفقاتها الأخرى في الداخل، وهذه كلها تشكل ردف لخزينة الدولة بالقطع الأجنبي، إلا أن الأهم من ذلك أن هذه النفقات غير المستردة وفرت على الخزينة مبالغ طائلة، كانت ستضطر للمخاطرة بها في حال قامت المؤسسة العامة للنفط بتنفيذ تلك الأعمال الاستكشافية بنفسها.

3.2.II: تجربة سورية مع شركة شل (Shell)

1.3.2.II: تطور نشاط شل في سورية

بدأت شل أعمال الاستكشاف في سوريا عام 1949 ثم تخلت عن جهودها في عام 1951 عقب نتائج مخيبة للآمال إلا أن أعمال شل في قطاع العمليات الثانوية (البيع والتسويق والتوزيع) استمرت في سوريا حتى أوائل الستينيات.

عادت شل إلى سوريا عام 1977 وفازت بحقوق الاستكشاف في منطقة امتياز بلغت مساحتها 20 ألف كيلومتر مربع في الجزء الشمالي من وسط سوريا. وفي عام 1983 انضمت شل إلى شركة نفط ألمانية هي ديمينكس التي تغير اسمها في عام 1998 إلى فيبا في منطقة امتياز أخرى مساحتها 21800 كيلومتر مربع، تطورت صناعة النفط السورية والاقتصاد القومي السوري بشكل كبير عقب اكتشاف كميات ضخمة من الزيت الخفيف الحلو في عام 1984، وتحقق ذلك بواسطة هذه الشركة المشتركة بين شل وديمينكس من حقل التيم، وحتى عام 2000 عملت الشركتان في شركة مشتركة كعقود تنقيب مع الشركة السورية للنفط وهي شركة النفط الوطنية في البلاد، وقد بلغت حصة شل 66 % في هذه الشركة المشتركة بينما بلغت حصة فيبا 34% وتغير توزيع الحصص هذا في عام 2003 عندما اشترت شركة بترو كندا حصص فيبا وفي عام 2005 مرة أخرى عندما اشترت شركة بيرجومو القابضة حصص بترو كندا.¹³⁸

2.3.2.II: شركة شل سورية لتنمية النفط

شركة شل سوريا لتنمية النفط تمثل شل في سوريا، وخلال فترة تواجد شل في سوريا التي دامت لأكثر من خمسين عاما استثمرت الشركة أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي حتى وقتنا الحاضر. في عام 1987 نفذت شل بالتعاون مع شركة بكتن سوريا للبترول عمليات استكشاف في منطقة الرصافة، وفي عام 1982 اشترت شل وبكتن حصة في منطقة تعاقد تقاسم الإنتاج في دير الزور التي بلغت مساحتها 15,725 كيلومترا مربعا، وبالتعاون مع شركة ديمينكس التي اشترت حصة في منطقة تعاقد تقاسم الإنتاج في دير الزور في عام 1979 لتشكيل ائتلاف الشركات الأجنبية، تم تحقيق أول أكبر الاكتشافات النفطية عام 1984 في حقل التيم، تلتها اكتشافات في 11 حقل نفط آخر خلال ثلاث سنوات فقط، وفي عام 1985 وعقب اكتشاف حقل التيم تم تأسيس شركة الفرات للنفط مشروع مشترك

¹³⁸ تنفذ عمليات شل في سوريا عبر شركة الفرات للنفط التي هي عبارة عن شركة مشتركة بين الشركة السورية للنفط بنسبة 50% وشل بنسبة 33% وبيرجومو القابضة بنسبة 17%. تأسست شركة الفرات للنفط عام 1985 لتنهض بأعمال إنتاج الهيدروكربونات من أنشطة الاستكشاف التي تنفذها شل واليوم شركة الفرات للنفط مسؤولة عن نسبة عالية من إجمالي الإنتاج النفطي في سوريا وتعتبر شركة شل سوريا أكبر الشركات الاستثمارية الأجنبية في سوريا حيث استثمرت حتى الآن 6 مليارات دولار أمريكي في البلاد.

بين الشركة السورية للنفط وشل وبيركومو القابضة، وهي مسؤولة عن تنفيذ عمليات التطوير والإنتاج في منطقة دير الزور، وفي عام 1985 أيضا دخلت كل من شل وبكتن ويمينكس في عقد الشام لاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط، من منطقة امتياز تربو مساحتها إلى 5 آلاف كيلومتر مربع، وتم اكتشاف 22 حقلا خلال فترة الاستكشاف التي انتهت في شهر أبريل 1992، وفي شهر يناير 1989 تم تأسيس شركة البادية للبترول كشركة مخولة بتنفيذ ما تبقى من عمليات الاستكشاف والتطوير في عقد منطقة الشام . المساهمون الحاليون في شركة البادية للبترول هم كل من الشركة السورية للنفط 50% وشل 33,34% وبترو كندا 16,66% وتنفذ شركة الفرات للنفط العمليات اليومية بالنيابة عن شركة البادية للبترول، وفي شهر مارس 1989 دخلت شل وبكتن وديمينكس في اتفاقية الاستفادة من الغاز لتطوير الغاز الطبيعي الذي تنتجه حقول معينة واقعة في مناطق تعاقد دير الزور وإينكس الرابع والشام، وكانت هذه الاتفاقية ذات أهمية كبيرة حيث أنها سهلت تطوير الغاز الطبيعي والاستفادة منه كوقود لمرافق توليد الطاقة في سوريا، وفي عام 1996 بلغ إنتاج النفط الخام في سوريا ذروته حيث وصل إلى 590 ألف برميل يوميا وكان هذا الإنتاج الضخم إنجازاً ملحوظاً في الفترة القصيرة نسبياً، وقد عكس بوضوح قوة هذه الشراكة بين شل ووزارة النفط والشركة السورية للنفط .

وفي عام 2003 أبرمت سوريا شل لتنمية النفط اتفاقية جديدة للتقيب عن النفط وتطويره وإنتاجه من المكامن الهيدروكربونية العميقة والجانبية خارج نطاق مناطق التطوير الحالية إن تركيز شل في سوريا في الوقت الحالي يتمحور حول دعم رفع مستويات إنتاج النفط والغاز في البلاد بتسخير الخبرات الإقليمية والتقنيات الحديثة لإيصال الاستخلاص النهائي للاحتياطيات إلى أعلى درجة ممكنة وتحري فرص العثور على الغاز العميق في أخدود الفرات.¹³⁹

139 ولضمان استفادة طاقم العمل السوري في شل وشركة الفرات للنفط والشركة السورية للنفط من أحدث التقنيات بأفضل صورة ممكنة لتطوير الاحتياطيات السورية، قامت شل برعاية افتتاح مركز للدراسات التقنية في دمشق لتوفير التدريب ونقل التكنولوجيا، كما تقدم شل دعماً لهذا المركز وترى بأنه سوف يسهم مساهمة إيجابية تجاه قطاع النفط والغاز السوري، ويعزز من الإمكانيات التقنية في البلاد، وبالإضافة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية للجمهورية العربية السورية ونقل التكنولوجيا والتدريب، تهدف شل أن تكون جارا طيبا ومواطنا صالحا نافعا للمجتمع بنطاقه الأوسع، وتماشيا مع سياسة مجموعة شل في التنمية المستدامة لطالما كانت شركة شل سوريا لتنمية النفط مساهما فعالا في تنمية المجتمع في ديرالزور الواقعة في الجانب الشرقي من البلاد، واشتملت فعاليات وأنشطة شل في تلك المنطقة على تمويل العديد من مشاريع خدمة المجتمع، بما في ذلك توفير محطات ضخ مياه الشرب العذبة ومصابيح الطرق، جمع النفايات والتخلص منها وإنشاء مستشفى الطب الحديث الذي يستوعب 85 سريرا في الميادين التي تقع على بعد 40 كيلومترا جنوب شرق دير الزور .

كما تلزم شل في سوريا بدعم أنشطة وفعاليات اجتماعية على النطاق الأوسع، وبالتعاون مع المتحف الوطني الهولندي للأثار مولت الشركة حفريات أثرية في أقصى شمال البلاد قرب الحدود التركية، حيث يقوم فريق عمل دولي من علماء الآثار بالعمل جنبا إلى جنب مع دائرة الآثار السورية، ومن الأمور التي سلطت عليها شل كثيرا من الضوء والتركيز عبر أنشطتها وعملياتها المختلفة في البلاد تطوير وتنمية قدرات الموظفين السوريين .

المبحث الرابع

أهم خصائص عقود الخدمة النفطية في سورية

تمهيد:

ارتبط اكتشاف واستثمار النفط في سورية تاريخياً بوجود الشركات الأجنبية وفق عقود موقعة مع الحكومة السورية، حيث ينسب أول اكتشاف نفطي حقيقي عام 1955م إلى شركة منهل الأمريكية للنفط، والتي حصلت على عقد امتياز نفطي في سوريا عام 1933م، كما حفرت شركة كونكورديا الألمانية 12 بئر في 7 تراكيب بموجب عقدها الموقع عام 1956م،¹⁴⁰ وتوالى تدفق الشركات الأجنبية بعد ذلك في مراحل وأشكال مختلفة، مع تأسيس قطاع نفط وطني يشارك ويشرف على عمل تلك الشركات في سورية حتى وقتنا الحاضر، ومع تزايد عدد العقود الموقعة وضرورة متابعتها بمختلف جوانبها العقدية قانونياً ومالياً وفنياً، تم تشكيل مديرية عقود الخدمة التابعة للشركة السورية للنفط في عام 1978م، والتي تم إلحاقها بالمؤسسة العامة للنفط عند تأسيس الأخيرة عام 2009م.

على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على توقيع أولى عقود النفط مع الحكومة السورية، والتاريخ الطويل والحافل بالعقود والشركات الأجنبية بمختلف أشكالها وجنسياتها، فإنه لا تزال لدى الكثير -حتى من العاملين في مجال النفط- فكرة غير واضحة وأحياناً خاطئة عن طبيعة تلك العقود، حيث يطلق رسمياً على كافة أشكال عقود الاستكشاف والتنقيب والإنتاج في سورية "عقود خدمة Service Contracts"، بينما تشير الخصائص والشروط التي تتضمنها تلك العقود بأنها في الحقيقة "عقود مشاركة بالإنتاج PSA"، وليست عقود خدمة بالمعنى الحقيقي، حيث يتضمن النظام المالي لمعظم تلك العقود ثلاثة عناصر أساسية:¹⁴¹ إتاوة الحكومة بنسبة (12.5%-13%) من الإنتاج، نسبة ثابتة كمخصص لاسترداد التكاليف التي تنفقها الشركة الأجنبية (25-40% حسب كل عقد)، وأخيراً يتم تقاسم الإنتاج المتبقي إما بنسب ثابتة بين الشريكين أو وفق نظام الشرائح وذلك حسب شروط وطبيعة العقد، بالمقابل تتحمل الشركة الأجنبية مخاطر الانفاق على مرحلة الاستكشاف والتنقيب حيث لا يحق لها استرداد تلك التكاليف إذا لم تصل إلى مرحلة الإنتاج التجاري، وهذه الخصائص ترتبط بشكل أساسي بعقود المشاركة بالإنتاج، بينما ينحصر دور الشركة الأجنبية في حالة عقود الخدمة بتقديم خدماتها موضوع العقد لقاء أجور محددة، ولا تتحمل أية مخاطر كما أنها لا تملك الحق في تقاسم الإنتاج مع الحكومة، وللوقوف أكثر عند طبيعة وخصائص العقود النفطية في سورية، سنحاول استعراض تطورها التاريخي مع الإشارة إلى أهم العقود الموقعة في كل مرحلة.

140 ابراهيم، قصي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 210.

141 مديرية عقود الخدمة في المؤسسة العامة للنفط، بالرجوع إلى مجموعة من عقود الخدمة المصدقة.

1.3.II: التطور التاريخي لعقود النفط في سورية

يمكن تقسيم تاريخ العقود النفطية في سورية إلى عدة مراحل أساسية تعكس طبيعة العقود في كل مرحلة، كما أنها تعكس بشكل أساسي التطور التاريخي لقطاع النفط السوري من خلال علاقته بالشركات الأجنبية ومركزها في العقود الموقعة.

1.1.3.II: مرحلة الامتيازات النفطية (قبل صدور قانون التأميم عام 1964م)

تميزت هذه المرحلة بسيطرة عقود الامتياز التقليدية في سوريا، شأنها شأن الكثير من الدول المضيفة للشركات الأجنبية، حيث كانت المرحلة التي سبقت تشكيل منظمة الأوبك، وظهور الشركات الوطنية بالتزامن مع انتشار موجات التأميم خلال الستينيات، هي مرحلة شاعت فيها وسيطرت عليها عقود الامتياز المجحفة بحق الدول المنتجة عموماً، وفيما يلي أهم العقود النفطية الموقعة في سورية خلال تلك المرحلة:¹⁴²

- شركة الامتيازات النفطية (سورية ولبنان) المتحدة عام 1938م
- شركة منهل الأمريكية للتنقيب والاستثمار عام 1955م
- شركة البترول المتحدة (كونكورديا الألمانية) عام 1956م

إن ما يميز كافة الاتفاقيات السابقة أنها عقود امتياز مجحفة بحق الحكومة السورية، حيث لا تملك الحكومة الحق في تقاسم النفط المنتج مع الشركة الأجنبية، وتحصل على العوائد المالية على شكل مدفوعات ثابتة ودورية، كالريع والضرائب والأتاوة، كمبالغ محددة مسبقاً في العقد وليس على شكل نسب من الإنتاج¹⁴³، كما تميزت تلك العقود بطول مدتها حيث وصلت في عقد منهل إلى 75 سنة، فترة الاستكشاف أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما في عقد كونكورديا الألمانية، بينما وصلت

142 رفل، رياض، وآخرون، تاريخ عقود الخدمة في سورية، المؤسسة العامة للنفط، كتاب غير منشور، ص30.

143 المدفوعات المالية الثابتة من الشركة للحكومة في عقد شركة سورية ولبنان كانت على الشكل التالي:

- مكافأة توقيع بمقدار 50 ألف جنيه ذهب انكليزي.
- الريع: خلال مرحلة الاستكشاف تدفع الشركة مبلغ سنوي بمقدار: 15 ألف جنيه ذهب انكليزي خلال السنوات (1-2-3)، 25 ألف جنيه عن السنوات (4-5-6)، 40 ألف جنيه عن السنوات (7-8-9)، 60 ألف جنيه عن السنوات (10-11-12)، 80 ألف جنيه عن السنوات (13-14-15)، وعند بدء الإنتاج يصبح 100 ألف جنيه سنوياً كحد أدنى.
- الضريبة: 2000 جنيه سنوي قبل استحقاق المبالغ السابقة، و 15000 ألف جنيه سنوي بعدها.
- الإتاوة: تكون على ثلاثة شرائح حسب نوع النفط: 4 شلنات ذهب للطن إذا كان أخف من درجة API 35، 3 شلنات + 6 بنس ذهب للطن (25-35) API، 3 شلنات للطن (20-25) API، 1 شلن + 6 بنس للطن الأثقل من API 20.
- قرض بدون فائدة يدفع من الإتاوة: 100 ألف جنيه ذهب عن أول 1000 طن إنتاج يومي، و 300 ألف جنيه ذهب عند بلوغ الصادرات أو المبيعات السنوية مليون طن.
- إضافة لذلك تسلم الشركة للحكومة: نفط خام 10 آلاف طن عند فوهة البئر، 250 ألف لتر كيروسين، 2 مليون لتر نفط موحد المقاييس، ومخلفات النفط لتعبيد الطرقات.

إلى عشر سنوات في عقد شركة الامتيازات النفطية (سورية ولبنان) المتحدة، وفي هذا العقد الأخير يلاحظ اتساع رقعة المناطق التي يغطيها، حيث شمل كافة أراضي الجمهورية العربية السورية شمال دمشق، وتتخلّى تدريجياً عن منطقة العقد على ثلاث مراحل في حال عدم اكتشاف نفط تجاري.¹⁴⁴

II.2.1.3: مرحلة ما بعد قانون التأميم عام 1964م

يعتبر قانون التأميم عام 1964 بمثابة حجر الأساس والترجمة الفعلية لشعار "استثمار النفط وطنياً"، حيث أوقف العمل بعقود الامتياز السابقة ومنها عقد "كونكورديا الألمانية"، ولم يتم منذ ذلك الوقت منح أية عقود أو امتيازات للشركات الأجنبية حتى مطلع السبعينات، وقد بررت الحكومة ذلك بانخفاض درجة المخاطرة، مع اكتشاف حقول السويدية وكراتشوك، وبالتالي يمكن تغطية تكاليف الاستثمار في مناطق أخرى من أرباح هذين الحقول، إضافة إلى فرصة الحصول على قروض من الدول الصديقة لتمويل الاستثمارات النفطية، كما يمكن الاستعانة بالخبراء الأجانب وتأهيل الكادر الوطني، إلا أن الواقع الفعلي أثبت الحاجة الماسة للشركات الأجنبية، بسبب ضعف القدرات التمويلية والفنية وطنياً، وبالتالي تمت دعوة الشركات الأجنبية ولكن هذه المرة إلى عقود خدمة وعقود مشاركة بالإنتاج، كونها تتسجم مع المرسوم 133 لعام 1964م،¹⁴⁵ وبذلك تقدمت عدة شركات بعروض مقبولة¹⁴⁶، أفضت إلى توقيع الكثير من العقود بين عامي 1974م-1994م، وهي في مجملها عقود مشاركة بالإنتاج وأهمها:¹⁴⁷

144 رفول، رياض، وآخرون، مرجع سابق، ص 34.

145 رفول، رياض، وآخرون، مرجع سابق، ص 35.

146 وقد كانت أولى الشركات التي تقدمت بعرض تفصيلي للدخول في عقد خدمة هي توتال الفرنسية، حيث بلغت حصة الحكومة من الربح الصافي 70%، وتقدمت بصيغة أخرى عبر عقد مشاركة بالإنتاج ارتفعت فيه حصة الحكومة إلى 80% وانخفضت نفقاتها إلى 50% فقط، بالتوازي مع ارتفاع حصة الشركة الأجنبية، والسبب في ذلك هو أن الشركة منعا لاندواجية الضريبة تدفعها مرة واحدة، فتدفعها للبلد الأم في عقد الخدمة، بينما تدفعها للبلد المضيف وفق عقد المشاركة، ونظراً لرغبة الحكومة السورية في صيغة عقد خدمة ولكن بشروط محددة، لم يتم الاتفاق على توقيع العقد.

147 من إعداد الباحث، استناداً إلى أرشيف مديرية عقود الخدمة في المؤسسة العامة للنفط.

جدول رقم (27) العناصر المالية في عدد من العقود الموقعة بين 1974-1996

العقد وسنة توقيعه	الإتاوة	نسبة استرداد التكاليف	حصة الحكومة (شرائح)	حصة المقاول (شرائح)
تريببكو 1975م	7%	40% بعد الإتاوة	80% - 85%	15% - 20%
دير الزور 1977م	12,5%	40% بعد الإتاوة	77%	23%
بكتن-شل (غاز) 1989م	12,5-13% (شرائح انتاج)	35% قبل الإتاوة	75% - 88%	12% - 25%
الرصافة 1978م	7%	25% بعد الإتاوة	75% - 85%	15% - 25%
ماراثون حمص 1979م	10%	33% بعد الإتاوة	76,5% - 85%	15% - 23,5%
توتال (البشري) 1987م	12,5%	25%	75% - 87,5%	12,5% - 25%
بريتش بترول 1988م	13-15% (شرائح انتاج)	20-29% (شرائح انتاج)	79% - 87,5%	21% - 12,5%
يونيكال 1989م	13-15% (شرائح انتاج)	27-35% (شرائح سعر)	79% - 87,5%	21% - 12,5%
النبك 1990م	14-16% (شرائح انتاج)	20-25% (شرائح انتاج)	79% - 88%	21% - 12%
الوليد (شل) 1994م	12,5%	25%	75% - 87,5%	12,5% - 25%

المصدر: من اعداد الباحث، استنادا إلى بيانات مديرية عقود الخدمة، المؤسسة العامة للنفط.

من الواضح من خلال الجدول السابق، أن كافة العقود الموقعة خلال الفترة المذكورة هي عقود مشاركة بالإنتاج، وتتضمن ثلاثة عناصر مالية أساسية تشكل أعمدة النظام المالي للعقود، وهي: الإتاوة التي تدفع للحكومة، ونسبة استرداد التكاليف التي تنفقها الشركة الأجنبية، إضافة إلى نسب تقاسم الإنتاج المتبقي (نفط الربح).

ويلاحظ بأن نظام الشرائح يدخل في غالبية تلك العقود، سواء شرائح الإتاوة أو التكاليف أو حصص الإنتاج، حيث يتم وضعها غالبا على أساس شرائح الإنتاج، وأحيانا شرائح السعر العالمي للنفط، ومن الملفت للنظر بأن تلك النسب والعناصر المالية كانت ترتفع لصالح الحكومة السورية في فترات محددة، بينما تميل لصالح الشركات الأجنبية في فترات أخرى.¹⁴⁸

3.1.3.II: المرحلة من عام 1996م وحتى عام 2000م

¹⁴⁸ نلاحظ أن العقود الموقعة بين عامي 1985م-1995م، تتضمن نسب استرداد تكاليف منخفضة، بمقابل ارتفاع إتاوة الحكومة وحصتها من نفط الربح والتي وصلت إلى 16% و 90% على التوالي في عقد الخابور عام 1992م، ويرجع السبب في ذلك إلى الاكتشافات النفطية الكبيرة من قبل شركة شل، في مناطق مختلفة من دير الزور ومعظمها من النفط الخفيف، وبالتالي زيادة احتمال اكتشاف النفط لدى الشركات الجديدة، وانخفاض عامل المخاطرة، وبالتالي اقبال عدد كبير من الشركات وتقديم عروضها للاستكشاف في سورية، كما تميزت تلك الفترة بتوقيع عدد كبير من العقود مع الشركات الأجنبية، بصيغة عقود مشاركة بالإنتاج، تجاوز عددها خلال الفترة المذكورة 20 عقدا، إضافة إلى كثرة التنازلات عن العقود بين الشركات الأجنبية بهدف تشجيع الاستثمار الاجنبي في قطاع النفط.

تميزت هذه المرحلة بتزايد اهتمام شركات النفط العالمية بالمشاركة في تطوير حقول النفط السورية، على أساس عقود مشاركة بالإنتاج PSA، وفي هذا الإطار تقدمت العديد من الشركات بعروض لتطوير مكامن النفط الثقيل مثل: كبيبة وتشرين والسويدية....، وقد تم توقيع عدد من العقود خلال هذه الفترة بصيغة عقود مشاركة بالإنتاج، إلا أنها كانت بمجملها استكشافية ولم ترق عروض التطوير المقدمة إلى مرحلة التعاقد.¹⁴⁹

وقد تميزت العقود الموقعة خلال تلك الفترة بأن فترة التنقيب الأولية لا تتجاوز الأربع سنوات، إضافة إلى إمكانية التمديد لمرتين ولمدة عامين في كل تمديد، إضافة إلى إلزام الشركة بحد أدنى من الإنفاق في كل مرحلة تنقيبية، حيث لم يتجاوز ذلك الحد 10 مليون دولار للمرحلة الأولى، وتجاوز الـ 5 مليون دولار بالنسبة لكل من فترتي التمديد الأولى والثانية،¹⁵⁰ وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توقيع عقود تطوير وتنمية خلال هذه الفترة، فقد قامت اللجنة العليا لعقود الخدمة بتاريخ 2000/8/9 بوضع مجموعة من الأسس للعروض المطلوبة، بحيث تلبي التوجه الفني والمالي لعقد تطوير وتنمية حقل السويدية وأهمها:¹⁵¹

- مبدأ العقد: المشاركة على نفط الزيادة (Incremental Oil)، ويبقى نفط الأساس للحكومة.
- مدة العقد: 25 سنة للمرحلتين الأولى والثانية قابلة للتمديد خمس سنوات.
- مستوى الإنتاج: الوصول إلى 160 ألف برميل في اليوم والاستقرار عندها.
- تجريب إنتاج النفط المدعم على حساب المقاول في حال عدم نجاحه.
- الإتاوة: 15% من كامل نفط الزيادة، مكافأة توقيع 25 مليون دولار، علاوة إنتاج 5 مليون دولار بعد تجاوز نفط الزيادة 25000 برميل في اليوم.

II.4.1.3: المرحلة الأخيرة بعد عام 2000م

تميزت هذه المرحلة بظهور شكل جديد من عقود المشاركة بالإنتاج، وهي عقود تنمية الحقول الموجودة، والتي تهدف إلى زيادة مردود المكامن النفطية عبر استخدام طرق الإنتاج المدعم، هذا إضافة إلى فتح العديد من المناطق الجديدة للاستكشاف، وتوقيع الكثير من العقود للتنقيب عن النفط أو الغاز، وبالتالي يمكن تمييز نوعين من المناطق التي الإعلان عنها ودعوة الشركات إليها:

149 من أهم العقود الموقعة بين عامي 1996م-2000م مايلي:

- عقد حيان مع شركة إينا الكرواتية عام 1998م والتي كانت يوغسلافية آنذاك.
- عقد الفرات مع شركة شل-ديمينكس عام 1997م.
- عقد تشرين مع اتحاد(الف-بيترناس-سوميتومو) عام 1997م.
- عقد الشركة الهنغارية(مول) عام 1996م.

150 بالرجوع إلى نص كل من عقود الخدمة (حيان-الفرات-تشرين، مول)، المادة الرابعة.

151 محضر اللجنة العليا لعقود الخدمة، المؤسسة العامة للنفط، أرشيف مديرية عقود الخدمة، 2000/8/9.

1- مناطق تنمية: وقد ضمت أربعة حقول رئيسية شمال سورية، وهي: كبيبة، تشرين، عودة، الشيخ منصور، حيث تم توقيع ثلاثة عقود تنمية رئيسية وفق صيغة عقود مشاركة بالإنتاج¹⁵²، ويبين الجدول التالي أهم الشروط والعناصر المالية في العقود الثلاثة السابقة:

جدول رقم (28) أهم العناصر المالية في عقود التنمية الموقعة بين عامي 2000-2005م

العقد	الإتاوة	استرداد التكاليف	حصة الشركة (شرائح)	حصة المقاول (شرائح)
الكوكب (CNBC)	5%-12,5%/شرائح إنتاج	25%	52,5%	47,5%
عودة (دبلن)	12,5%	70%	70%	30%
تشرين (دبلن)	12,5%	48%	70%	30%

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى نص كل من العقود الواردة، المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة.

2- مناطق استكشاف:¹⁵³ تم طرح 5 مناطق (بلوكات) استكشافية عام 2001م، وفي عام 2002م تم طرح 11 منطقة (بلوك) استكشافية أمام الشركات الأجنبية، كما تم طرح 12 منطقة استكشافية عام 2003م، و 14 بلوك عام 2004م، إضافة إلى 9 مناطق تم الإعلان عنها عام 2005م، و 9 مناطق استكشافية أخرى عام 2007م، وفي عام 2010 تم الإعلان عن 15 منطقة استكشافية، وأخيراً تم طرح ثلاث مناطق بحرية للاستكشاف عام 2011م.¹⁵⁴

يبين الجدول (29) الشروط والعناصر المالية في عقود الاستكشاف بين عامي 2000-2010م:

152 عقد الكوكب (CNBC) الصينية 2003م، عقد دبلن (عودة) الكندية 2003م، عقد دبلن (تشرين والشيخ منصور) 2005م، ومدة كل من العقود السابقة 20 عاماً قابلة للتديد 5 سنوات، والهدف زيادة مردود إنتاج النفط في الحقول المذكورة، بتطبيق تقنيات إنتاج النفط المدعم أو أي تقنيات مجدية اقتصادياً وفنياً، حيث يلتزم المقاول بحد أدنى من الإنفاق لا يقل عن 3 مليون دولار، وتفسير ومعالجة 95 كم من خطوط المسح الزلزالي ثنائي وثلاثي الأبعاد.

153 رفل، رياض، وآخرون، مرجع سابق، ص 77-84.

154 عقد القامشلي (بتروكندا) عام 2004م، وعقد أفاميا (إينا) عام 2004م، عقد دجلة (غالف ساندز) عام 2003م، عقد الرشيد (IPR) عام 2004م، عقد الرقة (HBS) عام 2004م، وعقد ماري (ستراتيك) عام 2005م، إلا أن آخر العقود التي تم توقيعها بموجب الإعلانات السابقة كان في العام 2007م، وهو عقد اللاذقية الموقع مع شركة لون انرجي، وتم مؤخراً توقيع عقد بحري مع شركة سبوز نفط الروسية خلال عام 2013م.

جدول رقم (29) أهم العناصر المالية في عقود الاستكشاف الموقعة بين عامي 2000-2010م

العقد	الإتاوة	استرداد التكاليف	حصة الشركة (شرائح)	حصة المقاول (شرائح)
القامشلي (بتروكندا)	12,5%	40%	75-88%	25-12%
أفاميا (إينا)	12,5%	40%	69-84%	31-16%
دجلة (غالف ساندز)	12,5%	50%	65-85%	35-15%
الرشيد (IPR)	12,5%	40%	60-80%	40-20%
الرقعة (HBS)	12,5%	45-40%	75-88%	25-12%
ماري (ستراتيك)	12,5%	40%	68-85%	32-15%
البوكمال (تات نفط) 2005م	12,5%	35-25%	70-75%	30-25%
عفرين (دوفا نرجي) 2005م	12,5%	40%	65-77%	35-23%
الميادين (سيوز) 2006م	12,5%	40%	73-77%	27-23%
عمورية (شل) 2006م	12,5%	40%	82-90%	18-10%
أدينة (شل) 2006م	12,5%	40%	82-90%	18-10%
العاصي (موريل وبروم) 2007م	12,5%	40%	74-85%	26-15%
اللاذقية (لون انرجي) 2007م	12,5%	40%	71-80%	29-20%

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى نص كل من العقود الواردة، المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة.

إن ما يلاحظ على كافة العقود الموقعة بعد عام 2000م، أنها عقود سخية جداً مع الشركات الأجنبية، خاصة فيما يتعلق باسترداد التكاليف، حيث وصلت نسبة استرداد التكاليف في عقد عودة إلى 70%، وتراوحت في معظم العقود الأخرى الاستكشافية والتطويرية بين 40% و 50%، أما عقد الكوكب الذي بقيت فيه نسبة استرداد التكاليف 25%، فقد نال المقاول مقابل ذلك حصة من نفط الربح بلغت 48,5%، وبطبيعة الحال فإن الاختلاف في الشروط المالية ونسب التقاسم، يعكس خصوصية كل حقل من حيث درجة المخاطرة ورغبة كل من الطرفين في دخول العقد، كما يلاحظ على طريقة تقاسم نفط الربح في معظم تلك العقود بأنها تعتمد على نظام شرائح الإنتاج، كما تضمنت بعض تلك العقود تقسيم فائض مخصص استرداد التكاليف بين الحكومة والمقاول (عقد عودة 70% للحكومة و 30% للمقاول)، والهدف الرئيسي من هذه السياسة التي اتسمت بالانفتاح، هو تشجيع الشركات الأجنبية للاستكشاف والتنقيب والمساهمة في تنمية وتطوير قطاع النفط السوري في تلك المرحلة.

2.3.II: خلاصة

تتميز معظم العقود النفطية في سورية بأنها عقود تقاسم انتاج، بينما يطلق عليها رسميا في سورية "عقود خدمة"، وربما يعود السبب في ذلك إلى محاولة تلميع صورة تلك العقود، وتقديمها بصورة مقبولة وطنيا، كون صيغة عقود الخدمة أكثر انسجاما مع مبدأ الاستثمار الوطني للنفط، وربما يكون سبب هذه التسمية مرتبط فقط بالمديرية التي تشرف على تلك العقود وهي "مديرية عقود الخدمة"، وتبدو الاختلافات الأساسية بين عقد وآخر في الشروط والنسب المالية المتعلقة بطريقة تقاسم الإنتاج، وأهمها: الإتاوة (حق الحكومة)، طريقة استرداد التكاليف، تقاسم نفط الربح بين الحكومة والمقاول، وبالمجمل يمكن تصنيف المراحل التي مرت بها عقود النفط في سورية كما يلي:

- مرحلة خضوعها للسيطرة والاستعمار النفطي، من خلال عقود الامتياز (قبل قانون 1964م).
- مرحلة التأميم والغاء جميع العقود والامتيازات النفطية (1964م-1974م).
- مرحلة دعوة الشركات الأجنبية من جديد، ولكن بصيغة عقود خدمة ومشاركة بالإنتاج (1974م-1996م)، واتسمت العقود في تلك المرحلة بالتشدد تجاه الشركات الأجنبية، نظرا للاكتشافات النفطية الكبيرة في سورية خلال تلك الفترة، وبالتالي كان عدد العقود الموقعة قليلا وانتقائيا.
- مرحلة التطوير والتنمية (1996م-2010م)، انفتاح كبير تجاه الشركات الأجنبية، وتوقيع عقود تطوير وتنمية تهدف إلى زيادة مردود الحقول القائمة، وعدد كبير من العقود الاستكشافية، بصيغة عقود مشاركة بالإنتاج.
- مرحلة الأزمة: منذ منتصف العام 2011م بدأت معظم الشركات الأجنبية بتعليق عملها في سورية تدريجيا، إما استجابة للعقوبات الاقتصادية على سورية، أو تحت ضغط القوة القاهرة، و تم الإعلان عن ثلاث مناطق بحرية للاستكشاف عام 2011م، أفضت مؤخرا إلى توقيع عقد بحري مع شركات سيوز نفط الروسية.

المبحث الخامس

البيئة الاستثمارية والقوة التفاوضية في قطاع النفط السوري

1.4.II: منطق المفاوضات والتعاقد مع الشركات الأجنبية

يرى الدكتور "عريش" بأن العقد النفطي ليس إلا تعبيراً يرمز إلى علاقات القوى التي تسود في فترة معطاة بين البلد المضيف والشركة الأجنبية، حيث يسعى كل طرف إلى تعظيم منفعته على حساب الطرف الآخر، فمن خلال العقد تركز الدولة المضيضة على الاحترام الكلي والحقيقي لشرعيتها على مصادر الهيدروكربون، وعلى تلبية الطلب المحلي من الطاقة، وعلى تعظيم ريعها من استخراج هذه المصادر، بينما تهدف الشركة الأجنبية من خلال العقد إلى تحقيق أفضل عائده لاستثماراتها والحصول على أكبر كمية من الاحتياطات المكتشفة، كأن العلاقة التعاقدية تعبر ضمن هذا المنظور عن منطق "مواجهة" يكون فيها أحياناً مضمون العقد لصالح الدولة المضيضة وأحياناً أخرى لصالح الشركة الأجنبية، لكن عندما تصبح الشروط المفروضة من أحد الأطراف غير متكافئة فإن الطرف الآخر يرفض استمرارية العقد والدخول بعقد آخر.¹⁵⁵

إن ما يعزز النظرة السابقة حول العلاقة العقدية بين الشركة الأجنبية والدولة المضيضة هو طبيعة التطور التاريخي للعقود النفطية على المستوى العالمي، والذي كان يعكس دائماً تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، فعقود الامتياز التقليدية لم تكن سوى شكل من أشكال الاستعمار الاقتصادي في قطاع النفط، والذي كان يعكس بشكل واضح طبيعة العلاقات الاستعمارية بين الدول المضيضة والدول الأم للشركات الأجنبية في تلك المرحلة¹⁵⁶، ونلاحظ أن استخدام هذا النوع من العقود ترافق مع وجود الاستعمار الأوروبي المباشر للدول المنتجة وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن يحمل سمات وشروط استعمارية تميل لصالح الطرف الأقوى وتحاكي مصالح البلدان الاستعمارية الأم لتلك الشركات، أما عقود المشاركة بالإنتاج فقد ترافق ظهورها مع استقلال معظم الدول النفطية من الاستعمار التقليدي، وسعيها نحو تأمين مواردها النفطية وزيادة سيطرتها على هذه الثروة الحيوية والاستفادة منها وذلك منذ مطلع الستينيات، بينما ظهرت عقود الخدمة والمشاريع المشتركة في مرحلة

155 عريش، زياد أيوب، "منطق الشركات النفطية وضرورة معرفة استراتيجياتها"، مرجع سابق، ص 13.

156 حيث كانت تلك العقود تمنح الشركات الأجنبية حق تملك النفط في باطن الأرض ولفترات طويلة تصل إلى 99 عام، في الوقت الذي لا يسمح فيه للدولة المضيضة بالتدخل أو مراقبة أي من مراحل استثمار ثروتها النفطية وتحصل على عائد بسيط نسبياً على شكل ريع، أو إتاوة، أو ضرائب، مقابل توقيعها لعقد الامتياز "التنازل"، وقد كانت هذه العقود شائعة الاستخدام في معظم أنحاء العالم خلال القرن الثامن عشر وخاصة خلال فترة الطفرة النفطية الأميركية، وقد جرى استخدامها على نطاق واسع في عمليات الاستكشاف والإنتاج نظراً لما تحمله من مزايا التحيز لصالح شركات النفط الأجنبية، حيث تمكنها من فرض شروطها الصارمة التي تحقق مصالحها على حساب الدول المضيضة.

لاحقة خلال الثمانينيات، نتيجة تطور القطاع النفطي في الدول المضيفة وسعيها نحو زيادة الاستفادة من مواردها النفطية.

من جهة أخرى يمكن أن يقرأ العقد النفطي من خلال منطق التعاون، الذي يُعَلّل من خلال تمتع كل طرف بمزايا نسبية مقارنة بالطرف الآخر، فالدولة المضيفة تقدم المزية الجيولوجية الناشئة من وجود الثروة النفطية ومن الكلفة القليلة للاستخراج، مقابل المزية التكنولوجية والمالية للشركات الدولية، من هذا المنظور يتم التوفيق بين شروط كل طرف عن طريق تقديم هذه المزايا، ويركز الطرفان على تحقيق الأهداف المشتركة بدلا من المصالح المتعارضة.

II.2.4: أهم محددات السياسة النفطية السورية تجاه الشركات الأجنبية

II.1.2.4: المزايا الجيولوجية

بالرغم من تواضع الثروة النفطية في سوريا بالمقارنة بالبلدان المنتجة للنفط، لكنها تبقى بلدا ينتج هذه المواد الحيوية بكميات محدودة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني منذ بداية اكتشاف النفط في الجزء الشرقي من هضبة حلب منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وتشير الدراسات العلمية إلى وجود مكامن واحدة من النفط والغاز إذا أحسن استخراجها سواء في البر أو البحر، بالإضافة إلى دراسات تؤكد وجود طبقات رملية من الحقب الجيولوجي القديم منتشرة في مناطق متعددة لم تستكشف فيها الفحم الهيدروجينية حتى الآن.¹⁵⁷ وكما هو معروف علميا يرتبط تولد النفط والغاز وتجمعهما بوجود أحواض رسوبية ذات سمك وأعماق كافية، وتوجد في سوريا أحواض رسوبية في قسمها الشمالي الشرقي وفي أحواض الفرات والتدمرية والساحل بحرا ويابسة، بسمك من الصخور المولدة للنفط والخازنة له وصخور الغطاء يتجاوز مجموعها عشرة كيلومترات.

II.1.1.2.4: الاحواض الرسوبية النفطية في سورية

II.1.1.2.4: الاحواض المنتجة

تتركز حقول النفط المنتجة في سورية في ثلاثة أحواض رئيسية:

1- الجزء السوري من حوض ما بين النهرين: يمتد من جنوب شرقي تركيا حتى الخليج العربي بطول ألفي كيلومتر وعرض نحو 350 كلم، ويتجاوز سمك الصخور الرسوبية فيه 13 كلم، وتشكل حقول

كرتشوك والسويدية والرميلان جزأه الشمالي الشرقي. يستمر الإنتاج من هذه الحقول منذ عام 1968، ويبلغ الإنتاج اليومي الحالي لحقل السويدية ذرة الحقول السورية 116 ألف برميل يوميا، مع الإشارة إلى أن الإنتاج في هذه الحقول كافة يعتمد على طرق الإنتاج الأولي مع وجود احتياطي كبير جدا، ولم تجر إلى الآن أية محاولة جادة لتطبيق الإنتاج المدعم، فضلا عن أن هذه الحقول بحاجة إلى مزيد من الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية والهيدروديناميكية.¹⁵⁸

2- حوض الفرات: قدرت الخطة الخمسية الثالثة (1970-1975) احتياطي النفط في هذا الحوض بـ 480 مليون متر مكعب من النفط القابل للإنتاج، وكان بإمكان الشركة السورية للنفط الاحتفاظ بهذا الحوض لكنها فتحت أمام شركات عقود الخدمة، إذ اكتشفت فيه شركة شل وأخواتها أكبر احتياطي للنفط الخفيف في سوريا، وما زال الإنتاج من حقول هذا الحوض مستمرا منذ عام 1984. ومع ذلك، فما زالت الأعمال الاستكشافية في هذا الحوض غير كافية، والشركات العاملة هناك تبحث عن ربح رخيص بالتنقيب عن النفط في مواقع مجاورة للحقول المكتشفة. وتؤكد الدراسات أن حوض الفرات بحاجة إلى دراسة معمقة باستخدام المعلومات الضخمة التي وفرتها عمليات المسح الجيوفيزيائية والحفر العميق والمعطيات الجيولوجية الجديدة.

3- الحوض التدمري: يقع معظمه في بادية الشام ويشغل ربع مساحة سوريا، ويبلغ سمك الغطاء الرسوبي فيه أكثر من عشرة كيلومترات، ويعتبر أضخم حوض للغاز. يشار إلى أن الطبقات العميقة (الحقب القديم) لم تستكشف بعد، ولا توجد حتى الآن دراسة استكشافية متكاملة لهذا الحوض، في حين تركز شركات عقود الخدمة العاملة هناك على استكشاف طبقة الكوراشين المنتجة ولم تستكشف طبقات الحوض العميقة مع أن الدراسات الجيولوجية أكدت وجود مكامن للغاز فيها.

II.2.1.1.2.4: الأحواض الواعدة

¹⁵⁸ تتولى شركة غلف ساند عمليات التنقيب عن النفط والغاز في هذه المنطقة بموجب عقد خدمة، وقد تم العثور على حقول صغيرة ملاصقة عمليا لحقل السويدية بيد أن عمليات المسح الجيوفيزيائي و الحفر الاستكشافي لم تتوسع شرق كرتشوك وفي منخفض عين ديوار -محافظة الحسكة- الواقع بالقرب من المثلث السوري العراقي التركي. وبالنسبة لحوض ما بين النهرين الموجود معظمه في العراق، يمكن للجانبين السوري والعراقي الاستفادة من القاعدة التكنولوجية الكبيرة في منطقة الرميلان السورية والبنى التحتية القائمة والكوادر المدربة وإقامة تعاون بناء في مجال الاستكشاف والإنتاج والنقل ليس في هذه المنطقة وحدها بل في كل المناطق الجنوبية أيضا.

هي أحواض رسوبية لم تكتشف فيها حتى الآن فحوم هيدروجينية بكميات تجارية، لكن احتمالات وجود النفط والغاز فيها كبيرة، ومن أهم هذه الأحواض:

1- شرق المتوسط: يمتد حوض شرق البحر الأبيض المتوسط بين العتبة الواقعة بين صقلية والبر الأفريقي غرباً وفالق البحر الميت والبقاع والغاب شرقاً في سوريا، وجنوباً أفريقيا وفي الشمال غرب تركيا وأوروبا، ويشكل جزءاً مما كان يعرف قديماً بمحيط التيتس. ويشغل قسمه الشرقي حوضاً بحري ضخم، تبلغ سمك الرسوبيات فيه قرابة 13 كلم، ويعرف باسم الحوض المشرقي (Levantine) الذي يشغل غرب الشاطئ الفلسطيني ولبنان وسوريا حتى غرب اللاذقية، ولقد اكتشفت فيه حقول للغاز غرب حيفا أهمها حقل ليفياتان. وكان هذا الحوض مثار اهتمام الاستكشافيين السوريين منذ بداية الخطة الخمسية الثالثة، وأجريت فيه مسح بحرية قبالة الشواطئ السورية عن طريق سفن أبحاث روسية وفرنسية وفرق جيوفيزيائية أجنبية، واكتشفت فيه بنى جيولوجية ضخمة أهمها حافة طرطوس وحافة اللاذقية. ولا مناص من المجازفة بالحفر العميق في المياه الإقليمية السورية بحثاً عن النفط والغاز تحت طبقات الميوسين الأعلى الملحية التي تشكل غطاء ممتازاً لخزانات كلسية بيوهرمية كشف عنها المسح السيزمي (الزلازمي).

2- حوض دمشق-العرب: يمتد هذا الحوض بين جبل قاسيون و البادية التدمرية الجنوبية شمالاً والحدود الأردنية جنوباً والجولان غرباً والصحراء السورية شرقاً. ولم تنفذ في هذا الحوض دراسات جيولوجية استكشافية ولم تجر فيه مسح جيوفيزيائية كافية مع أن شركة إيطالية عرضت التنقيب عن النفط في قسمه الشرقي. كما حفرت الشركة السورية للنفط فيه بئراً عميقة في منطقة بصرى بيد أن الموقع -وفقاً لخبراء مختصين- لم يكن ملائماً من الناحية التركيبية ولم تتم الاستفادة من معطيات هذه البئر لتتبع الصخور التبخيرية و خزان الكوراشين دولوميت الذي اكتشف فيه وإجراء دراسة مفصلة لكامل هذا الحوض.

3- الصحراء السورية: قدرت الخطة الخمسية الثالثة (1970-1975) احتياطي النفط القابل للإنتاج في هذا الحوض بـ 335 مليون متراً مكعباً من النفط، ولقد حفر في هذا الحوض بئر التنف فكانت نتائجه سلبية، وحفرت بعده آبار أخرى وكانت نتائجها غير مشجعة. ومع ذلك فإن هذه المنطقة بحاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات لاسيما أن امتدادها الشرقي في الأراضي العراقية يحتوي احتياطياً ضخماً من النفط والغاز، حيث الشيل الحار (hot shale) في طبقات الحقب القديم يشكل مصدراً ممتازاً للنفط والغاز في غرب العراق يتجاوز احتياطيه 20 مليار برميل قابل للإنتاج. وقد اكتشف هذا الشيل منذ

عام 1976 في بئر التنف لكنه بدا منهكا أي أنه أعطى كل ما لديه من النفط، ومع ذلك فالصحراء السورية بحاجة ماسة إلى مزيد من الدراسة لكل مساحتها وخاصة للجزء الشرقي منها.

4-منخفض حمص: يقع وسط سوريا ومع أن الاحتياطي المفترض لهذا الحوض يقدر بمائة مليون متر مكعب قابل للإنتاج، فلا يزال هذا الحوض غير مدروس بما فيه الكفاية.

II.2.1.2.4: الاحتياطي النفطي في سورية

يبلغ الاحتياطي الجيولوجي المؤكد في سورية حوالي 23,9 مليار برميل، حيث يتركز معظمه في الجهة الشمالية الشرقية للبلاد، ويتكون احتياطي المؤسسة العامة للنفط (G.P.C) من احتياطي الشركة السورية للنفط، واحتياطيات الشركات الأجنبية العاملة في سورية وأهمها الفرات ودير الزور، حيث يتوزع احتياطي الشركة السورية للنفط (S.P.C) الذي يعتبر من النفط الثقيل على حقول عديدة تمتد على مساحات جغرافية كبيرة، يقع معظمها في محافظة الحسكة، كحقول السويدية التي اكتشفت منذ العام 1968م ولا تزال قيد الإنتاج حتى اليوم، بالإضافة إلى حقول كراتشوك والرميلان، وكذلك حقول الجبسة والهول وتشرين وكبيبة، إضافة إلى حقول المنطقة الوسطى والتي تتوزع بشكل رئيسي بين محافظتي حمص والرققة (أهمها حقل الثورة النفطي)، بينما يعتبر احتياطي شركة الفرات للنفط من النفط الخفيف، ويتوزع بين حقول: عمر، التيم، سيجان، التت، العزبة، والمالح، وقد تم اكتشافها بين عامي 1984م و1992م، أما حقول شركة دير الزور للنفط والتي تحتوي أيضا على النفط الخفيف، فتتوزع بشكل رئيسي بين حقول عطا الله وجفرا والقاھر والمزرعة، حيث تم اكتشاف معظمها خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1990م و1994م.¹⁵⁹

الجدول رقم (30) مؤشرات احتياطي النفط السوري لعام 2005

المؤشر	القيمة (مليار برميل)
الاحتياطي الجيولوجي المؤكد	23,9
الاحتياطي القابل للإنتاج	6,8
الإنتاج التراكمي (من بداية الإنتاج)	3,8
الاحتياطي المتبقي والقابل للإنتاج	3

المصدر: أيوب عريش، زياد، "السياسات النفطية في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين، دمشق، 2007م.

وبحسب بيانات الجدول رقم (30) فإن الاحتياطي القابل للإنتاج يقدر بحوالي 6.8 مليار برميل، أنتج منه حتى عام 2005م 3.8 مليار برميل، وبقي الاحتياطي القابل للإنتاج حتى تاريخه حوالي 3 مليار برميل (حسب عرش)¹⁶⁰، بينما يؤكد تقرير الطاقة العالمية الذي تصدره شركة "BP" البريطانية، أن إنتاج سورية التراكمي من النفط تجاوز 4.3 مليار برميل بنهاية عام 2014م، مما يجعل الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج يقدر بحوالي 2.5 مليار برميل فقط.

وهنا تبرز التحديات الكبرى أمام الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج في سورية، حيث يبدو أنه في تناقص مستمر، الأمر الذي دعى وزارة النفط السورية لمواجهة احتمال نضوب الثروة النفطية مستقبلاً، فتم التعاقد مع عدد كبير من الشركات الأجنبية للاستكشاف في سورية مؤخراً، كما تم البدء بإنتاج النفط المدعم لزيادة مردود المكامن النفطية، إضافة إلى التوجه نحو الاستكشاف في المناطق البحرية الواعدة بالتعاون مع شركات النفط الأجنبية.

II.3.1.2.4: تكاليف استخراج النفط في سورية

تعتبر تكلفة استخراج وإنتاج النفط من أهم العوامل التي تزيد أو تقلل رغبة الشركات الأجنبية في دخول العقد النفطي، الأمر الذي يمنح الدولة المضيفة نقطة قوة في المفاوضات في حال وجود النفط قريباً من سطح الأرض، وسهولة استخراجه، وانخفاض تكاليف الاستكشاف والإنتاج، وهذا ما يفسر المنافسة الحادة بين الشركات الأجنبية للاستثمار في حقول النفط العراقية، والتي لا تتجاوز تكلفة إنتاج البرميل فيها 0,97 دولار للبرميل الواحد.¹⁶¹

أما في سورية فإن الأرقام الصادرة حول تكلفة إنتاج برميل النفط تختلف بين شركة وأخرى، فتكاليف الشركة السورية للنفط لا تتجاوز 2.5 دولار للبرميل الواحد، بينما تصل تكلفة استخراج برميل النفط في شركة الفرات للنفط إلى 7 دولارات، وفي شركة الكوكب تتراوح هذه التكلفة بين 4-6 دولار للبرميل الواحد، وبطبيعة الحال فإن التكاليف التي تعلنها الشركات العاملة لا تخلو من المبالغة والتضخيم، كون تلك الشركات تسعى لاسترداد تكاليفها بأقصر مدة ممكنة، حيث أن الشركة الأجنبية تحصل على مخصص استرداد التكلفة السنوي بحسب تكاليفها الفعلية، وضمن سقف محدد في العقد النفطي، ومن جهة أخرى لا تعكس تكلفة إنتاج البرميل في الشركة السورية للنفط التكلفة الحقيقية بدقة من منظور

¹⁶⁰ عرش، زياد أيوب، "السياسات النفطية في سورية"، مرجع سابق.

¹⁶¹ تتفاضل تكلفة استخراج وإنتاج النفط بين دولة وأخرى، ففي سيبيريا مثلاً تتجاوز تكلفة نقل البرميل الواحد من البئر إلى محطة التجميع أو انبوب النقل لوحدها 7 دولارات، وتبلغ تكلفة استخراج البرميل من نفط بحر الشمال حوالي 4 دولار، بينما لا تتجاوز تكلفة إنتاج البرميل الواحد في العراق 0.97 دولار، وبالتالي فإن تفاوت هذه التكاليف بين دولة وأخرى يلعب دوراً محورياً في توجه الشركات النفطية العالمية للاستثمار في منطقة دون أخرى.

الشركات الأجنبية، وذلك لاختلاف الطرق المحاسبية بين الشركات الأجنبية والشركة الوطنية، إلا أن هذه التكاليف تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما تم أخذ السعر المرتفع لبرميل النفط عالمياً، والذي وصل إلى 149 دولار للبرميل الواحد عام 2012م، ويوضح الجدول التالي بنود التكاليف الاستخراجية لشركة الكوكب للنفط على سبيل المثال:

جدول رقم (31) التكاليف السنوية الاجمالية في شركة الكوكب للنفط خلال العام 2011

1	التكاليف الثابتة	6106289 \$
1.1	Appraisal costs تكاليف تقييم وتخمين	926280 \$
1.1.1	3D Seismic مسح سايزمي	51132 \$
1.1.2	Drilling حفر	352790 \$
1.1.3	Study دراسات خزنه وجيولوجية	522358 \$
1.1.4	Mobilization تجهيزات الموقع	—
1.1.5	Database Project قاعدة بيانات	—
1.2	Development تطوير	4359864.6 \$
1.2.1	Facility معدات وتجهيزات	4359864.6 \$
1.3	Tangible For Drilling تكاليف الحفر الموجه (أفقي)	790214.25 \$
1.4	Fixed Assets أصول ثابتة	29930.2 \$
2	التكاليف التشغيلية	6389514.6 \$
2.1	Production تكاليف انتاج	4427476 \$
2.1.1	Production Materials & Equipment مواد ومعدات	647034.2 \$
2.1.2	Production Expenses نفقات انتاج	1635231.5 \$
2.1.3	Support cost دعم فني	2054996.3 \$
2.1.4	Work over إصلاح آبار	90214 \$
2.2	G&A expenses تكاليف ادارية ومكتبية	1375924 \$
2.3	Financial Expenses نفقات مالية	15523.54 \$
2.4	Continuing Contractor Costs تكاليف متابعة تنفيذ	318456.32 \$
2.5	CNPCIO Overhead مصاريف مندوبي ومفتشي الشركة	252134.86 \$
	التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف التشغيلية	10495803 \$
	كمية الانتاج المسلم بالبرميل	1950000 برميل \$
	كلفة انتاج برميل النفط = التكاليف الكلية/الانتاج بالبرميل	5.3 \$

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على أرقام تقريبية من شركة الكوكب للنفط - المديرية المالية.

II.2.2.4: سعر النفط العالمي

تلعب أسعار النفط العالمية دوراً هاماً في زيادة أو تقليل رغبة الشركات النفطية في توسيع استثماراتها نحو الخارج، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على مدى اهتمامها بتوقيع عقود نفطية جديدة¹⁶²،

شهدت أسعار النفط العالمية تدهوراً واضحاً منذ مطلع العام 2014، حيث هبط سعر البرميل إلى ما دون 60 دولاراً خلال الأشهر الأولى من العام ذاته، بعد أن بقي فوق سقف الـ 100 دولار لعدة سنوات سابقة، وعلى الرغم من التوقعات المتضاربة حول مستقبل أسعار النفط في المدى المتوسط، إلا أن الآثار السلبية التي تركتها أزمة انخفاض سعر النفط على حجم الاستثمارات الخارجية، تحتاج إلى عدة سنوات للتعافي منها، حيث لجأت عدة شركات نفطية كبرى إلى بيع أصول تملكها بقيمة عشرات

من هنا ينبغي على المفاوض الوطني أن يراعي مستوى السعر العالمي للنفط عند رسم السياسة النفطية لمرحلة محددة، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج في المناطق المعروضة¹⁶³، وبالتالي فإن سياسة الشدة تكون ممكنة عند تحسن أسعار النفط، وسياسة التراخي مع الشركات الأجنبية تصبح ضرورية عند تراجع سعر النفط عن مستويات محددة.¹⁶⁴

انطلاقاً من واقع أزمة أسعار النفط الأخيرة، وتداعياتها السلبية على أرباح شركات النفط الأجنبية، فقد يكون من المطلوب اتباع سياسة أقل شدة من جانب الدول المضيفة، تجاه الشركات الأجنبية، وبالتالي لا بد للمفاوض السوري من أخذ هذا الجانب في الاعتبار في العقود النفطية خلال هذه المرحلة.

3.2.4.II: الميزان التجاري السوري

يعتبر واقع الميزان التجاري ونسبة المستوردات من العوامل الرئيسية التي تحدد السياسة النفطية لسورية، حيث تميل للرخاء عند ارتفاع نسبة المستوردات وازدياد العجز في الميزان التجاري، بينما لا يكون هناك ضيق في التشدد عند تحسن الميزان التجاري وانخفاض نسبة المستوردات، وقد أكدت دراسة حديثة أصدرتها الهيئة العامة لترويج وتنمية الصادرات السورية، استمرار العجز في الميزان التجاري السوري طيلة خمس سنوات الأخيرة، وذلك بفعل أثر الأزمة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، ففي عام 2011 قاربت الصادرات السورية قيمة 7,94 مليارات دولار، لكنها انخفضت عام 2012 بنسبة 37.6%، لتصل قيمتها إلى حوالي 2,1 مليار دولار جراء العقوبات الاقتصادية، أما عام 2013 تراجعت الصادرات السورية لتصل إلى 1.18 مليار ليرة، بنسبة تراجع 42.9% عن عام 2012، بينما قدرت الصادرات السورية عام 2014 بحوالي 1.3 مليار ليرة، بنمو طفيف بلغ 8% عن عام 2013.¹⁶⁵

وفي عام 2012 تراجعت مستورداتنا كثيراً بنسبة انخفاض بلغت 56,3% عن عام 2011، بسبب العقوبات الاقتصادية وانخفاض الطلب المحلي، كما استمر تراجع المستوردات عام 2013 لتصل إلى

مليارات الدولارات الأمريكية، حيث باعت الشقيقات السبع الكبرى عالمياً أصولاً بقيمة 150 مليار دولار بين عامي 2010-2014م، نتيجة العجز الذي طال معظم هذه الشركات.

¹⁶³ من الجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري الأميركي يتطلب سعر 80 دولار للبرميل ليكون مجدياً، نظراً لارتفاع تكاليف إنتاجه، حيث توقف إنتاجه خلال عام 2014م نتيجة تدهور سعر النفط العالمي دون هذا المستوى.

¹⁶⁴ وزارة النفط والثروة المعدنية، -11-365-oilproduct23/index.php/worldnews/mopmr.gov.sy http:// 2014.html

¹⁶⁵ وهو أول نمو للصادرات السورية بعد دخول البلاد في أزمتها، بالمقابل شهدت المستوردات ارتفاعاً ملحوظاً عام 2010 حيث بلغت قيمتها 17,73 مليار دولار، بارتفاع نسبته 13.7% عن عام 2009، كما أظهرت الإحصاءات انخفاضاً في قيمة المستوردات عام 2011 بعد أن بلغت قيمتها 17.15 مليار دولار، بنسبة انخفاض بلغت 3.2% عن عام 2010، لكن هذه النسبة تبقى قليلة مقارنة مع نسبة انخفاض الصادرات في نفس الفترة والتي بلغت 9,4%، وبالتالي زيادة فجوة العجز في الميزان التجاري.

5.86 مليارات دولار، بنسبة انخفاض بلغت 21,9% عن عام 2012، واستمر التراجع في عام 2014 لتصل إلى 4.5 مليارات دولار.¹⁶⁶

أمام واقع العجز المستمر في الميزان التجاري وارتفاع نسبة المستوردات على حساب الصادرات، تبرز الحاجة الملحة لتمويل المستوردات ومستلزمات التصنيع بالقطع الأجنبي، من هنا فليست سورية في وضع يسمح لها بالتشدد مع الشركات النفطية الأجنبية، نظراً لأهمية استثماراتها في تمويل سورية بالقطع الأجنبي في هذه المرحلة.

II.4.2.4: تمويل إعادة الإعمار

لا تزال الأرقام التي تتكهن بتكلفة إعادة الإعمار في سورية تتضارب بين جهة وأخرى، حيث أن مسألة تقدير هذه التكلفة تتسم بصعوبة بالغة في هذه المرحلة، إضافة إلى كون الأرقام الحقيقية للأضرار في تغير وتزايد مستمر نتيجة استمرار الحرب على سورية،¹⁶⁷ إلا أنه وبغض النظر عن دقة الأرقام المتوقعة، فإنها تفوق إمكانيات الاقتصاد السوري في وضعه الحالي بعدة أضعاف، وتضعه أمام تحديات عديدة في تمويل عملية إعادة الإعمار أهمها:¹⁶⁸

- 1- الندرة النسبية والمطلقة لرؤوس الأموال الوطنية الموجودة بالداخل بالمقارنة مع الحد الأدنى اللازم والضروري لعملية إعادة الإعمار، وضعف القطاع المصرفي المحلي.
- 2- التمويل يجب أن يكون بالقطع الأجنبي، لتأمين مستلزمات إعادة الإعمار عن طريق الاستيراد، في وقت يُعد فيه القطع نادراً نسبياً بسبب العجز المزمن بالميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- 3- إن القطاعات الاقتصادية الأكثر عوياً في تأمين القطع الأجنبي، هي القطاعات الأكثر تضرراً جزاء الأزمة، وأهمها السياحة والنفط والصادرات الزراعية.
- 4- فيما يتعلق برؤوس الأموال السورية الموجودة أصلاً في الخارج لا تتعدى قيمتها الإجمالية مبلغ 130 مليار \$، ومعظمها موظف منذ سنوات ولا يُتوقع أن تعود بسهولة وسرعة إلى القطر. ، أما الأموال المهربة خلال الأزمة فإن جزءاً هاماً منه قد تآكل في تغطية نفقات الإقامة في الخارج، وما تبقى منها لن يعود بسهولة قبل تعافي سورية من الأزمة تماماً.
- 5- فيما يتعلق برأس المال الأجنبي "الخاص"، فهو [جبان] ، كما الأمر دائماً، ويتخذ قراره عادةً بدخول بلد ما، بعد التأكد استقرار الوضع الأمني بشكل تام وقطعي.

¹⁶⁶ <http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/331263> صحيفة تشرين، دراسة رسمية لهيئة ترويج وتنمية

الصادرات السورية، 1. 1. 2015.

¹⁶⁷ نشرت وسائل الاعلام تقريراً للأمم المتحدة منتصف العام 2014 تبين فيه أن تكلفة إعادة الإعمار في سورية قد تتجاوز 165 مليار دولار، في حين قدر البنك الدولي هذه الكلفة بـ 200 مليار دولار للفترة ذاتها، بينما تدنت تقديرات خبراء مستقلين إلى حوالي 80 مليار دولار، ووفق توقعات غير منشورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا "إسكوا" فإن التكلفة تصل إلى 140 مليار دولار،¹⁶⁷ ومن المؤكد أن هذه الأرقام قد ازدادت بشكل كبير خلال العام الحالي.

¹⁶⁸ <http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/331263> صحيفة تشرين، مرجع سابق.

6- تحديات الحصار والعقوبات على الشعب والدولة السورية، بما في ذلك الاستثمارات والتمويل. وبالمجمل فإن مرحلة إعادة الإعمار وما تحتاجه من تمويل بالقطع الأجنبي، تجعل من قطاع النفط بما يمكن أن يحققه من موارد بالعملة الصعبة، أحد مصادر التمويل الرئيسية.

3.4.II: خلاصة

تمتلك سوريا في قطاعها النفطي الكثير من المزايا التي تعزز قوتها التفاوضية، أهمها المزايا الجيولوجية التي تتعلق بحقولها المنتجة والواعدة، وما تحمله من فرص وامكانيات واسعة امام الشركات الأجنبية، خاصة مع وجود احتياطي نفطي جيد ودراسات جيولوجية كثيرة من قبل الشركات الأجنبية التي عملت في سورية سابقا، إضافة إلى التكاليف المنخفضة نسبيا لاستخراج النفط في سوريا، والخبرة الطويلة لدى الجانب السوري في مجال الصناعة النفطية، ناهيك عن الحقول البحرية في مياهها الإقليمية، والتي يبدو أنها مثار اهتمام شركات النفط العالمية بشكل جدي.

إلا أن المفاوض السوري من جهة أخرى ليس في وضع يسمح له بالتشدد تجاه الشركات الأجنبية، لأسباب كثيرة يتعلق معظمها بواقع الأزمة في سورية، وما تحمله من ارتفاع عامل المخاطرة، والعقوبات الاقتصادية الأوروبية المفروضة على البلاد، والعجز المستمر في الميزان التجاري السوري، إضافة إلى التدمير الذي تعرض له قطاع النفط السوري كغيره من باقي مفاصل الاقتصاد الأخرى، والتكلفة الباهظة التي تحتاجها مرحلة إعادة الإعمار، دون أن ننسى العوامل المتعلقة بالشركات الأجنبية ذاتها، حيث تحمل إمكانات تكنولوجية وتمويلية ضخمة، تمثل عامل تفوق على الدول المضيفة، ومن جهة أخرى فقد تكون الشركات النفطية العالمية أكثر حذرا وانتقائية في استثماراتها الخارجية في هذه الفترة، نتيجة أزمة هبوط سعر النفط وما أفرزه من خسائر كبيرة لدى تلك الشركات، وبالتالي فقد يكون هناك ضرورة لاتباع سياسة أقل تشددا تجاه شركات النفط الأجنبية في العقود الموقعة خلال هذه المرحلة، ومحاولة الاستفادة من تلك الشركات بما تحمله من إمكانات تكنولوجية وتمويلية ضخمة، في إعادة إعمار القطاع النفطي والقطاعات الأخرى عموما في سورية.

خلاصة الفصل الثاني

تمحور الهدف الأساسي في هذا الفصل حول تحليل أهم الجوانب المتعلقة باستثمار النفط في سورية وواقع قطاعها النفطي بشكل عام، حيث تم تقديم لمحة عامة عن نشأة وتطور قطاع النفط في سورية وبعض مؤشرات النفطية كالإنتاج والاحتياطي، وواقع هذا القطاع في ظل الأزمة مع استقرار آفاق ومستقبل هذا القطاع بعد انتهاء الأزمة، بالإضافة إلى دراسة دور النفط ومكانته في الاقتصاد السوري، كذلك تم البحث في دور الشركات الأجنبية في تأسيس وتطوير استثمار النفط في سورية منذ مراحلها الأولى وحتى اليوم، مع التطرق لأهم خصائص عقود النفط الموقعة مع تلك الشركات، وتم أخيراً البحث في القوة التفاوضية والمزايا التي يتمتع بها الجانب السوري تجاه شركات النفط الأجنبية، وفيما يلي أهم النتائج التي تم استخلاصها من هذا الفصل:

- اعتمدت سورية نهج الاستثمار الذاتي للثروة النفطية منذ بداية الإنتاج عام 1968م، إلا أن ذلك لم يقف حائلاً دون الشراكة والتعاون مع الشركات الأجنبية التي كان لها دور بارز في تأسيس وتطوير قطاع النفط السوري، بما تملكه من قدرات تمويلية وتكنولوجية هائلة.
- يحتل النفط مكاناً هاماً في الاقتصاد السوري، حيث يعتبر من أهم السلع الاستراتيجية، ومن أهم مصادر الإيرادات الحكومية، إضافة إلى مساهمته الهامة في الناتج المحلي الإجمالي، ويستحوذ على جزء كبير من الصادرات، كما يساهم بتخفيض العجز شبه الدائم في الميزانية السورية.
- معظم عقود النفط في سورية هي عقود مشاركة بالإنتاج، ويطلق عليها في سورية "عقود خدمة".
- تراوحت سياسة الحكومة السورية تجاه الشركات الأجنبية تاريخياً بين "الشدة" و"التراخي"، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية في كل مرحلة، ويبدو أن الظروف الراهنة التي تمر بها سورية، لا تسمح بالتشدد كثيراً تجاه الشركات الأجنبية في عقود المرحلة المقبلة.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية

مقدمة الفصل

المبحث الأول: مجتمع وإطار وبيانات الدراسة

المبحث الثاني: نموذج الدراسة

المبحث الثالث: تحليل نتائج النموذج

خلاصة الفصل الثالث

مقدمة الفصل

تبين من خلال مناقشة الجوانب والشروط المالية للعقود النفطية في الفصل الأول من هذا البحث بأنها تشكل العمود الفقري لأي عقد نفطي، وتحدد كيفية تدفق الإيرادات وتوزيع التكاليف بين طرفي العقد، وأن أي تغير في العوامل الاقتصادية المؤثرة في العقد النفطي سواء كانت خارجية تتعلق بالبيئة الاقتصادية عموماً، أو داخلية ترتبط بالنظام المالي للعقد النفطي، سيكون له أثر مقابل على ربحية العقد، ونصيب كل من الحكومة والمقاول في الأرباح، وبالتالي فإن معرفة أثر تلك المتغيرات والعوامل الاقتصادية وخاصة ما يدخل منها في النظام المالي للعقد، أمر بالغ الأهمية بالنسبة للحكومة والشركة الأجنبية عند الدخول في المفاوضات، والتي يكون محورها الأساسي هو النظام المالي للعقد، والذي يجب أن يحقق أعلى المنافع الممكنة للطرفين في ظروف اقتصادية محددة.

يهدف هذا الفصل إلى إجراء دراسة تطبيقية على إحدى عقود الخدمة النفطية في سورية، بغرض تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات الربحية الاقتصادية لكل من الحكومة السورية والمقاول الأجنبي (كمتغيرات تابعة) والمتغيرات الاقتصادية (كمتغيرات مستقلة)، حيث أن مؤشرات الربحية المدروسة هي عبارة عن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، ومعدل العائد الداخلي للمشروع، أما المتغيرات الاقتصادية المستقلة فهي عبارة عن سعر النفط، والإتاوة، والضريبة، ونسبة المخصص السنوي لاسترداد التكاليف، وحصة الحكومة من نفط الربح، وسعر الخصم وغيرها من الشروط الاقتصادية التي تؤثر في العقد، وسيتم تقدير النموذج الإحصائي المناسب لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المدروسة باستخدام طرق وأدوات التحليل المالي والنماذج الإحصائية المعروفة كالانحدار الجزئي والمتعدد وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج.

يمكن أن يعطي النموذج المقدر مؤشراً حول كيفية وحجم التغير الذي سوف يطال أرباح كل من المقاول والحكومة عند تغير أي من الشروط المالية ونسب التقاسم في العقد النفطي ضمن ظروف اقتصادية معينة، وبالتالي يساعد في تحسين النظام المالي الحالي للعقود النفطية في سورية وتطوير تلك العقود بما يساهم في تحسين إيرادات ومنافع الحكومة منها وابقائها مقبولة وجاذبة في نفس الوقت للشركات الأجنبية التي ترغب بالاستثمار في قطاع النفط السوري.

المبحث الأول

مجتمع وإطار ومتغيرات الدراسة

III. 1.0: مجتمع الدراسة

لم يعتمد الباحث أسلوب العينة بل استخدم كامل البيانات الثانوية الواردة في البيانات التاريخية للشركة المدروسة، وذلك لصغر حجم المجتمع وإمكانية الوصول إلى كامل البيانات التي يحتاجها، مما يمكنه بالتالي من الوصول إلى أكبر دقة ممكنة في استخراج النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

III. 2.0: الإطار الزمني والمكاني للدراسة

إن الإطار المكاني للدراسة يتمثل في حقول شركة دير الزور للنفط، وهي نموذج من إحدى شركات عقود الخدمة النفطية العاملة في سورية، بينما تمتد فترة الدراسة من عام 1988م وحتى عام 2011م، ويعود سبب اختيار هذه الشركة دون غيرها كونها من أقدم وأشهر الشركات العاملة في سورية بعد شركة الفرات للنفط، وتتوافر فيها بيانات لأكثر من 20 عاما، وهي مدة معظم العقود النفطية في سورية، وبالتالي يمكن اعتبار الفترة المدروسة تمثل كامل مدة العقد موضوع الدراسة، كما أننا لم نقوم باختيار شركة الفرات للنفط بغرض تبسيط الدراسة، كون شركة الفرات تشمل عدة عقود مختلفة وبفترات زمنية وشروط عقدية مختلفة.

III. 3.0: متغيرات الدراسة

تقوم دراستنا التطبيقية على تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية في العقود النفطية، ويظهر هذا الأثر في العقود النفطية من خلال تغير الربحية الاقتصادية لكل من طرفي العقد مع تغير الشروط والعوامل الاقتصادية التي يتم تنفيذ العقد في ظلها، سواء كانت تلك العوامل خارجية ومرتبطة بظروف السوق، أو داخلية وتتمثل في الشروط العقدية حيث يتم تحديدها من قبل الطرفين المتعاقدين خلال المفاوضات، ومن هذا المنطلق فإن المتغيرات التابعة في دراستنا ستكون ممثلة بمقاييس الربحية الاقتصادية التي تستخدم في التحليل الاقتصادي عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وهي عبارة عن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، ومعدل العائد الداخلي للمشروع، أما المتغيرات المستقلة فهي عبارة عن سعر النفط، والإتاوة، والضريبة، ونسبة المخصص السنوي لاسترداد التكاليف، وحصة الحكومة من نفط الربح، وسعر الخصم وغيرها من الشروط الاقتصادية التي تؤثر في العقد.

III. 1.3.0: المتغيرات التابعة

إن المتغيرات التابعة في هذه الدراسة هي مقاييس الربحية الاقتصادية للمشروع، وأهمها:

III.1.1.3.0: صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول (NPVC)

وهي عبارة عن صافي التدفقات النقدية التي يحصل عليها المقاول خلال مدة الاستثمار بقيمتها الحالية، ويتم حساب صافي التدفقات النقدية للمقاول بطرح التدفقات النقدية الخارجة من التدفقات النقدية الداخلة، حيث تشكل الإيرادات الاجمالية (كمية الانتاج الاجمالي * السعر) التدفقات النقدية الداخلة، بينما تكون عناصر التدفقات النقدية الخارجة هي: (الإتاوة، التكاليف الاجمالية، ضريبة الدخل، حصة الحكومة من نفط الربح)، أي أنها عبارة عن صافي حصة المقاول من الإيرادات السنوية بقيمتها الحالية، ويتم حسابها بالمعادلة التالية:

$$NPVC = \sum_{t=1}^k \left(\frac{CT_t}{(1+D^c)^{t-1}} \right)$$

D^c : سعر الخصم للمقاول الأجنبي

CT_t : صافي التدفقات النقدية السنوية التي يحصل عليها المقاول

k : مدة العقد

III.2.1.3.0: صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة (NPVG)

وهي عبارة عن صافي المتحصلات النقدية التي تحصل عليها الحكومة خلال مدة الاستثمار بقيمتها الحالية، وتشمل تلك المتحصلات: الإتاوة، ضريبة الدخل، المكافآت، حصة الحكومة من نفط (الربح...)، وتحسب بالمعادلة التالية:

$$NPVG = \sum_{t=1}^k \left(\frac{GT_t}{(1+D^g)^{t-1}} \right)$$

D^g : سعر خصم الحكومة

GT_t : المتحصلات النقدية السنوية للحكومة

III.3.1.3.0: معدل العائد الداخلي على الاستثمار (IRR)

هو سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول (المستثمر) تساوي الصفر، أي أنه سعر الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية لإجمالي الإيرادات مع القيمة الحالية لإجمالي التكاليف، وبالتالي عند دراسة جدوى الاستثمار يجب أن يكون معدل العائد على الاستثمار أكبر من معدل العائد الداخلي ليعتبر الاستثمار مجدياً، ويحسب بتطبيق الدالة (Function) الخاصة به في برنامج اكسل.

III.2.3.0: المتغيرات المستقلة

هناك نوعين مختلفين من المتغيرات المستقلة التي تؤثر في العقد النفطي خلال مرحلة سريانه وتنفيذه، فمنها ما هو متغير خارجي بالنسبة للمتعاقدين لا يمكن السيطرة عليه والتحكم به، ومنها

متغيرات داخلية يمكن تغييرها والتحكم بها من خلال الشروط العقدية والمفاوضات وفي ظل ظروف اقتصادية محددة، ويعتبر سعر برميل النفط (P) وسعر الخصم (D) من أهم المتغيرات الخارجية المؤثرة في ربحية العقد النفطي، كونها تخضع للظروف الاقتصادية والسياسية بشكل عام ولا يمكن تغييرها أو السيطرة عليها من قبل أطراف العقد، حيث سنقوم بإدخاله في نموذج الدراسة وإهمال باقي المتغيرات الخارجية الأخرى بغرض تبسيط البحث، أما المتغيرات الداخلية الكثيرة والمتداخلة فسنختار مجموعة محددة منها لإدخالها في النموذج، وهي الشروط العقدية والمتغيرات التي تدخل في المفاوضات بين الحكومة والمقاول الأجنبي، وبالتالي فهي الأهم في هذه الدراسة:

1.2.3.0.III: المتغيرات المستقلة الخارجية

1.1.2.3.0.III: سعر برميل النفط (P)

يعتبر سعر برميل النفط من المتغيرات المستقلة الخارجية بالنسبة للعقد النفطي، كونه يخضع لظروف اقتصادية وسياسية خارج سيطرة المتعاقدين، ومن البديهي أن يكون تأثيره طردياً على إيرادات كل من طرفي العقد، حيث تدخل تنبؤات أسعار النفط المستقبلية في اعتبارات المقاول والحكومة عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لأي عقد جديد، وتؤثر بشكل كبير في مسار المفاوضات العقدية، إلا أنه ونظراً لصعوبة ضبط مجال تغير سعر النفط بسبب تداخل وتعقيد العوامل المؤثرة فيه، فإننا سنقوم بتثبيت قيمته وتقدير النموذج بمعزل عن أثر تغيرات أسعار النفط.

2.1.2.3.0.III: سعر الخصم (D)

يستخدم سعر الخصم في حساب القيمة الحالية لصافي الإيرادات السنوية، وهو يعبر بشكل أساسي عن القيمة الزمنية للنقود، كما أنه يعكس مستوى المخاطرة المتوقعة بالنسبة للمستثمر، وهنا يجب التمييز بين سعرين مختلفين للخصم:

- سعر خصم المقاول (D^c): وهو سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية لصافي الإيرادات السنوية التي يحصل عليها المقاول من العقد النفطي.
- سعر خصم الحكومة (D^g): وهو سعر الخصم الذي تحسب على أساسه القيمة الحالية لصافي الإيرادات السنوية للحكومة من العقد النفطي.

ويشير Kaiser&Pulsipher(2004) بأن سعر خصم المقابل ينبغي أن يكون أعلى من سعر خصم الحكومة نظراً لوجود عامل المخاطرة في عقود المشاركة بالإنتاج، واستند إلى تقدير البنك الدولي لسعر خصم المقابل (15%) و سعر خصم الحكومة ب(12%)¹⁶⁹.

III.2.2.3.0: المتغيرات المستقلة الداخلية

III.2.2.3.0.1: إتاوة الحكومة (R)

وهي عبارة عن نسبة مئوية محددة من حق الحكومة يتم اقتطاعها من الإنتاج الإجمالي (من رأس البئر)، ويتم تحديدها في العقد بموجب المفاوضات، وقد تراوحت نسبتها تاريخياً في عقود النفط في سورية بين (7%-16%) وذلك حسب أهمية كل عقد، إلا أن نسبتها في غالبية العقود الموقعة منذ التسعينات حوالي 12,5%.

III.2.2.3.0.2: نفط التكلفة (CR)

وهو عبارة عن نسبة مئوية محددة في العقد يتم اقتطاعها من الإنتاج الإجمالي بعد حسم إتاوة الحكومة (R)، ويتم تخصيصها لتغطية تكاليف المقابل المستحقة الاسترداد خلال السنة، وفي حال كانت حصة نفط التكلفة أكبر من التكاليف المستردة فعلاً فإن الفائض يعالج بإحدى طريقتين: إما أن يعود بكامله للحكومة، أو يتم تقاسمه بين الحكومة والمقابل بنفس نسب تقاسم نفط الربح. أما في حال كان مخصص استرداد التكلفة أقل من التكاليف المطلوب استردادها من قبل المقابل، فإن العجز يتم تدويره إلى السنة اللاحقة، ليتم استرداده من حصة نفط التكلفة خلال السنة التالية، وعادة ما تتراوح نسبة استرداد التكاليف في عقود النفط السورية ما بين (20%-50%).

III.2.2.3.0.3: فترة الاسترداد (PBP)

ويقصد بها عدد السنوات التي يسترد خلالها المقابل تكاليفه الاستثمارية التي أنفقها (CAPEX) حيث تسترد تلك التكاليف على شكل أقساط سنوية متساوية حسب فترة الاسترداد، بينما تسترد التكاليف التشغيلية (OPEX) مباشرة في نفس سنة انفاقها، وتتراوح فترة الاسترداد في عقود النفط السورية ما بين (3-5) سنوات، حيث تعتبر التكاليف التي ينفقها المقابل بمثابة قرض قصير الأجل بدون فوائد يسترد من قيمة الإنتاج على شكل أقساط سنوية.

¹⁶⁹ أكد لنا أحد أعضاء لجنة المفاوضات في وزارة النفط السورية (ت.الصالح) المكلف بالتفاوض مع الفريق الإيراني حول إنشاء مصفاة نفط في سورية، بأن سعر الخصم كان أحد أهم أسباب فشل توقيع العقد، حيث طلبت الحكومة سعر خصم 12% للمقابل بينما أصر الفريق الإيراني على سعر خصم 15%.

III.4.2.2.3.0: حصة الحكومة من نفط الربح (PO/G)

بعد حسم قيمة إتاوة الحكومة من الإنتاج الإجمالي، واقتطاع نسبة استرداد التكاليف من النفط بعد الإتاوة، يتم تقاسم الكمية المتبقية من النفط والتي تسمى "نفط الربح" (PO) بين المقاول والحكومة بنسب محددة مسبقا في العقد، حيث تسمى حصة الحكومة من نفط الربح (PO/G)، وتسمى حصة المقاول من نفط الربح (PO/C)، وعادة ما تتراوح حصة الحكومة من نفط الربح في العقود السورية بين (60%-90%).

المبحث الثاني

نموذج الدراسة

III.1.1: تمهيد

إن النموذج المستخدم في دراستنا لتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية المختلفة على العقود النفطية هو نموذج الانحدار الخطي الجزئي وكذلك المتعدد، مع الاعتماد على أدوات التحليل المالي المتمثلة في مقاييس ومؤشرات الربحية الاقتصادية بشكل أساسي، وهو النموذج الذي استخدمه Slade(1984)، وكذلك Broadway & Flatters(1993)، واستخدمه Kaiser&Pulsipher(2004). يهدف النموذج إلى تحليل سلوك المستثمر في تعظيم الربح في ظل النظام المالي و الظروف الاقتصادية التي تحكم عمل المشروع، حيث يقوم النموذج على الدمج ما بين استخدام التحليل المالي للتدفقات النقدية باستخدام طريقة صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، وكذلك استخدام أسلوب تحليل الانحدار بغرض التنبؤ بتأثير المتغيرات الاقتصادية عموما والمالية خصوصا على ربحية المشروع، حيث اصطلح على تسمية هذا النموذج الدراسي (meta-modelling)، حيث تقوم على استخدام طرق التحليل المالي كخطوة وسيطة لحساب البيانات التي يتم تحليلها بطريقة الانحدار الجزئي أو المتعدد.

وسنعمد في هذا القسم التطبيقي من البحث على تطبيق النموذج على إحدى عقود الخدمة النفطية في سوريا، والتي تعمل في مجال التنقيب عن النفط والغاز واستخراجه، حيث يتم تسويق وبيع جميع انتاج الشركة بشكل كامل ولا يتم تخزينه لفترات لاحقة، أي أن العوائد الاجمالية للشركة تساوي قيمة كامل الانتاج بالسعر السوقي خلال فترة الاستثمار، إلا أن هذه العوائد لا تشكل أرباح الشركة الصافية، حيث تلتزم الشركة بدفع نسبة معينة من عوائدها الاجمالية على شكل إتاوة للحكومة، وكذلك تخضع أرباحها بعد خصم التكاليف إلى ضريبة دخل وفق القوانين الضريبية المعمول بها، وتشمل التكاليف التي تقوم الشركة بدفعها تكاليف ثابتة وتكاليف تشغيلية، وبالتالي يكون صافي إيرادات الشركة:

$$NCF_t = GR_t - R_t - TC_t - T_t$$

تسعى الشركة إلى تعظيم القيمة الحالية لصافي إيراداتها عند سعر خصم معين يعبر عن تكلفة مواردها المالية:

$$\text{Max} \sum_{t=1}^K \frac{NCF_t}{(1+D)^{t-1}}$$

ومن هذا المنطلق سنحاول تحليل العوامل التي تؤثر على ربحية الشركة، وكذلك تحليل تأثيرها على ربحية كل من المقاول والحكومة على حدى، حيث أن هدف تعظيم ربحية الشركة هو هدف مشترك لكل من طرفي العقد، بينما يسعى كل من الحكومة والمقاول الأجنبي لتعظيم قيمة متحصلاته النقدية الصافية من العقد، وبالتالي فإن النظام المالي الأمثل في العقد بالنسبة للحكومة هو الذي يحقق لها أعلى ربحية ممكنة مع مراعاة الحفاظ على جاذبيته بالنسبة للشريك الأجنبي، ولغرض التحليل سنقوم ببناء نموذج تحليل الانحدار بالاعتماد على بيانات وسيطة هي مقاييس الربحية الاقتصادية كمتغيرات تابعة من جهة، والمتغيرات الاقتصادية المستقلة المؤثرة فيها من جهة أخرى.

III. 2.1: تحليل الربحية الاقتصادية في عقود تقاسم الإنتاج

يهتم أي مستثمر عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لأي مشروع بشكل أساسي بتقدير الربحية التي سيحققها طيلة فترة الاستثمار، ولتقدير الربحية المتوقعة من الاستثمار لا بد من تحليل صافي التدفقات النقدية المحققة خلال مدة الاستثمار، وتعتبر طريقة صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية وطريقة معدل العائد الداخلي على الاستثمار، من الأدوات الأكثر استخداماً في التحليل المالي عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

إن صافي التدفقات النقدية المحققة من الاستثمار في إنتاج النفط من حقل معين f خلال سنة مالية معينة t هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية المحققة GR_t (التدفقات النقدية الداخلة) والنفقات الإجمالية GE_t (التدفقات النقدية الخارجة)، ويتم حساب صافي التدفقات النقدية السنوية للمشروع NCF_t بالمعادلة التالية:

$$(1) \quad NCF_t = GR_t - GE_t$$

وفي عقود تقاسم الإنتاج تعبر المعادلة السابقة عن صافي الربح الخاضع للتقاسم بين الحكومة والمقاول الأجنبي، ويمكن حساب حدي المعادلة السابقة بالمعادلات الفرعية التالية:¹⁷⁰

$$GR_t = {}^o g_t {}^o P_t {}^o Q_t + {}^g g_t {}^g P_t {}^g Q_t$$

GR_t : الإيرادات الإجمالية خلال سنة معينة t

${}^o g_t {}^o P_t$: معامل خاص بطبيعة الهيدروكربون ويعتمد على درجة API والمحتوى الكبريتي

${}^o P_t {}^g P_t$: أسعار كل من النفط والغاز في السوق

${}^o Q_t, {}^g Q_t$: كميات إنتاج كل من النفط والغاز خلال العام

وبما أن العقود التي ندرسها هي عقود نفطية، وحالتنا الدراسية هي عبارة عن عقد لإنتاج النفط بشكل رئيسي، والغاز الذي يتم انتاجه إلى جانب النفط غير تجاري ويتم في الغالب حرقه أو استخدامه في عمليات الانتاج، لذلك سنقوم بإهمال الحد الثاني من المعادلة السابقة بمعنى اعتبار الحقل ينتج النفط فقط، كما يمكن اعتبار قيمة معامل التحويل مساوية الواحد الصحيح وذلك بغرض تبسيط الدراسة وبالتالي تصبح المعادلة على الشكل:

$$(2) GR_t = {}^0P_t {}^0Q_t$$

أما النفقات الاجمالية خلال السنة فتعطى بالمعادلة التالية:

$$(3) GE_t = ROY_t + CAPEX_t + OPEX_t + TAX_t$$

GE_t : النفقات الاجمالية خلال السنة

ROY_t : قيمة اتاوة الحكومة الاجمالية خلال السنة

$CAPEX_t$: اجمالي النفقات الرأسمالية خلال السنة

$OPEX_t$: اجمالي النفقات التشغيلية خلال السنة

TAX_t : اجمالي الضرائب المدفوعة خلال السنة

من خلال المعادلات (1) و (2) و (3):

$$(4) NCF_t = {}^0P_t {}^0Q_t - ROY_t - CAPEX_t - OPEX_t - TAX_t$$

إن المعادلة (4) تعبر عن صافي التدفقات النقدية الداخلة إلى المشروع خلال سنة معينة t دون الأخذ في الاعتبار القيمة الحالية للنقود، ولحساب صافي القيمة الحالية لكافة التدفقات النقدية خلال فترة الاستثمار نستخدم المعادلة التالية:

$$NPV = \sum_{t=1}^k \left(\frac{NCF_t}{(1+D)^{t-1}} \right)$$

k : مدة العقد

ويتم حساب معدل العائد الداخلي عن طريق المعادلة التالية:

$$IRR = \{D \mid NPV=0\}$$

حيث D هي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي عوائد الاستثمار مساوية للصفر، وهو بالإضافة إلى مقياس صافي القيمة الحالية السابق يعتبر من المقاييس المستخدمة في تقييم ربحية المشروع عند اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وبما أن الاستثمار بكامله يتم من قبل المقاول الأجنبي في ظل عقود المشاركة بالإنتاج، أي أن الحكومة لا تشارك في تمويل الاستثمار، ويتولى المقاول الأجنبي دفع كافة التكاليف الاستثمارية، وبالتالي تعتبر حصة الحكومة من نفط الربح PO/G عبارة عن تدفقات نقدية سالبة بالنسبة للمستثمر، وبحسب معدل العائد الداخلي على الاستثمار على الشكل التالي:

$$IRR = \{D \mid NPVC=0\}$$

D : هي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي عوائد إيرادات المقاول مساوية للصفر.

أما المتحصلات النقدية السنوية التي يحصل عليها المقاول الأجنبي من الاستثمار تحسب كما يلي:

$$CT_t = {}^oP_t {}^oQ_t - ROY_t - TC_t - PO \backslash G_t - TAX_t$$

ووفقا للعقود النفطية في سورية فإن المؤسسة العامة للنفط تتولى دفع ضريبة الدخل نيابة عن المقاول الأجنبي وذلك من حصتها من نفط الريح، أي إن عقود النفط في سورية تعفي المقاول الأجنبي من دفع ضريبة الدخل، حيث تقتطع الضريبة من حصة المؤسسة العامة للنفط (الجانب الوطني) في نفط الريح وتدفع للحكومة، وبما أن المؤسسة العامة للنفط والحكومة تمثلان طرفا واحدا في العقد، أي أن الضريبة تقتطع من حصة الحكومة وتدفع للحكومة، ويكون حساب الضريبة على الشكل التالي:

$$TAX_t = T(GR_t - ROY_t - CR_t)$$

CR_t : مخصص استرداد التكلفة السنوية

من هذا المنطلق سنقوم بإهمال الضريبة كمتغير في دراستنا، باعتبارها لا تؤثر على ربحية أي من طرفي العقد أي سنعتبر أن $TAX_t = 0$ ، وبالنسبة للنفقات التشغيلية والرأسمالية فإن العقد ينص على اقتطاع نسبة محددة وثابتة من قيمة الانتاج بعد حسم الاتاوة وتخصص القيمة المقتطعة لاسترداد التكاليف خلال السنة $CR_t = CR(GR_t - ROY_t)$ ، ويقوم المقاول باسترداد تكاليفه المستحقة الاسترداد خلال السنة من مخصصات الاسترداد، فإذا كانت التكلفة المستحقة أقل من مخصصات الاسترداد يكون لدينا فائض (s) ويتم تحويله لصالح الحكومة، أما إذا كانت مخصصات الاسترداد أقل من التكاليف المستحقة يتم تدوير الفرق إلى السنة التالية أي يكون لدينا عجز (d) يتم تغطيته من مخصصات الاسترداد للسنة التالية، لذلك فإننا سنضيف قيمة الفائض (s) إلى حصة الحكومة من المتحصلات النقدية، أما قيمة العجز (d) فإنها تضاف إلى التكاليف المستحقة الاسترداد في السنة اللاحقة، وبالتالي فنقوم بإضافتها إلى قيمة التكاليف المستحقة الاسترداد والتي نصطلح على تسميتها (PBC_t) ونقوم بحسابها بالمعادلة التالية:

$$PBC_t = OPEX_t + CAPEX_{t-1}/PBP + \dots + CAPEX_{t-PBP}/PBP + d_{t-1}$$

PBC_t : التكاليف المستحقة الاسترداد خلال السنة

PBP : فترة الاسترداد للتكاليف الثابتة

d_{t-1} : العجز في استرداد التكاليف خلال السنة السابقة حيث:

$$d_{t-1} = CR_{t-1} - PBC_{t-1} \text{ (عندما تكون } CR_{t-1} < PBC_{t-1} \text{)}$$

وبما أن المقاول لا يسترد التكاليف المستحقة (PBC_t) كاملة إلا إذا كان مخصص استرداد التكلفة (CR_t) كافيا لتغطيتها، فنصطلح على تسمية التكاليف المستردة فعلا خلال السنة $(APBC_t)$ حيث:

$$APBC_t = CR_t (CR_t < PBC_t)$$

$$APBC_t = PBC_t (CR_t \geq PBC_t)$$

وبالتالي تصبح حصة المقاول من التدفقات النقدية خلال السنة:

$$(5) CT_t = {}^oP_t {}^oQ_t - ROY_t - CR_t - PO \backslash G_t - TC_t + APBC_t$$

CT_t : حصة المقاول الاجنبي من المتحصلات النقدية خلال السنة

CR_t : مخصص استرداد التكلفة خلال السنة

$CAPEX_t + OPEX_t : TC_t$

أما المتحصلات النقدية التي تعود للحكومة خلال السنة فتحسب على الشكل التالي:

$$(6) GT_t = ROY_t + PO \backslash G_t + S_t$$

S_t : الفائض من مخصص استرداد التكلفة عندما يكون أكبر من التكاليف المستحقة الاسترداد

$PO \backslash G_t$: حصة الحكومة من نفط الربح خلال السنة

ولحساب القيمة الحالية للمتحصلات النقدية التي يحققها المقاول من العقد طيلة مدة الاستثمار:

$$NPVC = \sum_{t=1}^k \left(\frac{CT_t}{(1+D^c)^{t-1}} \right)$$

D^c : سعر خصم المقاول

أما القيمة الحالية لكافة المتحصلات النقدية الحكومية من العقد فتحسب كما يلي:

$$NPVG = \sum_{t=1}^k \left(\frac{GT_t}{(1+D^g)^{t-1}} \right)$$

D^g : سعر خصم الحكومة

III. 3.1: خطوات بناء النموذج

إن مقاييس الربحية السابقة والمتمثلة بصافي القيمة الحالية للمتحصلات النقدية، ومعدل العائد الداخلي، تتغير مع تغير قيمة كل من سعر النفط P ، ومعدل الاتاوة R ، ونسبة مخصص استرداد التكاليف، ومعدل الضريبة T ، وحصة الحكومة من نفط الربح PO ، وكذلك سعر الخصم بالنسبة للحكومة D^g وسعر الخصم بالنسبة للمقاول الأجنبي D^c ، وتتفاعل كل تلك العوامل لتأثر على مقاييس الربحية المشار إليها سابقا بطريقة معقدة ومتداخلة، وفهم طبيعة ذلك التأثير والعلاقة بين المتغيرات سنقوم بتطبيق ما يسمى بنموذج المحاكاة *meta-modelling technique*، والتي شاع استخدامها في العديد من الأبحاث الاقتصادية مؤخرًا، ولتطبيق هذه الطريقة فإننا سنقوم بالخطوات التالية:¹⁷¹

الخطوة الأولى: نقوم بتحديد سلسلة قيم للمتغيرات المستقلة في النموذج، بحيث تكون هذه القيم الافتراضية منطقية وضمن مجال محدد يتم بناءه استنادا إلى القيم الحقيقية لكل من تلك المتغيرات خلال فترة الدراسة، والمتغيرات المستقلة في هذا النموذج تتمثل في كل مما يلي:

$$\geq X_i \geq B_i A_i, (X_1, X_2, \dots) = (P, R, CR, T, PO, D^g, D^c, \dots)$$

الخطوة الثانية: نقوم بحساب قيمة كل من المتغيرات التابعة والتي تتمثل في مقاييس الربحية الاقتصادية (NPVG, NPVC, IRR) خلال فترة الدراسة وذلك عند كافة القيم الافتراضية المحددة للمتغيرات المستقلة ($P, R, CR, T, PO, D^g, D^c, \dots$) وذلك على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} IRR(f, F) &= IRR(P, R, CR, T, PO, D^g, D^c, \dots) \\ NPVC(f, F) &= NPVC(P, R, CR, T, PO, D^g, D^c, \dots) \\ NPVG(f, F) &= NPVG(P, R, CR, T, PO, D^g, D^c, \dots) \end{aligned}$$

الخطوة الثالثة: نقوم ببناء نموذج الانحدار بالاعتماد على كل من القيم السابقة لكل من المتغيرات المستقلة المحددة ($P, R, CR, T, PO, D^g, D^c, \dots$) ، والمتغيرات التابعة التي تم حسابها ($NPVG(f, F), NPVC(f, F), NPV(f, F), IRR(f, F)$) وذلك على الشكل التالي:

$$\emptyset(f, F) = k + \alpha P + \beta R + \lambda CR + \gamma T + \delta PO + \varepsilon D^g + \delta D^c$$

وسنقوم بالتنبؤ بقيم معاملات النموذج بالنسبة لكافة المتغيرات التابعة:

$$\emptyset(f, F) = (NPVG(f, F), NPVC(f, F), NPV(f, F), IRR(f, F))$$

وبالاعتماد على برنامج *eviews* سوف نقوم بحساب تلك المعاملات السابقة وبناء النموذج لكل من المتغيرات التابعة السابقة والتي تمثل مقاييس الربحية الاقتصادية، إن النموذج المستخدم يسمى *meta-modelling technique* لأن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يعتمد على بيانات وسيطة هي قيم مقاييس الربحية التي تم حسابها في خطوة سابقة، حيث سيتم اجراء تحليل واختبار للبيانات المحسوبة للتأكد من وجود علاقة فيما بينها وطبيعة هذه العلاقة، وبعد ذلك سنستخدم طريقة المربعات الصغرى لحساب معاملات النموذج عند كل من المتغيرات التابعة المختلفة، وسنقوم باستخدام البيانات الحقيقية للعقد المدروس بالنسبة لقيمة كل من الانتاج والتكاليف المدفوعة خلال الفترة المدروسة حيث تعتبر هذه القيم ثابتة في النموذج، ونقوم بحساب سلسلة القيم التجميعية لكل من المتغيرات التابعة والتي تقابل سلسلة قيم افتراضية متغيرة للمتغيرات المستقلة في النموذج، وبعد حساب قيم معاملات النموذج المختلفة يمكن التنبؤ بقيم مقاييس الربحية الاقتصادية عند أي قيمة للمتغيرات المستقلة ($P, R, CR, T, PO, D^g, D^c, \dots$).

III. 4.1: بيانات النموذج

إن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي بيانات ثانوية تم الحصول عليها من أرشيف المؤسسة العامة للنفط، حيث زودتنا مديرية عقود الخدمة في المؤسسة بكميات الإنتاج والتكاليف السنوية للشركة منذ بدء الاستكشاف عام 1988م وحتى عام 2011م أي حوالي 21 سنة بالإضافة إلى ثلاث سنوات استكشاف¹⁷²، وسنعتبر بغرض تبسيط الدراسة أن هذه الفترة تمثل كامل مدة العقد في ضوء مبررين أساسيين:

أولاً: إن مدة معظم عقود المشاركة بالإنتاج في سورية هي بين (20-25) سنة.

ثانياً: توقف الإنتاج وتعليق العقد خلال عام 2012م بسبب ظروف الحرب على سورية.

أما المتغيرات الاقتصادية المستقلة والتي ستدخل في حسابات صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، فقد تم تحديدها من قبل الباحث ضمن مجالات منطقية استناداً إلى قيمها التاريخية في عقود النفط السورية (بالنسبة للمتغيرات التي تدخل في النظام المالي للعقود)، وتم تحديد قيمة سعر النفط كسعر وسطي استناداً إلى مجال تقلباته التاريخية خلال الفترة المدروسة، ويبين الجدول التالي مجال تغير كل من المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها للدراسة:

جدول رقم (32) المتغيرات المستقلة المستخدمة لبناء النموذج

المتغير	مجال التغير	ملاحظات
سعر النفط P	70 دولار	متغير خارجي
الإتاوة R	[7%-16%]	متغير داخلي
نسبة الاسترداد CR	[20%-50%]	متغير داخلي
فترة الاسترداد PBP	[1-10] سنوات	متغير داخلي
حصة الحكومة PO/G	[60%-90%]	متغير داخلي
سعر خصم المقاول D ^c	15%	متغير خارجي
سعر خصم الحكومة D ^g	12%	متغير خارجي

من إعداد الباحث استناداً إلى القيم التاريخية للمتغيرات

ويبين الجدول التالي شروط التقاسم وأهم عناصر النظام المالي في عقد الخدمة الذي تعمل بموجبه شركة دير الزور للنفط، وهو العقد رقم/27/ المصدق بين الشركة السورية للنفط وشركة توتال الفرنسية (الف سابقاً) عام 1988م، حيث يتم اعتماد نظام شرائح الإنتاج في التقاسم:

جدول رقم (33) شروط تقاسم الإنتاج في عقد توتال (الف سابقاً) المصدق بالقانون/27/ لعام 1988م

الإتاوة R	نسبة استرداد التكاليف CR	شرائح التقاسم ألف برميل/يوم	حصة الحكومة PO/G	حصة المقاول PO/C	فترة الاسترداد PBP
-----------	--------------------------	-----------------------------	------------------	------------------	--------------------

4 سنوات	19%	81%	50-0	25%	13%
	15%	85%	100-50	24%	13%
	12.5%	87.5%	أكثر من 100	24%	13%

المصدر: عقد الخدمة رقم/27/ 1988م-أرشيف مديرية عقود الخدمة-المؤسسة العامة للنفط

أما المتغيرات التابعة المتمثلة في صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، فنقوم بحسابها باستخدام دوال اكسل وبلاستناد إلى المعادلات الوسيطة التي قمنا بتحديدتها سابقاً، ويبين الجدول التالي قيم كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وفق عدة سيناريوهات محتملة، حيث سنقوم بتحريك كل من المتغيرات المستقلة الداخلية بالترتيب مقابل تثبيت باقي المتغيرات، بينما سنقوم بتثبيت المتغيرات المستقلة الخارجية (سعر النفط، سعر الخصم) بغرض عزل تأثيرها على النموذج، كونها تخضع لظروف خارجية معقدة من الصعب ضبطها والتحكم فيها، وبالتالي فهي لا تخضع للمفاوضات ولا يتم تحديدها عقدياً:

جدول رقم(34) قيم المتغيرات المستخدمة لتقدير النموذج وفق السيناريوهات المفترضة

المتغيرات التابعة			المتغيرات المستقلة						
IRR %	NPVC/مليون دولار	NPVG/مليون دولار	PBP/سنة	P/دولار	CR %	PO\G %	R %	D° %	D ^g %
سيناريو 1									
75%	737.9523	5524.324	1	70	35%	80%	13%	15%	12%
77%	877.781	5539.989	2	70	35%	80%	13%	15%	12%
77%	879.0851	5559.218	3	70	35%	80%	13%	15%	12%
77%	827.7789	5577.07	4	70	35%	80%	13%	15%	12%
73%	657.1598	5593.71	5	70	35%	80%	13%	15%	12%
61%	441.2261	5609.154	6	70	35%	80%	13%	15%	12%
61%	430.1113	5623.438	7	70	35%	80%	13%	15%	12%
43%	336.3339	5636.607	8	70	35%	80%	13%	15%	12%
42%	324.9497	5648.859	9	70	35%	80%	13%	15%	12%
42%	318.1138	5660.178	10	70	35%	80%	13%	15%	12%
سيناريو 2									
59%	540.9609	5415.115	5	70	20%	80%	13%	15%	12%
62%	564.2007	5450.834	5	70	23%	80%	13%	15%	12%
64%	579.6939	5474.647	5	70	25%	80%	13%	15%	12%
69%	618.4269	5534.178	5	70	30%	80%	13%	15%	12%
72%	641.6667	5569.897	5	70	33%	80%	13%	15%	12%
73%	657.1599	5593.71	5	70	35%	80%	13%	15%	12%
78%	695.8929	5653.241	5	70	40%	80%	13%	15%	12%
81%	719.1327	5688.96	5	70	43%	80%	13%	15%	12%
82%	734.6259	5712.773	5	70	45%	80%	13%	15%	12%
87%	773.3589	5772.304	5	70	50%	80%	13%	15%	12%

سيناريو 3									
89%	1065.908	4819.801	5	70	35%	60%	13%	15%	12%
87%	1004.596	4935.887	5	70	35%	63%	13%	15%	12%
86%	963.7213	5013.278	5	70	35%	65%	13%	15%	12%
82%	861.5342	5206.756	5	70	35%	70%	13%	15%	12%
79%	800.2219	5322.842	5	70	35%	73%	13%	15%	12%
78%	759.3471	5400.233	5	70	35%	75%	13%	15%	12%
73%	657.16	5593.71	5	70	35%	80%	13%	15%	12%
71%	595.8477	5709.797	5	70	35%	83%	13%	15%	12%
69%	554.9729	5787.188	5	70	35%	85%	13%	15%	12%
64%	452.7858	5980.665	5	70	35%	90%	13%	15%	12%
سيناريو 4									
77%	719.2273	5540.337	5	70	35%	80%	7%	15%	12%
77%	708.8827	5549.233	5	70	35%	80%	8%	15%	12%
76%	698.5382	5558.128	5	70	35%	80%	9%	15%	12%
75%	688.1937	5567.024	5	70	35%	80%	10%	15%	12%
75%	677.8492	5575.92	5	70	35%	80%	11%	15%	12%
74%	667.5046	5584.815	5	70	35%	80%	12%	15%	12%
73%	657.1601	5593.711	5	70	35%	80%	13%	15%	12%
73%	646.8156	5602.606	5	70	35%	80%	14%	15%	12%
72%	636.471	5611.502	5	70	35%	80%	15%	15%	12%
71%	626.1265	5620.397	5	70	35%	80%	16%	15%	12%
سيناريو 5									
68%	728.5212372	5079.623928	1	70	20%	75%	10%	15%	12%
97%	1322.975229	5230.634835	2	70	50%	63%	16%	15%	12%
76%	941.4345673	5072.189446	3	70	25%	73%	9%	15%	12%
88%	1025.857989	5625.516557	4	70	43%	80%	7%	15%	12%
86%	985.2577393	4939.513531	5	70	33%	65%	11%	15%	12%
81%	838.1450152	4853.035416	6	70	35%	60%	14%	15%	12%
76%	597.138436	5415.07789	7	70	45%	70%	13%	15%	12%
40%	296.0227433	5693.949118	8	70	30%	83%	12%	15%	12%
34%	200.4909595	5899.301654	9	70	40%	85%	15%	15%	12%
29%	144.932582	5949.350171	10	70	23%	90%	8%	15%	12%

المصدر: من إعداد الباحث

5.1.III: تقدير نموذج الانحدار

إن النموذج الذي سنقوم بتقديره في هذا المبحث هو نموذج انحدار جزئي في السيناريوهات الأربعة الأولى، على الرغم من وجود عدة متغيرات مستقلة، والسبب في ذلك كون تلك المتغيرات لا تتغير معاً، حيث قمنا بتحريك متغير واحد وثبتت باقي المتغيرات وفق السيناريوهات المفترضة سابقاً، أما السيناريو رقم 5 فسوف نستخدم نموذج الانحدار المتعدد كون المتغيرات المستقلة تتغير جميعاً في نفس الوقت، وسنقوم باستخدام برنامج eviews الإحصائي الذي يعتمد طريقة المربعات الصغرى

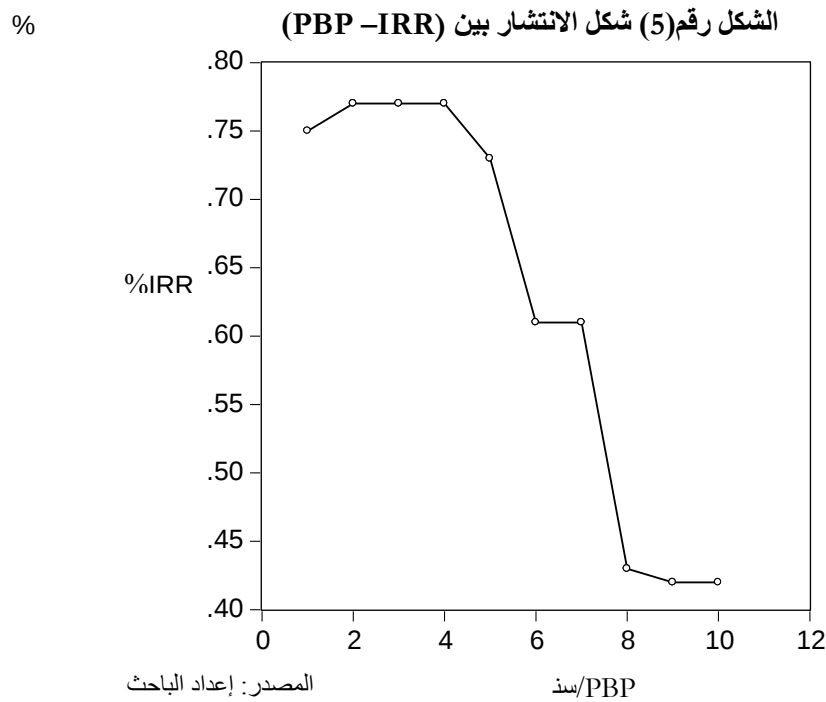
لتقدير النموذج، وسنقوم فيما يلي ببناء نماذج الانحدار وفق كل من السيناريوهات المفترضة سابقا، ومن ثم اختيار النموذج الأفضل بين السيناريوهات المدروسة:

1.5.1.III: السيناريو الأول

1.1.5.1.III: معدل العائد الداخلي كمتغير تابع لفترة الاسترداد (IRR مع PBP)

- دراسة شكل الانتشار:

قبل البدء ببناء نموذج الانحدار لابد من إنشاء شكل الانتشار كموجه أساسي لاختيار طبيعة العلاقة الأقرب إلى الواقع بين المتغيرين، وفيما يلي شكل الانتشار بين المتغيرين.



الملاحظ من شكل الانتشار السابق يبدو أن شكل العلاقة بين المتغيرين يسلك سلوك دالة خطية، إلا أن المنحني يبدو مستقر في بدايته وفي المرحلة الأخيرة منه، بينما يكون شديد الانحدار في وسطه، ويمكن تفسير هذه الظاهرة عمليا بأن التكاليف المستحقة الاسترداد تكون منخفضة في البداية، وتزداد بشكل كبير خلال السنوات التالية نتيجة استمرار انفاق الشركة، بينما تعود للانخفاض في المراحل الأخيرة لان معظم التكاليف يكون قد تم استردادها.

وقبل البدء باقتراح النماذج لابد من دراسة الارتباط الخطي بين المتغيرين، وفيما يلي مصفوفة الارتباط التي تظهر وجود ارتباط قوي بين معدل العائد الداخلي وفترة الاسترداد:

جدول رقم (35) مصفوفة ارتباط معدل العائد الداخلي وفترة الاسترداد

PBP	IRR	
-0.92	1.00	IRR
1.00	-0.92	PBP

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

إذ يظهر أن معامل الارتباط الخطي قد بلغ قيمة 0.92 بإشارة سالبة، مما يدل على أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة عكسية، وبناء عليه يمكن بناء نموذج الانحدار الخطي الجزئي بين المتغيرين لقوة معامل الارتباط الخطي، وبالتالي لا ضرورة لإنجاز نموذج انحدار تكعيبي.

النموذج الخطي:

تحليل جدول (36) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (IRR و PBP)

Dependent Variable: IRR1

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 18:52

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	20.63423	0.042906	0.885333	C
0.0001	-6.766205	0.006915	-0.046788	PBP
0.628000	Mean dependent var	0.851250	R-squared	
0.153536	S.D. dependent var	0.832656	Adjusted R-squared	
-2.520611	Akaike info criterion	0.062808	S.E. of regression	
-2.460094	Schwarz criterion	0.031559	Sum squared resid	
-2.586998	Hannan-Quinn criter.	14.60306	Log likelihood	
1.195291	Durbin-Watson stat	45.78153	F-statistic	
		0.000143	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق بأن 83.3% تقريباً من التغيرات في قيمة معدل العائد الداخلي بالمتوسط يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في فترة الاسترداد، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في معدل العائد الداخلي.

يمكن أن نصيغ اعتماداً على الجدول نموذج الانحدار الخطي الجزئي بالعلاقة التالية:

$$IRR = 0.885 - 0.0468 * PBP$$

وهي تعطي قيمة IRR المقدرة اعتمادا على قيمة PBP المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في فترة الاسترداد مقداره وحدة واحدة (أي عام واحد) يمكن أن يسبب تناقصا في معدل العائد الداخلي بمقدار 0.047% بعكس الاتجاه ، بمعنى آخر كلما زادت فترة الاسترداد عاما واحدا انخفض معدل العائد بمقدار 0.047% والعكس بالعكس.

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob=0.01\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند مستوى دلالة نظري 1% وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائيا بدرجة ثقة 99%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

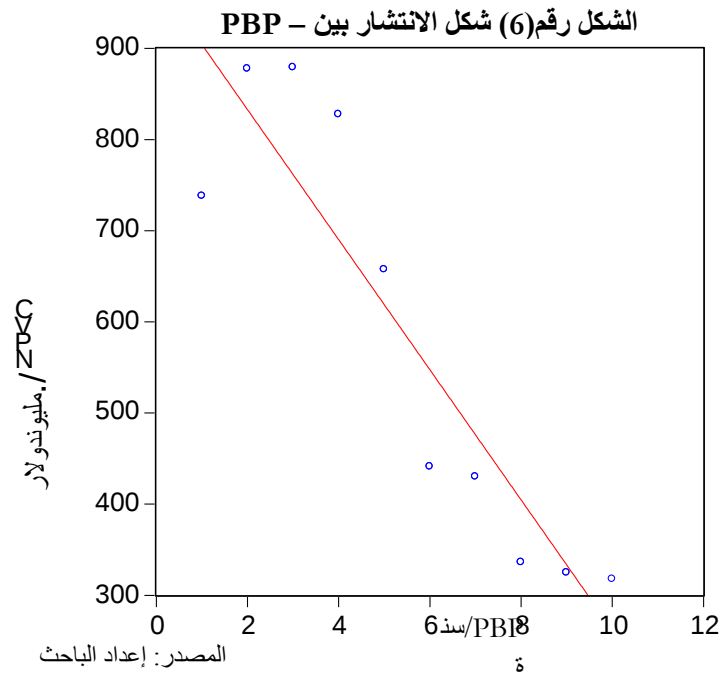
يظهر الجدول السابق قيمة متدنية للخطأ المعياري للتقدير 0.063 تقريبا، كما أن قيمة إحصاءه F قد بلغت قيمة مرتفعة 45.78 تقريبا، مع مستوى دلالة محسوب مقابل متدني جدا، مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=1.20$ ، وهي تقع ضمن القيمة الجدولية-0.70 $D.W(0.70-1.64)$ المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج كفؤ في التقدير.

III.2.1.5.1: صافي القيمة الحالية للمقاول كمتغير تابع لفترة السداد (NPVC مع PBP)

- دراسة شكل الانتشار:



كذلك يبدو من شكل الانتشار السابق أن شكل العلاقة بين المتغيرين كأنه يسلك سلوك الدالة الخطية، وكذلك سيتم مناقشة مدى صلاحية النموذج الخطي فيما يأتي:

دراسة الارتباط

جدول رقم (37) مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للمقاول وفترة الاسترداد

NPVC	PBP	
-0.91	1.00	PBP
1.00	-0.91	NPVC

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

يظهر الجدول أن معامل الارتباط الخطي قد بلغ قيمة 0.91 بإشارة سالبة، مما يدل على أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة قوية جداً لكنها أيضاً علاقة عكسية، وبناء عليه يمكن إنشاء نموذج الانحدار الخطي الجزئي بين المتغيرين لقوة معامل الارتباط الخطي .

النموذج الخطي:

تحليل جدول (38) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (NPVC و PBP)

Dependent Variable: NPVC1

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 18:57

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	13.83685	70.49420	975.4178	C
0.0002	-6.279261	11.36117	-71.33975	PBP
583.0492	Mean dependent var	0.831327		R-squared
236.8925	S.D. dependent var	0.810243		Adjusted R-squared
12.28793	Akaike info criterion	103.1929		S.E. of regression
12.34845	Schwarz criterion	85190.27		Sum squared resid
12.22155	Hannan-Quinn criter.	-59.43967		Log likelihood
1.090738	Durbin-Watson stat	39.42912		F-statistic
		0.000238		Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق بأن 81% تقريبا من التغيرات في صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول بالمتوسط يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في فترة الاسترداد، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول.

وكذلك يمكن أن نصيغ نموذج الانحدار الخطي اعتمادا على الجدول بالعلاقة التالية:

$$NPVC = 975.4178 - 71.33975 * PBP$$

وهي تعطي قيمة NPVC المقدرة اعتمادا على قيمة PBP المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في فترة الاسترداد مقداره وحدة واحدة (أي عام واحد) يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيرا في صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول بمقدار 71.34 مليون دولار بعكس الاتجاه ، وبمعنى آخر كلما زادت فترة الاسترداد عاما واحدا انخفضت القيمة الحالية لإيرادات المقاول بمقدار 71.34 مليون دولار والعكس بالعكس.

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob = 0.02\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند مستوى دلالة نظري 1% وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائيا بدرجة ثقة 99%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

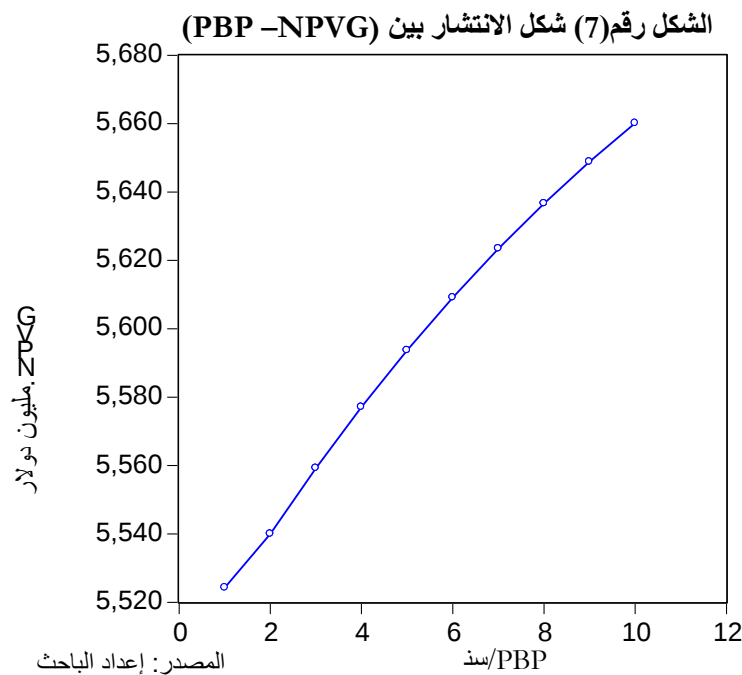
يظهر الجدول السابق قيمة للخطأ المعياري للتقدير 103.19، إلا أن قيمة إحصاء F قد بلغت قيمة مرتفعة 39.42 تقريبا مقابل مستوى دلالة محسوب قيمته متدنية جدا، مما يعني أن النموذج جيد يمكن اعتماده بالتنبؤ أيضا.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=1.09$ ، وهي تقع ضمن القيمة الجدولية $D.W(0.70)$ (1.64) المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج كفؤ في التقدير.

III.1.5.1.3: صافي القيمة الحالية للحكومة كمتغير تابع لفترة السداد (NPVG مع PBP)

- دراسة شكل الانتشار:



كذلك يبدو من شكل الانتشار السابق أن شكل العلاقة بين المتغيرين يسلك سلوك الدالة الخطية بشكل واضح وبالتالي فإن النموذج الخطي هو النموذج الأقرب لتمثيل هذه العلاقة وفيما يلي معامل الارتباط بين هذين المتغيرين:

دراسة الارتباط

جدول رقم (39) مصفوفة ارتباط معدل صافي القيمة الحالية للحكومة وفترة الاسترداد

NPVG	PBP	
0.99	1.00	PBP
1.00	0.99	NPVG

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

إذ يظهر أن معامل الارتباط الخطي قد بلغ قيمة مرتفعة جداً 0.99 تقترب من العلاقة التامة و بإشارة موجبة، مما يدل على أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة قوية جداً وطردية ، وبالتالي يمكن إنشاء نموذج الانحدار الخطي الجزئي بين المتغيرين لقوة معامل الارتباط الخطي.

النموذج الخطي:

تحليل جدول (40) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (NPVG و PBP)

Dependent Variable: NPVG1

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 19:01

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	2052.897	2.685495	5513.046	C
0.0000	35.37542	0.432807	15.31072	PBP
5597.255	Mean dependent var	0.993648	R-squared	
46.50344	S.D. dependent var	0.992854	Adjusted R-squared	
5.752604	Akaike info criterion	3.931162	S.E. of regression	
5.813121	Schwarz criterion	123.6323	Sum squared resid	
5.686217	Hannan-Quinn criter.	-26.76302	Log likelihood	
0.442053	Durbin-Watson stat	1251.421	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق بأن 99% تقريباً من التغيرات في صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة بالمتوسط، يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في فترة الاسترداد (PBP)، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في صافي القيمة الحالية لإيرادات للحكومة.

وكذلك يمكن أن نصيغ نموذج الانحدار الخطي اعتمادا على الجدول بمعادلة الانحدار التالية:

$$NPVG = 5513.046 + 15.31072 * PBP$$

وهي تعطي قيمة NPVG المقدرة اعتمادا على قيمة PBP المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في فترة الاسترداد مقداره وحدة واحدة (أي عام واحد)، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيرا في صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة بمقدار 15.31 مليون دولار بنفس الاتجاه ، وبمعنى آخر كلما زادت فترة الاسترداد عاما واحدا زادت القيمة الحالية لإيرادات الحكومة بمقدار 15.31 مليون دولار والعكس بالعكس.

دراسة مغنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، مغنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائيا بدرجة ثقة 100%.

اختبار مغنوية النموذج ككل :

يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جدا للخطأ المعياري للتقدير 3.93 وذلك مقارنة بقيم المتغير التابع، كذلك فقيمة إحصاءه F قد بلغت قيمة مرتفعة 1251 تقريبا مع مستوى دلالة محسوب مقابل معدومة، مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ أيضا.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

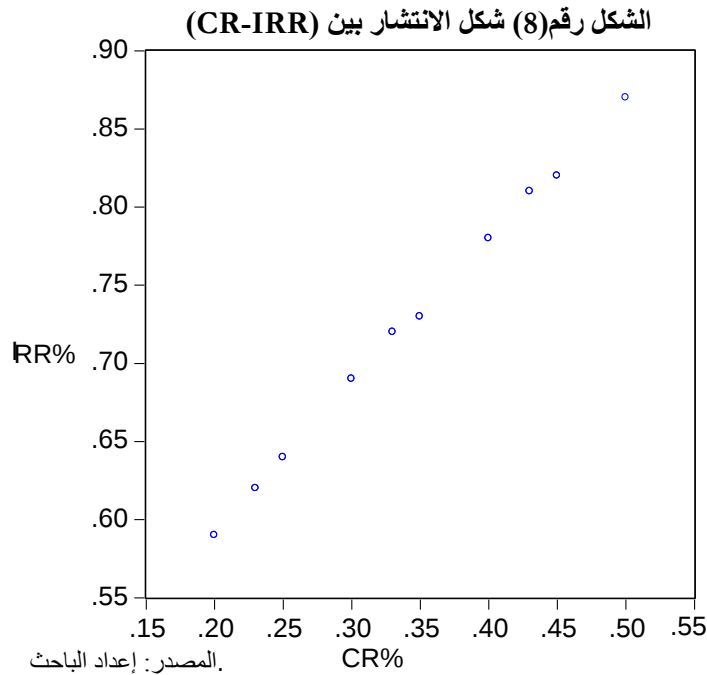
نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=0.44$ ، وهي تقع ضمن القيمة الجدولية $D.W(0.70-1.64)$ المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج كفؤ في التقدير.

III.2.5.1: السيناريو الثاني

III.2.5.1.1: معدل العائد الداخلي كمتغير تابع لنسبة الاسترداد (IRR مع CR)

- دراسة شكل الانتشار:

قبل البدء ببناء نموذج الانحدار لابد من إنشاء شكل الانتشار كموجه أساسي لاختيار طبيعة العلاقة الأقرب إلى الواقع بين المتغيرين، وفيما يلي شكل الانتشار بين المتغيرين:



الملاحظ من شكل الانتشار السابق أن شكل العلاقة بين المتغيرين يسلك سلوك الدالة الخطية بشكل واضح أيضاً، وقريب من العلاقة التامة وقبل البدء بنموذج الانحدار الخطي أيضاً نورد مصفوفة الارتباط التالية:

دراسة الارتباط

جدول رقم (41) مصفوفة ارتباط معدل العائد الداخلي ونسبة استرداد التكاليف

IRR	CR	
0.99	1.00	CR
1.00	0.99	IRR

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

يظهر أن معامل الارتباط الخطي قد بلغ قيمة مرتفعة جداً 0.99 بإشارة موجبة، مما يدل على أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة طردية وقوية جداً، وبناء عليه يمكن إنشاء نموذج الانحدار الخطي الجزئي بين المتغيرين لقوة معامل الارتباط الخطي.

النموذج الخطي:

تحليل جدول (42) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (IRR و CR)

Dependent Variable: IRR2

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 18:55

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	91.81069	0.004449	0.408448	C
0.0000	74.30150	0.012463	0.926024	CR
0.727000	Mean dependent var	0.998553		R-squared
0.093101	S.D. dependent var	0.998372		Adjusted R-squared
-8.153895	Akaike info criterion	0.003756		S.E. of regression
-8.093378	Schwarz criterion	0.000113		Sum squared resid
-8.220282	Hannan-Quinn criter.	42.76948		Log likelihood
1.800192	Durbin-Watson stat	5520.713		F-statistic
		0.000000		Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق بأن 99% تقريبا من التغيرات في قيمة معدل العائد بالمتوسط، يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في نسبة استرداد التكاليف، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في معدل العائد الداخلي.

يمكن أن نصيغ اعتمادا على الجدول نموذج الانحدار الخطي بالعلاقة التالية:

$$IRR = 0.408 + 0.926 * CR$$

وهي تعطي قيمة IRR المقدرة اعتمادا على قيمة CR المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في نسبة استرداد التكاليف مقداره 1%، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيرا في معدل العائد بمقدار 0.92% وب نفس الاتجاه .

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $\text{Prob} = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائياً بدرجة ثقة 100% .

اختبار معنوية النموذج ككل :

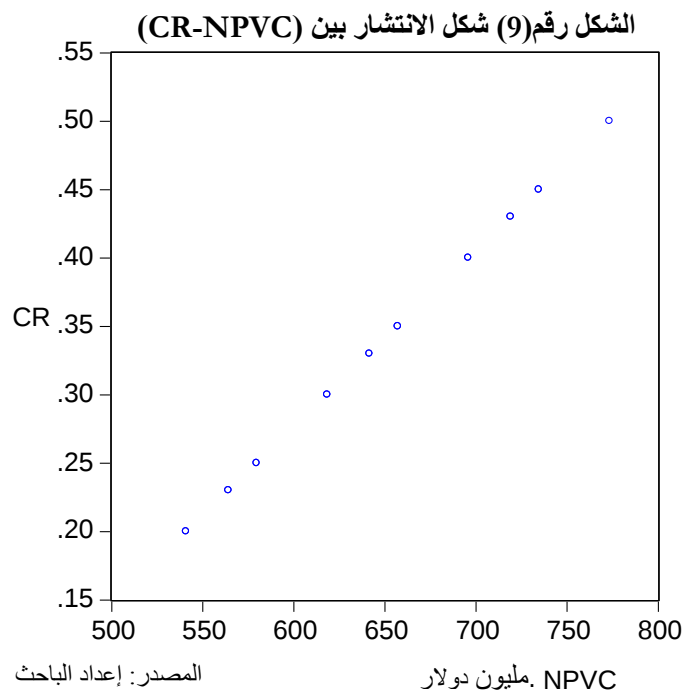
يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جداً للخطأ المعياري للتقدير 0.0038 تقريباً، كما أن قيمة إحصاء F قد بلغت قيمة مرتفعة 5520 تقريباً، مع قيمة مستوى دلالة محسوب مقابل متدنية جداً، مما يعني أن النموذج جيد جداً يمكن اعتماده بالنتيجة.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=1.8$ ، وهي تقع خارج القيمة الجدولية $(0.70-0.70)$ $D.W$ (1.64) المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، ويعتبر النموذج غير كفؤ في التقدير.

III.2.2.5.1: صافي القيمة الحالية للمقاول كمتغير تابع لنسبة الاسترداد (NPVC مع CR)

- دراسة شكل الانتشار:



يبين شكل الانتشار السابق أن العلاقة بين المتغيرين تسلك سلوك الدالة الخطية بشكل واضح.

دراسة الارتباط

جدول رقم (43) مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للمقاول مع نسبة استرداد التكاليف

CR	NPVC	
1.00	1.00	NPVC
1.00	1.00	CR

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

يظهر معامل الارتباط بين المتغيرين وقيمته (1) أن العلاقة هي علاقة خطية تامة، لذلك سنقوم بإنشاء النموذج الخطي للعلاقة.

النموذج الخطي:

تحليل جدول (44) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (NPVC و CR)

Dependent Variable: NPVC2

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 18:59

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	1.11E+15	3.47E-13	386.0289	C
0.0000	7.96E+14	9.73E-13	774.6600	CR
652.5119	Mean dependent var	1.000000	R-squared	
77.82667	S.D. dependent var	1.000000	Adjusted R-squared	
6.87E-25	Sum squared resid	2.93E-13	S.E. of regression	
0.097532	Durbin-Watson stat	6.34E+29	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق ومن خلال معامل التحديد، بأن كامل التغيرات في صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول بالمتوسط، يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في نسبة الاسترداد.

وكذلك يمكن أن نصيغ نموذج الانحدار الخطي اعتماداً على الجدول بالعلاقة التالية:

$$NPVC = 386.0289 + 774.66 * CR$$

وهي تعطي قيمة NPVC المقدرة اعتمادا على قيمة CR المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في نسبة استرداد التكاليف مقداره 1%، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيرا فيصافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول بمقدار 774.66 مليون دولار بنفس الاتجاه ، وبمعنى آخر كلما زادت CR بمقدار 1%، زادت صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول بمقدار 774.66 مليون دولار والعكس بالعكس.

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائيا بدرجة ثقة 100%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

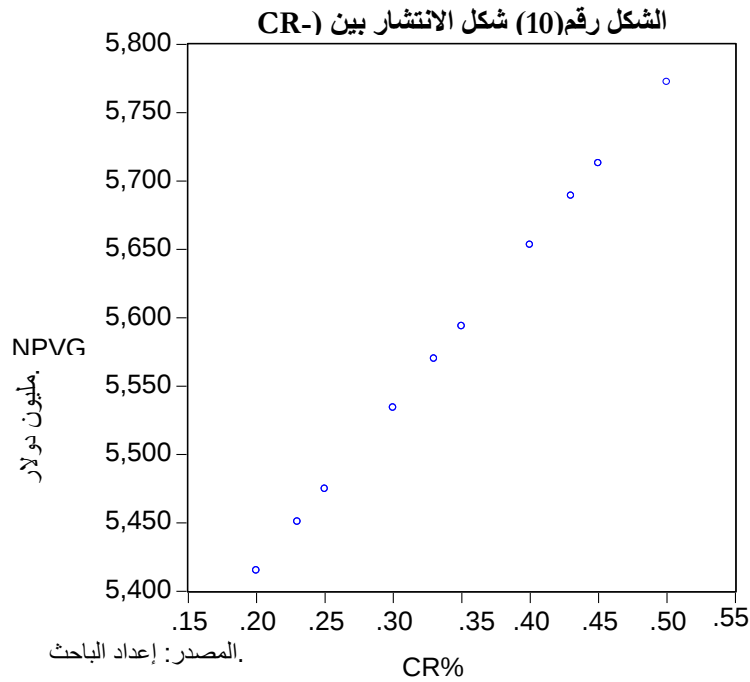
يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جدا للخطأ المعياري للتقدير $0.293 * 10^{-12}$ وذلك مقارنة بقيم المتغير التابع، كذلك فقيمة إحصاءه F قد بلغت قيمة مرتفعة جدا $634 * 10^{27}$ مع مستوى دلالة محسوب مقابل متدنية جدا، مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ أيضا.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=0.09$ ، وهي تقع ضمن القيمة الجدولية $D.W(0.70)$ (1.64) المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج كفو في التقدير.

III.3.2.5.1: صافي القيمة الحالية للحكومة كمتغير تابع لنسبة الاسترداد (NPVG و CR)

- دراسة شكل الانتشار:



كذلك يبدو من شكل الانتشار السابق أن شكل العلاقة بين المتغيرين يسلك سلوك الدالة الخطية بشكل واضح، وبالتالي فإن النموذج الخطي هو النموذج الأقرب لتمثيل هذه العلاقة، وفيما يلي معامل الارتباط بين هذين المتغيرين:

دراسة الارتباط

جدول رقم (45) مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للحكومة مع نسبة استرداد التكاليف

CR	NPVG	
1.00	1.00	NPVG
1.00	1.00	CR

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

كذلك يظهر أن معامل الارتباط الخطي قد بلغت قيمته (1) بالتالي فالعلاقة تامة، وبإشارة موجبة مما يدل على أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة طردية، وبناء عليه يمكن إنشاء نموذج الانحدار الخطي الجزئي بين المتغيرين لقوة معامل الارتباط الخطي.

النموذج الخطي:

تحليل جدول (46) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (NPVG و CR)

Dependent Variable: NPVG2

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 19:02

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	18313882	0.000283	5176.989	C
0.0000	1503484.	0.000792	1190.630	CR
5586.566	Mean dependent var	1.000000		R-squared
119.6173	S.D. dependent var	1.000000		Adjusted R-squared
-13.66604	Akaike info criterion	0.000239		S.E. of regression
-13.60552	Schwarz criterion	4.56E-07		Sum squared resid
-13.73242	Hannan-Quinn criter.	70.33019		Log likelihood
2.774505	Durbin-Watson stat	2.26E+12		F-statistic
		0.000000		Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق بأن 100 % من التغيرات في صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة بالمتوسط، يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في نسبة استرداد التكاليف (CR).

وكذلك يمكن أن نصيغ نموذج الانحدار الخطي اعتمادا على الجدول بمعادلة الانحدار التالية:

$$NPVG = 5176.989 + 1190.63 * CR$$

وهي تعطي قيمة NPVG المقدرة اعتمادا على قيمة CR المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في نسبة استرداد التكاليف مقداره 1%، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيرا فيصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة بمقدار 1190.63 مليون دولار بنفس الاتجاه

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائيا بدرجة ثقة 100%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جدا للخطأ المعياري للتقدير 0,000239 وذلك مقارنة بقيم المتغير التابع، كذلك قيمة إحصاءه F قد بلغت قيمة مرتفعة جدا 2260000 مليون تقريبا، مع مستوى دلالة محسوب مقابل معدومة، مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ.

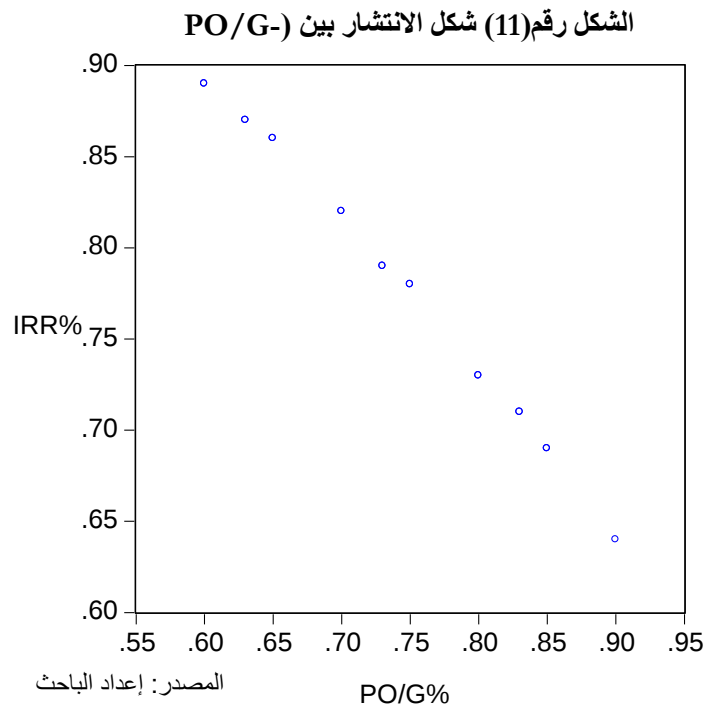
الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=2.77$ ، وهي تقع خارج القيمة الجدولية $D.W(0.70)$ (1.64) المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج غير كفؤ في التقدير.

3.5.1.III: السيناريو الثالث

1.3.5.1.III: معدل العائد الداخلي كمتغير تابع لحصة الحكومة من النفط (IRR و PO/G)

- دراسة شكل الانتشار:



الملاحظ من شكل الانتشار السابق يبدو أن شكل العلاقة بين المتغيرين يسلك سلوك الدالة الخطية بشكل واضح أيضاً، وقريب من العلاقة العكسية التامة، وقبل البدء بنموذج الانحدار الخطي أيضاً نورد مصفوفة الارتباط التالية:

جدول رقم (47) مصفوفة ارتباط معدل العائد الداخلي مع حصة الحكومة من نفط الريح

IRR	PO/G	
-0.99	1.00	PO/G
1.00	-0.99	IRR

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

نلاحظ في الجدول أن معامل الارتباط الخطي قد بلغ قيمة مرتفعة جداً 0.99 بإشارة سالبة، مما يدل على أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية وقوية جداً، وبناء عليه يمكن إنشاء نموذج الانحدار الخطي الجزئي بين المتغيرين، ولا ضرورة لاختبار أي نموذج آخر غير خطي.

النموذج الخطي:

جدول (48) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (IRR و PO/G)

Dependent Variable: IRR3

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 18:55

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	101.8679	0.013725	1.398164	C
0.0000	-45.55333	0.018298	-0.833554	POG
0.778000	Mean dependent var	0.996160		R-squared
0.083905	S.D. dependent var	0.995680		Adjusted R-squared
-7.385804	Akaike info criterion	0.005515		S.E. of regression
-7.325287	Schwarz criterion	0.000243		Sum squared resid
-7.452191	Hannan-Quinn criter.	38.92902		Log likelihood
1.300672	Durbin-Watson stat	2075.106		F-statistic
		0.000000		Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews الإحصائي

نلاحظ من الجدول السابق بأن 99% تقريبا من التغيرات في قيمة معدل العائد الداخلي بالمتوسط، يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في حصة الحكومة من نفط الربح مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في معدل العائد الداخلي.

يمكن أن نصيغ اعتمادا على الجدول نموذج الانحدار الخطي بالعلاقة التالية:

$$IRR = 1.398 - 0.83355 * POG$$

وهي تعطي قيمة IRR المقدرة اعتمادا على قيمة POG المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في حصة الحكومة من نفط الربح مقداره 1%، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيرا في معدل العائد الداخلي بمقدار 0.83% ويعكس الاتجاه .

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائيا بدرجة ثقة 100%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

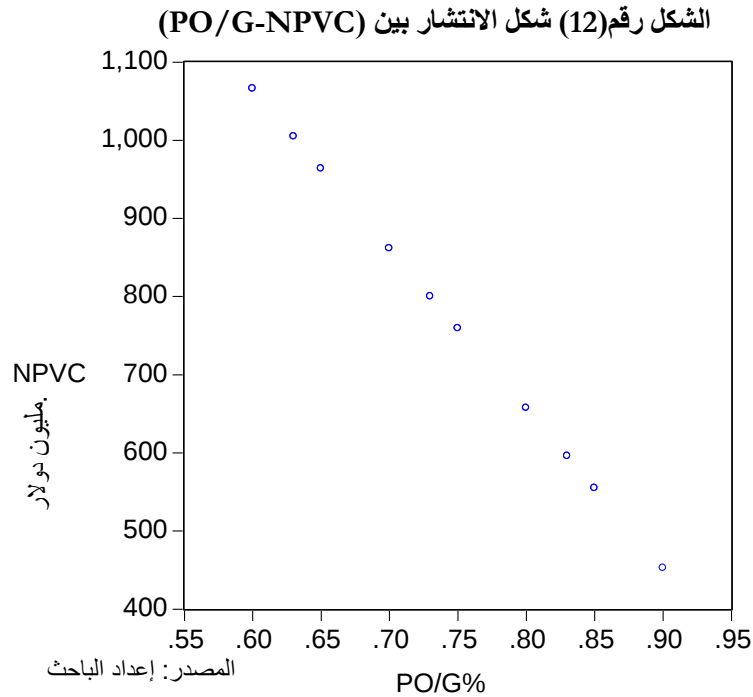
يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جدا للخطأ المعياري للتقدير 0.0055 تقريبا، كما أن قيمة إحصاءه F قد بلغت قيمة مرتفعة 2075 تقريبا مع مستوى دلالة محسوب مقابل متدنية جدا، مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=1.3$ ، وهي تقع ضمن القيمة الجدولية $D.W(0.70-1.64)$ المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي لا يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج كفؤ في التقدير.

III.2.3.5.1: صافي القيمة الحالية للمقاول كمتغير تابع لحصة الحكومة (NPVC و PO/G)

- دراسة شكل الانتشار:



كذلك يبدو من شكل الانتشار السابق أن شكل العلاقة بين المتغيرين يسلك سلوك الدالة الخطية بشكل واضح تماماً مع علاقة عكسية بين المتغيرين.

دراسة الارتباط

جدول رقم (49) مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للمقاول مع حصة الحكومة من نفط الربح

NPVC	PO/G	
-1.00	1.00	PO/G
1.00	-1.00	NPVC

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

يظهر معامل الارتباط بين المتغيرين (-1) أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة تامة عكسية، والجدول التالي يظهر معاملات الانحدار:

النموذج الخطي:

جدول (50) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (NPVC و PO/G)

Dependent Variable: NPVC3

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 18:59

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8714322.	0.000263	2292.153	C
0.0000	-5828053.	0.000351	-2043.741	POG
771.6095	Mean dependent var	1.000000	R-squared	
205.3257	S.D. dependent var	1.000000	Adjusted R-squared	
-15.29523	Akaike info criterion	0.000106	S.E. of regression	
-15.23472	Schwarz criterion	8.94E-08	Sum squared resid	
-15.36162	Hannan-Quinn criter.	78.47617	Log likelihood	
0.953958	Durbin-Watson stat	3.40E+13	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول (50) ومن خلال قيمة معامل التحديد، بأن كامل التغيرات في صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول بالمتوسط، يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في حصة الحكومة من نفط الربح. وكذلك يمكن أن نصيغ نموذج الانحدار الخطي اعتماداً على الجدول بالعلاقة التالية:

$$NPVC = 2292.153 - 2043.741 * POG$$

وهي تعطي قيمة NPVC المقدرة اعتماداً على قيمة POG المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيراً متوسطاً في حصة الحكومة من نفط الربح مقداره 1%، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيراً في صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول بمقدار 2043,7 مليون دولار بعكس الاتجاه.

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائياً بدرجة ثقة 100%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

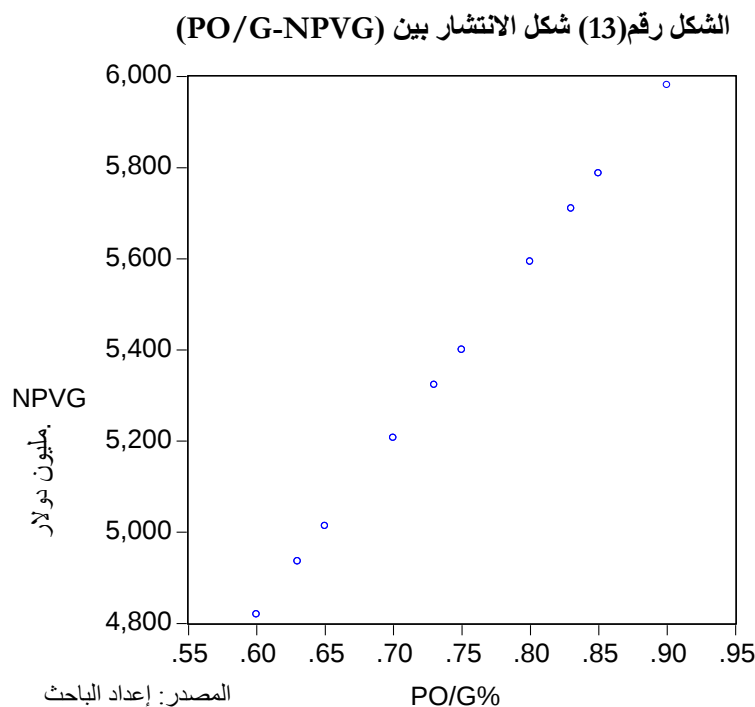
يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جدا للخطأ المعياري للتقدير 0.000106 وذلك مقارنة بقيم المتغير التابع، كذلك فإن قيمة إحصاء F قد بلغت قيمة مرتفعة جدا 34000000 مليون، مع مستوى دلالة محسوب مقابل متدنية جدا، ما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=0.95$ ، وهي تقع ضمن القيمة الجدولية $D.W(0.70-1.64)$ المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي لا يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج كفؤ في التقدير.

III.3.5.1: صافي القيمة الحالية للحكومة كمتغير تابع لحصة الحكومة (NPVG و PO/G)

- دراسة شكل الانتشار:



كذلك يبدو من شكل الانتشار السابق أن شكل العلاقة بين المتغيرين يسلك سلوك الدالة الخطية بشكل واضح، وبالتالي فإن النموذج الخطي هو النموذج الأقرب لتمثيل هذه العلاقة، وفيما يلي معامل الارتباط بين هذين المتغيرين:

دراسة الارتباط

جدول رقم (51) مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للحكومة مع حصة الحكومة من نفط الربح

NPVG	PO/G	
1.00	1.00	PO/G
1.00	1.00	NPVG

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

كذلك يظهر أن معامل الارتباط الخطي قد بلغت قيمته (1) بالتالي فالعلاقة تامة، و بإشارة موجبة مما يدل على أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة طردية ، وبناء عليه يمكن إنشاء نموذج الانحدار الخطي الجزئي بين المتغيرين لقوة معامل الارتباط الخطي.

النموذج الخطي:

جدول (52) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (POG و NPVG)

Dependent Variable: NPVG3

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 19:03

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	3795043.	0.000658	2498.072	C
0.0000	4409401.	0.000878	3869.548	POG
5377.016	Mean dependent var	1.000000	R-squared	
388.7564	S.D. dependent var	1.000000	Adjusted R-squared	
-13.46063	Akaike info criterion	0.000264	S.E. of regression	
-13.40012	Schwarz criterion	5.60E-07	Sum squared resid	
-13.52702	Hannan-Quinn criter.	69.30317	Log likelihood	
2.464198	Durbin-Watson stat	1.94E+13	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق وبحسب قيمة معامل التحديد المعدل، بأن 100 % من التغيرات في صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة بالمتوسط، سببها التغيرات في حصة الحكومة من نفط الربح.

وكذلك يمكن أن نصيغ نموذج الانحدار الخطي اعتمادا على الجدول بمعادلة الانحدار التالية:

$$NPVG = 2498.072 + 3869.548 * POG$$

وهي تعطي قيمة NPVG المقدرة اعتمادا على قيمة POG المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في حصة الحكومة من نفط الربح مقداره 1%، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيرا في صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة بمقدار 3869,5 مليون دولار بنفس الاتجاه.

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائيا بدرجة ثقة 100%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جدا للخطأ المعياري للتقدير 0,000264 وذلك مقارنة بقيم المتغير التابع، كذلك قيمة إحصاءه F قد بلغت قيمة مرتفعة جدا 19400000 مليون تقريبا، مع مستوى دلالة محسوب مقابل معدومة، مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ.

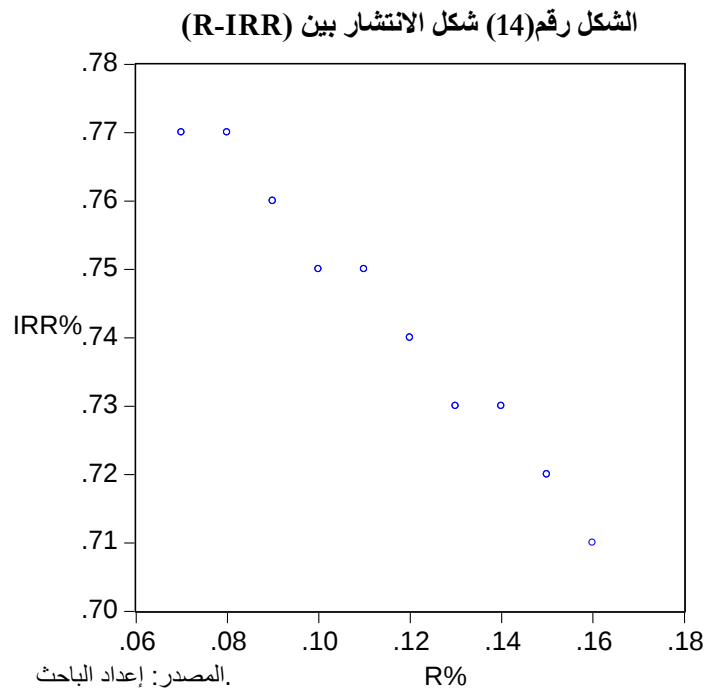
الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=2.46$ ، وهي تقع خارج القيمة الجدولية $D.W(0.70-1.64)$ المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج غير كفؤ في التقدير.

4.5.1.III: السيناريو الرابع

1.4.5.1.III: معدل العائد الداخلي كمتغير تابع مع لإتاوة الحكومة (IRR مع R)

- دراسة شكل الانتشار:



الملاحظ من شكل الانتشار السابق أن شكل العلاقة بين المتغيرين يسلك سلوك الدالة الخطية بشكل واضح والعلاقة عكسية، وقبل البدء بنموذج الانحدار الخطي نورد مصفوفة الارتباط:

جدول رقم (53) مصفوفة ارتباط معدل العائد الداخلي مع إتاوة الحكومة

IRR	R	
-0.98	1.00	R
1.00	-0.98	IRR

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

يظهر أن معامل الارتباط الخطي قد بلغ قيمة مرتفعة جداً -0.99 تقريباً وبإشارة سالبة، مما يدل على أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة عكسية وقوية جداً، وبناءً عليه يمكن إنشاء نموذج الانحدار الخطي الجزئي بين المتغيرين، ولا حاجة إلى اختبار نموذج آخر غير خطي.

النموذج الخطي:

جدول (54) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (IRR و R)

Dependent Variable: IRR4

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 18:56

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	203.4684	0.004032	0.820364	C
0.0000	-19.77733	0.034015	-0.672727	R
0.743000	Mean dependent var	0.979957		R-squared
0.020575	S.D. dependent var	0.977452		Adjusted R-squared
-8.544712	Akaike info criterion	0.003090		S.E. of regression
-8.484195	Schwarz criterion	7.64E-05		Sum squared resid
-8.611099	Hannan-Quinn criter.	44.72356		Log likelihood
2.619481	Durbin-Watson stat	391.1429		F-statistic
		0.000000		Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق وبحسب معامل التحديد المعدل، بأن 97% تقريبا من التغيرات في قيمة معدل العائد الداخلي بالمتوسط، يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في إتاة الحكومة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في معدل العائد الداخلي.

يمكن أن نصيغ اعتمادا على الجدول نموذج الانحدار الخطي بالعلاقة التالية:

$$IRR = 0.820364 - 0.672727 * R$$

وهي تعطي قيمة IRR المقدرة اعتمادا على قيمة R المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في إتاة الحكومة مقداره 1%، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيرا في معدل العائد الداخلي بمقدار 0.67% وبالعكس الاتجاه .

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائيا بدرجة ثقة 100%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

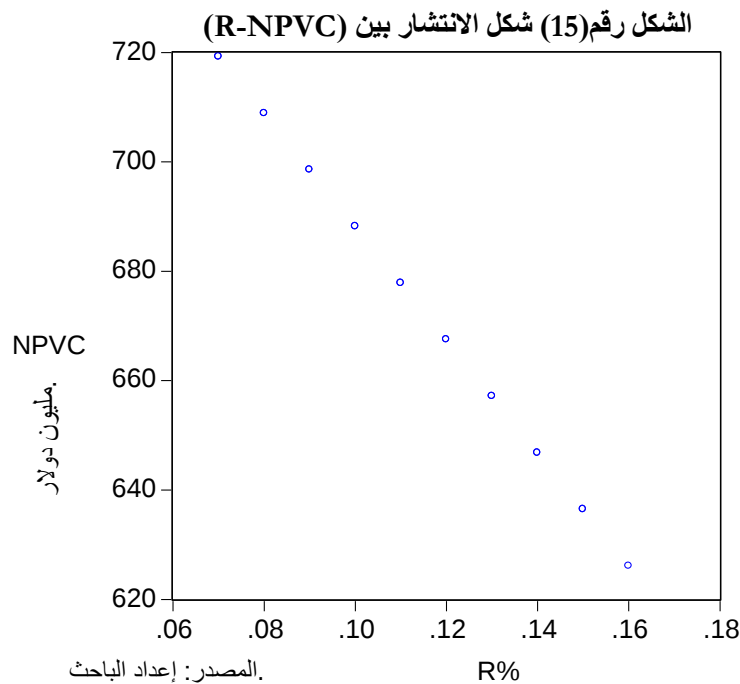
يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جدا للخطأ المعياري للتقدير 0.0031 تقريبا، كما أن قيمة إحصاءه F قد بلغت قيمة مرتفعة 391.1429 تقريبا مع مستوى دلالة محسوب مقابل معدوم مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=2.62$ ، وهي تقع خارج القيمة الجدولية $D.W(0.70)$ (1.64) المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج غير كفؤ في التقدير.

2.4.5.1.III: صافي القيمة الحالية للمقاول كمتغير تابع لإتاوة الحكومة (NPVC مع R)

- دراسة شكل الانتشار:



يبدو من شكل الانتشار السابق أن العلاقة بين المتغيرين تسلك سلوك الدالة الخطية بشكل واضح تماما مع علاقة عكسية بين المتغيرين.

دراسة الارتباط

NPVC	R	
-1.00	1.00	R
1.00	-1.000000	NPVC

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل Eviews

يظهر معامل الارتباط بين المتغيرين (-1) أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة تامة عكسية، والجدول التالي يظهر معاملات الانحدار:

النموذج الخطي:

جدول (56) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (NPVC و R)

Dependent Variable: NPVC4

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 19:00

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	18898768	4.19E-05	791.6390	C
0.0000	-2927219.	0.000353	-1034.453	R
672.6769	Mean dependent var	1.000000	R-squared	
31.31962	S.D. dependent var	1.000000	Adjusted R-squared	
-17.67868	Akaike info criterion	3.21E-05	S.E. of regression	
-17.61816	Schwarz criterion	8.24E-09	Sum squared resid	
-17.74507	Hannan-Quinn criter.	90.39340	Log likelihood	
2.436497	Durbin-Watson stat	8.57E+12	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول (56) من خلال قيمة معامل التحديد، بأن كامل التغيرات في NPVC بالمتوسط سببها التغيرات في إتاة الحكومة، ويكون نموذج الانحدار الخطي الجزئي كما يلي:

$$NPVC = 791.639 - 1034.453 * R$$

وهي تعطي قيمة NPVC المقدرة اعتماداً على قيمة R المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيراً متوسطاً في إتاة الحكومة مقداره 1%، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيراً في صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول بمقدار 1034.4 مليون دولار بعكس الاتجاه.

دراسة مغنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $\text{Prob} = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائياً بدرجة ثقة 100% .

اختبار معنوية النموذج ككل :

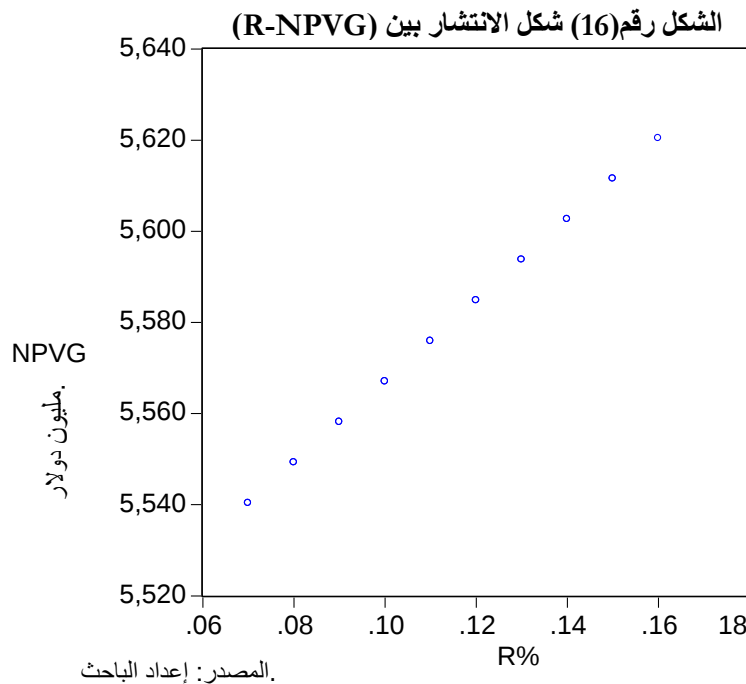
يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جداً للخطأ المعياري للتقدير $0,0000321$ وذلك مقارنة بقيم المتغير التابع، كذلك فإن قيمة إحصاء F قد بلغت قيمة مرتفعة جداً 8570000 مليون، مع مستوى دلالة محسوب مقابل متدنية جداً، مما يعني أن النموذج جيد جداً يمكن اعتماده بالتنبؤ أيضاً.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة $D.W=2.44$ تقع خارج القيمة الجدولية $(0.70-1.64)$ المقابلة لمتغير مستقل واحد و 10 مشاهدات، وبالتالي يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج غير كفؤ في التقدير.

III.3.4.5.1: صافي القيمة الحالية للحكومة كمتغير تابع لإتاوة الحكومة (NPVG مع R)

- دراسة شكل الانتشار:



كذلك يبدو من شكل الانتشار السابق أن شكل العلاقة بين المتغيرين يسلك سلوك الدالة الخطية الطردية بشكل واضح، وبالتالي فإن النموذج الخطي هو النموذج الأقرب لتمثيل هذه العلاقة، وفيما يلي معامل الارتباط بين هذين المتغيرين:

دراسة الارتباط

جدول رقم (57) مصفوفة ارتباط صافي القيمة الحالية للحكومة مع إتاة الحكومة

NPVG	R	
1.00	1.00	R
1.00	1.00	NPVG

برنامج المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج تحليل Eviews

كذلك يظهر أن معامل الارتباط الخطي قد بلغت قيمته (1) بالتالي فالعلاقة تامة، و بإشارة موجبة مما يدل على أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة طردية ، وبناء عليه يمكن إنشاء نموذج الانحدار الخطي الجزئي بين المتغيرين لقوة معامل الارتباط الخطي.

النموذج الخطي:

جدول (58) نتائج Eviews للانحدار الخطي الجزئي (NPVG و R)

Dependent Variable: NPVG4

Method: Least Squares

Date: 03/19/16 Time: 19:04

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	13077772	0.000419	5478.068	C
0.0000	251720.3	0.003534	889.5570	R
5580.367	Mean dependent var	1.000000	R-squared	
26.93267	S.D. dependent var	1.000000	Adjusted R-squared	
-13.07351	Akaike info criterion	0.000321	S.E. of regression	
-13.01299	Schwarz criterion	8.24E-07	Sum squared resid	
-13.13990	Hannan-Quinn criter.	67.36755	Log likelihood	
2.698262	Durbin-Watson stat	6.34E+10	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews الإحصائي

نلاحظ في الجدول من خلال قيمة معامل التحديد المعدل، بأن 100 % من التغيرات في صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة بالمتوسط، يمكن أن نعزوها إلى التغيرات في إتاة الحكومة.

وكذلك يمكن أن نصيغ نموذج الانحدار الخطي اعتمادا على الجدول بمعادلة الانحدار التالية:

$$NPVG = 5478.068 + 889.557 * R$$

وهي تعطي قيمة NPVG المقدرة اعتمادا على قيمة R المفترضة، ويمكن تفسيرها بأن تغيرا متوسطا في إتاة الحكومة مقداره 1%، يمكن أن يسبب بالمتوسط تغيرا في صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة بمقدار 889,5 مليون دولار بنفس الاتجاه.

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة $Prob = 0.0\%$ وهو مستوى الدلالة المحسوب المقابل لمعامل الانحدار، معنوية عند أي مستوى دلالة نظري وبالتالي فمعامل الانحدار جوهري ودال إحصائيا بدرجة ثقة 100%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جدا للخطأ المعياري للتقدير 0,000321 وذلك مقارنة بقيم المتغير التابع، كذلك قيمة إحصاءه F قد بلغت قيمة مرتفعة جدا 63400 مليون تقريبا، مع مستوى دلالة محسوب مقابل معدوم، مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ أيضا.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=2.7$ ، تقع خارج القيمة الجدولية $D.W(0.70-1.64)^{173}$ المقابلة لمتغير مستقل و 10 مشاهدات، وبالتالي يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج غير كفؤ في التقدير.

III.5.1.5: السيناريو الخامس

في هذا السيناريو نقوم بدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، بين كل من المتغيرات التابعة الثلاثة: (معدل العائد الداخلي، صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول، صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة) والمتغيرات المستقلة معاً، وكما ظهر في دراسة شكل الانتشار سابقاً عند تحليل نماذج الانحدار الجزئي، بأن كل العلاقات كانت تسلك السلوك الخطي الواضح، بالتالي فسيتم في هذا السيناريو اعتماد الانحدار الخطي المتعدد، ولا ضرورة لاختبار نماذج الانحدار المتعدد الغير خطية.

III.1.5.5.1: معدل العائد الداخلي كمتغير تابع لكافة المتغيرات المستقلة المدروسة

النموذج الخطي:

جدول (59) نتائج Eviews للانحدار الخطي المتعدد (IRR وكافة المتغيرات المستقلة)

Dependent Variable: IRR

Method: Least Squares

Date: 03/27/16 Time: 23:40

Sample: 1 10

Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.104317	0.037745	55.75107	0.0000
CR	1.094038	0.034050	32.13015	0.0000
PB	-0.027700	0.001241	-22.31790	0.0000
PO	-1.661531	0.042265	-39.31205	0.0000
R	-3.627272	0.128071	-28.32241	0.0000
R-squared	0.999329	Mean dependent var	0.675000	
Adjusted R-squared	0.998793	S.D. dependent var	0.243139	
S.E. of regression	0.008448	Akaike info criterion	-6.402930	
Sum squared resid	0.000357	Schwarz criterion	-6.251638	
Log likelihood	37.01465	Hannan-Quinn criter.	-6.568898	
F-statistic	1862.504	Durbin-Watson stat	2.234369	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews الإحصائي

نلاحظ من الجدول السابق وبحسب معامل التحديد المعدل، بأن النموذج الخطي المتعدد المقترح يمكن أن يساعد في تفسير 99 % تقريباً من التغيرات الحاصلة في معدل العائد الداخلي اعتماداً على

المتغيرات المستقلة المدروسة، وهي نسبة تقترب من العلاقة التامة أيضا، وهذا يعني أنه يمكن إهمال أثر أي متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج ولم تتم دراستها.

يمكن أن نصيغ اعتمادا على الجدول نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالعلاقة التالية:

$$IRR = 2.104317 + 1.094 * CR - 0.0244 * PBP - 1.66153 * PO/G - 3.627272 * R$$

وهي تعطي قيمة IRR المقدرة اعتمادا على قيم المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

دراسة معنوية معامل الانحدار :

إن قيمة مستوى الدلالة المحسوب $0.0\% = Prob$ مقابل كافة معاملات الانحدار، وهذه القيمة معنوية عند أي مستوى دلالة نظري، وبالتالي فجميع معاملات الانحدار جوهرية ودالة إحصائيا بدرجة ثقة 100% .

اختبار معنوية النموذج ككل :

يظهر الجدول السابق قيمة متدنية جدا للخطأ المعياري للتقدير 0.008 ، مقارنة بقيم المتغير التابع، كما أن قيمة إحصاء F قد بلغت قيمة مرتفعة 1862 تقريبا مع مستوى دلالة محسوب مقابل معدوم، مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دورين واتسون $D.W=2.23$ ، وهي تقع ضمن القيمة الجدولية¹⁷⁴ $D.W(0.24-2.82)$ التي تقابل 4 متغيرات مستقلة و 10 مشاهدات، وبالتالي لا يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج كفؤ في التقدير.

III.2.5.5.1: صافي القيمة الحالية للمقاول كمتغير تابع لكافة المتغيرات المستقلة المدروسة

النموذج الخطي:

جدول (60) نتائج Eviews للانحدار الخطي المتعدد (NPVC) والمتغيرات المستقلة

Dependent Variable: NPVC

Method: Least Squares

Date: 03/27/16 Time: 23:37

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0066	4.465594	554.7743	2477.397	C
0.0286	3.045585	500.4697	1524.223	CR
0.0130	-3.772771	18.24268	-68.82547	PB
0.0280	-3.062461	621.2135	-1902.442	PO
0.0691	-2.308334	1882.384	-4345.170	R
708.0776	Mean dependent var	0.944323	R-squared	
392.2268	S.D. dependent var	0.899782	Adjusted R-squared	
12.78800	Akaike info criterion	124.1681	S.E. of regression	
12.93930	Schwarz criterion	77088.64	Sum squared resid	
12.62204	Hannan-Quinn criter.	-58.94002	Log likelihood	
1.952774	Durbin-Watson stat	21.20105	F-statistic	
		0.002458	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق وبحسب معامل التحديد المعدل، بأن النموذج الخطي المتعدد المقترح يمكن أن يساعد في تفسير 89% تقريباً من التغيرات الحاصلة في معدل صافي القيمة الحالية للمقاول اعتماداً على المتغيرات المستقلة المدروسة، ويكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$NPVC = 2477.397 + 1524 * CR - 68.82 * PB - 1902.442 * PO/G - 4345.17 * R$$

دراسة معنوية معامل الانحدار :

بملاحظة قيم **Prob** المقابلة لكل من معاملات الانحدار في الجدول (60)، نلاحظ أن معامل الانحدار المقابل للمتغير CR ومعامل انحدار PB وكذلك معامل PO/G جوهرياً ودالة إحصائياً عند مستوى نظري 5%، بينما يكون معامل R معنوي ودال إحصائياً عند مستوى دلالة نظري 10%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

يظهر الجدول السابق قيمة متدنية أيضا للخطأ المعياري للتقدير 124.168 مقارنة بقيم المتغير التابع، كما أن قيمة إحصاءه F قد بلغت قيمة جيدة 21.20. تقريبا مع مستوى دلالة محسوب مقابل 0.0024 ، مما يعني أن النموذج جيد جدا يمكن اعتماده بالتنبؤ.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة $D.W=1.95$ تقع ضمن القيمة الجدولية¹⁷⁵ $D.W(0.24-2.82)$ التي تقابل 4 متغيرات مستقلة و 10 مشاهدات، وبالتالي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج كفؤ في التقدير.

III.3.5.5.1: صافي القيمة الحالية للحكومة كمتغير تابع لكافة المتغيرات المستقلة المدروسة

النموذج الخطي:

جدول (61) نتائج Eviews للانحدار الخطي المتعدد (NPVG و المتغيرات المستقلة)

Dependent Variable: NPVG

Method: Least Squares

Date: 03/27/16 Time: 23:38

Sample: 1 10

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0023	5.687828	306.9656	1745.967	C
0.0027	5.518291	276.9180	1528.114	CR
0.0117	1.889832	10.09397	19.07591	PB
0.0001	11.29007	343.7275	3880.706	PO
0.0392	0.935209	1041.553	974.0701	R
5375.819	Mean dependent var	0.983527	R-squared	
398.9897	S.D. dependent var	0.970349	Adjusted R-squared	
11.60435	Akaike info criterion	68.70424	S.E. of regression	
11.75564	Schwarz criterion	23601.36	Sum squared resid	
11.43838	Hannan-Quinn criter.	-53.02176	Log likelihood	
2.268346	Durbin-Watson stat	74.63200	F-statistic	
		0.000120	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews الإحصائي

يمكن أن نقرأ من الجدول السابق وبحسب معامل التحديد المعدل، بأن النموذج الخطي المتعدد المقترح يمكن أن يساعد في تفسير 97% تقريباً من التغيرات الحاصلة في معدل صافي القيمة الحالية للحكومة، اعتماداً على المتغيرات المستقلة المعتمدة وهي نسبة جيدة جداً.

و يمكن أن نصيغ اعتماداً على الجدول نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالعلاقة التالية:

$$NPVG = 1745.967 + 1528 * CR + 19.076 * PBP + 3880.71 * PO/G + 974.07 * R$$

وهي تعطي قيمة NPVG المقدرة اعتماداً على قيمة المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

دراسة معنوية معامل الانحدار :

بملاحظة قيم **Prob** المقابلة لكل من معاملات الانحدار في الجدول (60)، نلاحظ أن كل من معامل الانحدار المقابل للمتغير CR ومعامل انحدار المتغير PO/G جوهريّة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة نظري 1%، أما معامل انحدار PB ومعامل R فهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 5%.

اختبار معنوية النموذج ككل :

يظهر الجدول السابق قيمة متدنية أيضاً للخطأ المعياري للتقدير 68,70 مقارنة بقيم المتغير التابع كما أن قيمة إحصاءه **F** قد بلغت قيمة جيدة 74,63 تقريباً مع مستوى دلالة محسوب مقابل 0.00012 مما يعني أن النموذج جيد جداً يمكن اعتماده بالتنبؤ.

الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ أن قيمة معلمة دوربن واتسون $D.W=2.26$ ، وهي تقع ضمن القيمة الجدولية¹⁷⁶ $D.W(0.24-2.82)$ التي تقابل 4 متغيرات مستقلة و 10 مشاهدات، وبالتالي لا يوجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي، والنموذج كفؤ في التقدير.

المبحث الثالث

تحليل نتائج النموذج

1.2.III: معدل العائد الداخلي IRR

تظهر لدينا نتائج تحليل الانحدار التي تمت مناقشتها في المبحث السابق، بأن كافة النماذج التي تم بناءها وفق السيناريوهات الخمسة معنوية ودالة إحصائياً بدرجات ثقة كبيرة، إلا أن النماذج في السيناريو 2 والسيناريو 4 (نماذج انحدار بسيط) تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وبالتالي مشكلة في كفاءة التنبؤ، وبالتالي يتم قبول النماذج وفق السيناريو 1 والسيناريو 3 والسيناريو 5 للتنبؤ بتغيرات معدل العائد الداخلي، إلا أن أفضلها نموذج الانحدار المتعدد (سيناريو 5)، كونه نموذج شامل لكافة المتغيرات المستقلة، وفيما يلي النماذج التي تم إنشاؤها وفق كل من السيناريوهات المفترضة:

$$(1) \text{IRR} = 0.885 - 0.0468 * \text{PBP}$$

$$(2) \text{IRR} = 0.408 + 0.926 * \text{CR}$$

$$(3) \text{IRR} = 1.398 - 0.83355 * \text{PO/G}$$

$$(4) \text{IRR} = 0.820364 - 0.672727 * \text{R}$$

$$(5) \text{IRR} = 2.104317 + 1.094 * \text{CR} - 0.0244 * \text{PBP} - 1.66153 * \text{PO/G} - 3.627272 * \text{R}$$

يلاحظ من خلال المعلمات في النموذج الأخير (نموذج الانحدار المتعدد) بأن فترة الاسترداد هي المتغير الأضعف تأثيراً على معدل العائد الداخلي، أما معدل الإتاوة فيلاحظ أنه الأكبر تأثيراً من باقي المتغيرات الأخرى على معدل العائد الداخلي.

2.2.III: صافي القيمة الحالية للمقاول NPVC

تظهر لدينا نتائج تحليل الانحدار التي تمت مناقشتها في المبحث السابق، بأن كافة النماذج التي تم بناءها وفق السيناريوهات الخمسة معنوية ودالة إحصائياً بدرجات ثقة كبيرة، إلا أن النموذج في السيناريو 4 (نماذج انحدار بسيط) يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وبالتالي فهو ضعيف الكفاءة في التنبؤ، ولذلك يتم قبول النماذج وفق السيناريو 1 والسيناريو 2 والسيناريو 3 والسيناريو 5 للتنبؤ بتغيرات صافي القيمة الحالية للمقاول، ويفضل اختيار نموذج الانحدار المتعدد (سيناريو 5)، كونه نموذج شامل لكافة المتغيرات المستقلة، وفيما يلي النماذج التي تم إنشاؤها وفق كل من السيناريوهات المفترضة:

$$(1) \text{ NPVC} = 975.4178 - 71.33975 * \text{PBP}$$

$$(2) \text{ NPVC} = 386.0289 + 774.66 * \text{CR}$$

$$(3) \text{ NPVC} = 2292.153 - 2043.741 * \text{PO/G}$$

$$(4) \text{ NPVC} = 791.639 - 1034.453 * \text{R}$$

$$(5) \text{ NPVC} = 2477.397 + 1524 * \text{CR} - 68.82 * \text{PBP} - 1902.442 * \text{PO/G} - 4345.17 * \text{R}$$

يبدو واضحاً من خلال المعلمات في النموذج النهائي بأن فترة الاسترداد هي المتغير الأضعف تأثيراً على صافي القيمة الحالية للمقاول، بينما يلاحظ أن صافي القيمة الحالية للمقاول أكثر حساسية تجاه معدل الإتاوة من باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

3.2.III: صافي القيمة الحالية للحكومة NPVG

تظهر لدينا نتائج تحليل الانحدار التي تمت مناقشتها في المبحث السابق، بأن كافة النماذج التي تم بناءها وفق السيناريوهات الخمسة معنوية ودالة إحصائياً بدرجات ثقة كبيرة، إلا أن النماذج في السيناريو 2 والسيناريو 3 والسيناريو 4 (نماذج انحدار بسيط) تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وبالتالي فهي ضعيفة الكفاءة في التنبؤ، ولذلك يتم قبول النماذج وفق السيناريو 1 والسيناريو 5 للتنبؤ بتغيرات صافي القيمة الحالية للحكومة، ويفضل اختيار نموذج الانحدار المتعدد (سيناريو 5)، كونه نموذج شامل لكافة المتغيرات المستقلة، وفيما يلي النماذج التي تم إنشاؤها وفق كل من السيناريوهات المفترضة:

$$(1) \text{ NPVG} = 5513.046 + 15.31072 * \text{PBP}$$

$$(2) \text{ NPVG} = 5176.989 + 1190.63 * \text{CR}$$

$$(3) \text{ NPVG} = 2498.072 + 3869.548 * \text{PO/G}$$

$$(4) \text{ NPVG} = 5478.068 + 889.557 * \text{R}$$

$$(5) \text{ NPVG} = 1745.967 + 1528 * \text{CR} + 19.076 * \text{PBP} + 3880.71 * \text{PO/G} + 974.07 * \text{R}$$

أيضا نلاحظ أن فترة الاسترداد هي المتغير الأضعف تأثيرا على صافي القيمة الحالية للحكومة، بينما تكون صافي القيمة الحالية للحكومة أكثر حساسية تجاه حصة الحكومة من نفط الربح، من باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

4.2.III: تحليل حساسية النموذج

من المهم عند تحليل حساسية النموذج الخطي حساب مرونة المتغيرات التابعة بالنسبة لكل من المتغيرات المستقلة، وسنعمد نموذج الانحدار الخطي المتعدد في حساب المرونة، ويبين الجدول التالي نتائج حساب المرونات المختلفة:¹⁷⁷

الجدول رقم (62) مرونة المتغيرات التابعة بالنسبة للمتغيرات المستقلة

المرونة	IRR	NPVC	NPVG
R	-0.61	-0.70	0.02
PO/G	-1.83	-1.99	0.54
PBP	-0.22	-0.53	0.01
CR	0.55	0.74	0.10

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد برنامج Eviews الإحصائي

177 لحساب المرونة نكتب المعادلة التالية في النافذة ضمن برنامج Eviews ثم نضغط Enter:

$$\text{Scalar elast} = \text{eq01} . @\text{coefs}(2,3,..) * @\text{mean}(x) / @\text{mean}(y)$$

@coefs(2,3,..): تشير الى ترتيب المعامل في المعادلة، و eq01: يرمز الى معادلة الانحدار المحفوظة،

y: المتغير التابع، x: المتغير المستقل.

يمكن من خلال جدول المرونات السابق أن نقرأ الملاحظات التالية:

- إن تغير معدل الإتاوة (R) بنسبة 100% بالزيادة، سيؤدي إلى انخفاض معدل العائد الداخلي بنسبة 61% تقريبا، وكذلك سيؤدي إلى انخفاض صافي القيمة الحالية للمقاول بنسبة 70% تقريبا، بينما ستزداد صافي القيمة الحالية للحكومة بنسبة 2% فقط!، بمعنى أنها تؤدي إلى أثر سلبي كبير على ربحية المقاول، مقابل تحسن ربحية الحكومة بشكل طفيف.
 - إن زيادة في حصة الحكومة من نفط الربح (PO/G) نسبتها 100%، تؤدي إلى انخفاض معدل العائد الداخلي بنسبة 183%، وكذلك ستؤدي إلى انخفاض صافي القيمة الحالية للمقاول بنسبة 199%، بينما سوف تزداد صافي القيمة الحالية للحكومة بنسبة 54%، بمعنى أنها ستؤدي إلى تحسن ربحية الحكومة بشكل مقبول، بالمقارنة مع الأثر السلبي الذي سيطال ربحية المقاول.
 - إن زيادة فترة استرداد التكاليف (PBP) بنسبة 100% (مضاعفة فترة الاسترداد)، ستؤدي إلى انخفاض معدل العائد الداخلي بنسبة 22%، وكذلك انخفاض صافي القيمة الحالية للمقاول بنسبة 53%، بينما تزداد صافي القيمة الحالية للحكومة بنسبة 1% فقط!، وهذا يعني تراجع كبير في ربحية المقاول في مقابل تحسن ضئيل في ربحية الحكومة.
 - إن زيادة نسبة استرداد التكاليف (CR) بنسبة 100%، ستؤدي إلى زيادة معدل العائد الداخلي بنسبة 55%، وكذلك زيادة صافي القيمة الحالية للمقاول بنسبة 74%، بينما تزداد صافي القيمة الحالية للحكومة بنسبة 10% فقط!، وهذا أيضا معناه أثر سلبي كبير على ربحية المقاول، بالمقارنة مع أثر إيجابي طفيف على ربحية الحكومة.
- من الواضح أن زيادة نسبة استرداد التكاليف (نفط التكلفة CR) يؤثر ايجابا على ربحية كل من المقاول والحكومة وبالتالي فقد يكون خيارا مقبولا من قبل كلي الطرفين لتحسين ربحية كل منهما، إلا أن هذه النتيجة صحيحة عند مستويات انتاج وتكاليف سنوية محددة وكذلك عندما ينص العقد على تحويل فائض نفط التكلفة لصالح الحكومة، وبالتالي فقد تتغير النتيجة بتغير شروط معالجة الفائض أو العجز وكذلك بتغير معدلات الإنتاج والتكاليف السنوية.

تركزت دراستنا في هذا الفصل على حالة عقد توتال (شركة دير الزور) كنموذج يمكن الاعتماد عليه لتمثيل باقي عقود الخدمة النفطية في سورية، حيث توافرت لدينا بيانات حول أرقام التكاليف والإنتاج لمدة 21 سنة (فترة عقد كامل)، وبهدف التوصل للنموذج الذي يمثل علاقة مؤشرات الربحية الاقتصادية بالمتغيرات الاقتصادية المستقلة قمنا بما يلي:

- تم بناء مجالات تغير منطقية وقريبة من القيم الواقعية للمتغيرات المستقلة (الشروط المالية في العقد)، وقد تم اختيار 10 قراءات لكل متغير ضمن مجال محدد قريب من القيمة الحقيقية.
- تم بالاعتماد على برنامج اكسل حساب قيمة صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي عن كامل فترة العقد (21 سنة)، عند كل قيمة مفترضة من قيم المتغيرات المستقلة، وبالتالي تشكلت لدينا سلسلة بيانات عرضية للدراسة.
- تمت دراسة علاقة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والتابعة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى والاستعانة ببرنامج Eviews الإحصائي، وتبين أنها علاقة ارتباط خطية قوية، كما تم افتراض عدة سيناريوهات للنموذج الخطي منها انحدار بسيط ومنها انحدار متعدد، وتبين أن أفضلها هو نموذج الانحدار المتعدد.
- توصلنا من خلال تحليل نتائج النموذج المقدر إلى ما يلي:
- تبين من خلال المعلمات (coefficients) في النموذج المقدر بأن أكثر المتغيرات تأثيراً في ربحية الحكومة من العقد هو: حصة الحكومة من نفط الربح، كما أن معدل الإتاوة هو المتغير الأكبر تأثيراً على ربحية المقاول من العقد النفطي، بينما تكون فترة استرداد التكاليف هي المتغير الأضعف تأثيراً على كل من ربحية المقاول والحكومة.
- يمكن القول بأن زيادة نسبة الحكومة من نفط الربح PO/G، يؤثر بشكل متوازن على ربحية كل من الحكومة والمقاول، وهذه النتيجة تتفق مع الواقع العملي للعقود النفطية في سورية، حيث نجد أن الاختلاف بين عقد وآخر من حيث الجوانب المالية غالباً ما يكون في حصة الحكومة من نفط الربح، بينما لا نلاحظ على الأغلب اختلاف كبير في باقي العناصر المالية من عقد وآخر.
- إن الأثر الضعيف لفترة الاسترداد على ربحية كل من المقاول والحكومة، قد يكون سببه سعر الخصم المنخفض الذي تم اختياره للدراسة، وبالتالي فإن ارتفاع سعر الخصم قد يجعل من فترة الاسترداد أكثر تأثيراً على الربحية.
- أظهر النموذج بأن هناك زيادة نسبة نفط التكلفة CR (مخصص الاسترداد) يؤثر إيجاباً على ربحية كل من الحكومة والمقاول، إلا أن هذا الأثر قد يتغير في الواقع العملي عند حدوث تغير جوهري في معدلات الإنتاج أو التكاليف السنوية، فهو مرتبط بمدى وجود فائض أو عجز في حصة نفط التكلفة عن التكاليف الفعلية وبطريقة معالجة هذا الفائض أو العجز، ويمكن القول بأنه عند

معدلات انتاج مرتفعة وتكاليف منخفضة قد تصبح العلاقة بين CR وربحية المقاول عكسية وتكون طردية مع ربحية الحكومة والعكس بالعكس (في حال كان فائض التكلفة من حق الحكومة).

خاتمة الدراسة

تتلخص نتائج البحث عبر سبر محتويات وتسلسل الفصول بالمحاور الأساسية التالية:

أولاً: تسيطر على الصناعة النفطية وسوقها عدة شركات عالمية كبرى، وتسعى بشكل دائم إلى الحفاظ على قدراتها الاحتكارية وتنويع استراتيجياتها في كل مرحلة، رغم مرور تلك الشركات بمراحل تاريخية مختلفة من السيطرة وتراجع السيطرة، إلا أنها كانت تتكيف دائماً مع كل مرحلة باستراتيجيات جديدة تعزز وضعها الاحتكاري (كعمليات الاندماج فيما بينها، وتوسيع وتنويع أنشطتها الاقتصادية أو التركيز على حلقات مهمة لها في سلاسل العمليات النفطية والغازية). مع ذلك لم تعد تكنولوجيا الانتاج في قسمها الأعظم حكراً على عدد محدود من الشركات، فهناك الكثير من الشركات الآن تبحث عن موطئ قدم في السوق النفطية (على المستوى القطاعي والتقاني والجغرافي..)، مستفيدة من التمايز والاختلاف في استراتيجيات كبرى الشركات العالمية، كما أن معظم شركات النفط العالمية والوطنية باتت تعتمد في تنفيذ أنشطتها الفنية والخدمية على شركات الخدمة النفطية الدولية التخصصية، والتي أصبحت تضاهي معرفياً كبرى شركات النفط التقليدية.

ثانياً: عادة ما يتم تصنيف الأشكال المختلفة للعقود النفطية بحسب نظامها المالي، حيث يتم التركيز على أمرين أساسيين: كيفية توزيع العوائد النفطية بين الحكومة والشركة الأجنبية، وطريقة التعامل مع التكاليف، واستراتيجية كل طرف (الحكومة المضيفة والشركة الأجنبية) تجاه مسائل مالية معقدة ومتداخلة تتعلق بالتزامات كل طرف والتكاليف والعوائد المتحققة، والتي تخضع بدورها ليس فقط لمحددات الصناعة النفطية وتكنولوجيا وتقنيات التنقيب والانتاج أو لطبيعة المنطقة المعروضة للاستثمار النفطي بل أيضاً لتنامي عدم اليقين والتباين الهائل في توقعات ومآل أسعار النفط خاصة على المدى الطويل، كذلك تبرز مسألة التوقيت الزمني لاستلام العوائد أو دفع التكاليف، ومنفعة البلد المضيف من تعظيم نسبة النفقات المحتجزة محلياً (التكاليف التي تتفق في

السوق المحلية)، وكذلك القيمة المحتجزة من العوائد (أي ما يتم اعادته انفاقه أو استثماره محليا من عوائد الشركات)... الخ .

ثالثاً: إن تقييم المنافع التي يمكن أن يحققها العقد النفطي من وجهة نظر مالية بحتة، يعتبر تقييماً قاصراً وجزئياً على الرغم من أهميته ومن محورية النظام المالي في العقد. فالعقد النفطي هو عبارة عن توليفة معقدة ومتكاملة من الشروط الاقتصادية المالية والتجارية والتكنولوجية والفنية والإدارية والقانونية وحتى البيئية، وتكون هذه الشروط العقدية محصلة نهائية "لمواجهة" قوى التفاوض بين الحكومة والشركة الأجنبية في محاولة كل طرف لتعظيم منفعته من العقد، وتعتمد القوة التفاوضية لكل من طرفي العقد بشكل أساسي على المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وبالتالي فإن الإلمام بأهداف وإمكانات كل من الحكومة والشركة الأجنبية المتوخاة من العقد النفطي أمر هام وحيوي للوصول إلى أفضل صيغة عقدية ممكنة، ويمكن تلخيص أهم تلك الأهداف فيما يلي:

بالنسبة للشركة الأجنبية	بالنسبة للحكومة
• اعتماد الفرصة الاستثمارية التي يوفرها العقد كوجود احتياطي نفطي مؤكد، وانخفاض تكاليف الإنتاج لدى الدولة المضيفة، وتوافر البيانات والدراسات الخزنية السابقة حول المناطق المعروضة للاستثمار، والموقع الجغرافي بالنسبة لمناطق انتشار استثمارات الشركة الأجنبية أو مناطق تسويق الإنتاج، إضافة إلى توافر البنية التحتية الضرورية للاستثمار. • تعظيم الإنتاج وتعظيم الربح بأقل كلفة وأقل مخاطرة . • ضمان ولوجها إلى الاحتياطي النفطي في البلد المضيف، وإدارة المخزون النفطي (أو/و الغازي) طيلة مدة العقد، وبالتالي ضمان استقرار امداد مصافيها بالنفط الخام وتعزيز حلقات الإنتاج المتقدمة، والتحوط لمواجهة تغيرات أسعار النفط مستقبلاً.	• تعظيم موارد الدولة من خلال تحقيق إنتاج مبكر وبمعدلات أعلى، وتحقيق أعلى العوائد من العقد و بأقل التكاليف، وكذلك زيادة الاحتياطي المكتشف والقابل للإنتاج . • توفير التمويل الضروري لضمان المستوى المطلوب من النشاطين الاستكشافي والإنتاجي، وتجنب المخاطر التي ينطوي عليها النشاط الاستكشافي، في حين تكون الشركة الأجنبية أكثر استعداداً للمجازفة والمخاطرة . • نقل التكنولوجيا المتطورة (فنية وإدارية ومالية)، و توفير فرص عمل وتطوير الكفاءات والخبرات الوطنية. • ضمان الإدارة المكمية الحديثة، وتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة في ثروتها النفطية. • الولوج إلى الأسواق الدولية وتأمين سوق مستقر للنفط المنتج. • أهداف سياسية تتعلق بمنح العقود لدول معينة نتيجة موافقها السياسية الإيجابية تجاه الدولة.

رابعاً: من خلال الدراسة التطبيقية في هذه الدراسة تم ملاحظة ما يلي:

- ❖ بين النموذج المدروس بأنه عندما ترغب الحكومة بزيادة ربحيتها من العقد بنسبة 1% عن طريق تغيير أحد الشروط المالية في العقد، يكون أمامها السيناريوهات التالية:

تغير ربحية المقاول		السيناريوهات المتاحة
صافي القيمة الحالية	معدل العائد الداخلي	
35%-	30%-	زيادة الإنتاج بنسبة 50%
3.9%-	3.6%-	زيادة حصتها من نفط الربح 2%
7,4%	5,5%	زيادة نسبة استرداد التكلفة 10%
53%-	22%-	زيادة فترة الاسترداد سنة واحدة

يكون السيناريو الأفضل بزيادة نسبة استرداد التكلفة في ظل شروط محددة، وهذا الخيار يرتبط بمعدل الإنتاج والتكاليف السنوية وطريقة معالجة فائض أو عجز التكلفة، كما يعتبر خيار زيادة حصة الحكومة من نفط الربح خياراً مقبولاً، كونه يحقق توازناً مقبولاً بين مصلحة الحكومة والمقاول، أما زيادة معدل الإنتاج فيعتبر خيار غير مرغوب، كونه يشكل عامل طرد للشركات الأجنبية، وهذا يتفق مع الواقع العملي كون الإنتاج تستقطع من "رأس البئر" مباشرة.

- ❖ بما أن معالجة فائض نفط التكلفة في عقود سورية يكون بأحد أسلوبين: في بعض العقود يتم تحويله لصالح الحكومة، وفي عقود أخرى يتم تقاسمه بين الحكومة والمقاول، وبالتالي فإن منفعة الحكومة أو المقاول من تغيير نسبة نفط التكلفة CR في العقد تتوقف على أسلوب معالجة التكاليف، إضافة إلى ارتباطها بمعدلات الإنتاج والتكاليف السنوية، وبطبيعة الحال فإن هذه المسألة بحاجة إلى تقييم دقيق ومعدّد ولكل حالة على حدة.

- ❖ بما أن التكاليف الاستثمارية التي ينفقها المقاول الأجنبي تسترد خلال عدة سنوات وبأقساط يتم تحصيلها من النفط المنتج، وبالتالي فإن زيادة فترة استرداد التكاليف في العقود المستقبلية، يمكن أن يشكل مصدراً تمويلياً هاماً أمام الحكومة السورية في مرحلة إعادة الإعمار، باعتبار أن استرداد التكاليف بهذه الطريقة يمثل قرض بدون فوائد أو مخاطر تعثر السداد بالنسبة للحكومة.

- ❖ إن هذه الدراسة لم تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير العوامل الاقتصادية الخارجية كسعر النفط وسعر الخصم (القيمة الزمنية للنقود) والتي كنا ومازلنا نعتقد أنها في غاية الأهمية، حيث اقتصر النموذج على عدد محدد من المتغيرات لتبيان أثر التغير الطفيف في أحدها على عوائد كل طرف، والتي أظهرت أهمية الاحاطة الدقيقة بهذه المتغيرات وارتفاع حساسية مجمل العوائد تجاه تغييرها. كما تم

عزل أثر الضرائب في هذا البحث كونها تدفع من حصة الحكومة بموجب عقود النفط السورية، وبالتالي يمكن أن يشكل أثر تلك العوامل مجالا للبحث والدراسة. لكن ومع ذلك فإن هدف الدولة كان ومازال يبقى الاستغلال الامثل للموارد وتعظيم منفعة البلد عند استقدام الشركات الاجنبية، والمسألة تتجاوز بكثير الحدود الفنية والنفطية البحتة للمنطقة المتعاقدة عليها.

خامساً: لتحقيق أهداف الدولة السورية المتوخاة من عقودها النفطية لا بد من مراعاة ما يلي:

- إعطاء الأولوية لاستثمار النفط وطنياً، بحيث يتم تسليم المناطق الواعدة والأقل مخاطرة للشركة السورية للنفط، والتي يمكنها الاستعانة بشركات الخدمة الدولية والمحلية عبر عقود خدمة ثانوية، بينما يتم عرض المناطق عالية الخطورة وغير المكتشفة أو المدروسة لشركات النفط الأجنبية.
- محاولة تحقيق التكامل والترابط العنقودي بين المشاريع النفطية، بحيث تشمل مختلف المراحل من التنقيب والإنتاج إلى التكرير والصناعة، بما يغطي حاجة السوق المحلية، ويزيد من القيمة المضافة لتلك الاستثمارات.
- اعتماد آلية اقتصادية تعاقدية متوازنة، وديناميكية تتحسب لتغير معدل الإنتاج وسعر النفط ، ضماناً لتعظيم حصة الدولة من سعر البرميل طيلة مدة العقد ، وقد يساهم استخدام نظام شرائح السعر والانتاج في مواجهة عدم اليقين حول الإنتاج وسعر البرميل عالمياً.
- يمكن الاستعانة بخبراء دوليين قانونيين وفنيين وماليين في مرحلة المفاوضات وخلال تنفيذ العقد، إضافة إلى النزاهة والموضوعية في اختيار الكفاءات الوطنية للتفاوض والإشراف على تنفيذ العقود، والتركيز على اختيارهم من ذوي الخبرة في العمل مع الشركات الأجنبية.
- من المهم جداً الالمام بقدرات واستراتيجيات الشركات الأجنبية التي يتم التفاوض معها، والأهم من ذلك الاستفادة من التمايز بين استراتيجياتها وأهدافها المختلفة، وبالتالي اتباع استراتيجيات وسياسات تفاوضية مختلفة تجاه كل منها، بغرض التوصل إلى أفضل عقد.
- مرونة وكفاءة الإدارة الفنية والمالية بوجه خاص، وتقل دورها بشكل أكبر في الإشراف على تنفيذ العقود النفطية، بما يعطي الدولة القدر المطلوب من السيطرة والإشراف على العمليات النفطية دون تحميلها أعباء غير مبررة .
- ضرورة المراجعة الدورية للعقود النفطية وتطويرها بشكل مستمر، بالتوازي مع تطور الظروف الاقتصادية عموماً، وظروف الصناعة النفطية خصوصاً في كل مرحلة.
- تواجه العقود الحالية الكثير من المشاكل القانونية التي أفرزتها الأزمة، حيث تم تعليق العمل بمعظم هذه العقود خلال الأزمة بموجب العقوبات الأوروبية على سورية، أو بسبب القوة القاهرة المتمثلة بسيطرة المجموعات الارهابية المسلحة على مواقع عملها، وهنا تبرز العديد من المشاكل

والأسئلة المتعلقة باستئناف عمل الشركات الأجنبية عند نهاية الأزمة، فهل ستتابع الشركات عملها بنفس الشروط السابقة أم سيتم التفاوض على شروط جديدة وتعديل تلك العقود؟ وكيف سيتم معالجة الأضرار والخسائر التي تعرضت لها مواقع العمل؟ وهل سيتم احتساب فترة الأزمة وتوقف العمل من ضمن مدة العقود الموقعة؟ وكيف ستؤثر المواقف السياسية للدول الأم لتلك الشركات على علاقتها المستقبلية بوزارة النفط السورية وحتى امكانية استئناف العمل بعقودها الحالية؟، إن معالجة المشاكل السابقة يتطلب وجود اختصاصيين في القانون الدولي وخبراء فنيين واقتصاديين على درجة عالية من الكفاءة، للوقوف بجدية ومسؤولية حيال هذه المسائل في المرحلة المقبلة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- ✚ أبابكر، مشتاق، "الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط"، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الأول، 1998م.
- ✚ الزهراني، بندر بن سالم، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي-حالة السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة سعود، 2004م.
- ✚ الخضر، علي إبراهيم، "إدارة الأعمال الدولية"، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007م.
- ✚ النجار، فريد، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000م.
- ✚ أبو قحف، عبد السلام، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003م.
- ✚ الدوري، محمد أحمد، "مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003م.
- ✚ الدوري، محمد أحمد، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
- ✚ إبراهيم، قصي عبد الكريم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)"، الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010م.
- ✚ المؤسسة العامة للنفط، "تقارير، مقابلات ميدانية، نصوص عدد من عقود الخدمة المصدقة"، دمشق، 2015م.
- ✚ الخبرة الذاتية للباحث، من واقع العمل في حقول الشركة السورية للنفط وحقول الشركات العاملة.
- ✚ ترزيان، بيار، "الأسعار والعائدات والعقود النفطية"، ترجمة فكتور سحاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982م.
- ✚ جوني، عز الدين، "التجارة الخارجية السورية خلال ربع قرن الماضي"، دار الرضا، دمشق، 2001م.
- ✚ حافظ برجاس ومحمد المجذوب، "الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
- ✚ حسين، عبد الله، "البترول العربي-دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة، القاهرة، 2003م.
- ✚ حسين، عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م.
- ✚ خضر، حسان، "الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا"، المعهد العربي للتخطيط.

- ✚ خيتاوي، محمد، "الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية" دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010 م.
- ✚ رهبان، عبد الرؤوف، "مقومات الصناعة السورية ومعوقاتهما"، مجلة جامعة دمشق، دمشق، 2009.
- ✚ رفول، رياض، وآخرون، تاريخ عقود الخدمة في سورية، كتاب غير منشور، 2014م.
- ✚ ساعد، بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في المغرب: دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب"، ماجستير، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الحاج خضر، باتنة، 2008م.
- ✚ صحيفة تشرين، دراسة رسمية لهيئة ترويج وتنمية الصادرات السورية.
- ✚ عبد المطلب، عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008م.
- ✚ عباس، علي، "ادارة الأعمال الدولية: الاطار العام"، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003م.
- ✚ عبد السلام، رضا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لشرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر"، المكتبة المصرية، المنصورة، 2007م.
- ✚ عربش، زياد أيوب، "منطق الشركات النفطية العالمية وضرورة معرفة استراتيجياتها"، "تطور العقود النفطية العالمية"، محاضرات وندوات، جامعة دمشق، 2014م.
- ✚ فليح، حسن خليف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.
- ✚ فهمي، حسين، "استراتيجية البترول"، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 1981م.
- ✚ فاليري، مارسيل، ترجمة حسان البستاني، "عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط"، دار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م.
- ✚ فضلية، عابد، "تحديات تمويل عملية إعادة الإعمار في سورية"، ورقة مقدمة لمؤتمر إعادة البناء والتنمية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، آذار، 2014م.
- ✚ مناتي، عدنان، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية مع اشارة للتجربة الصينية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013م.
- ✚ مخلفي، أمينة، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2013م.
- ✚ محفوض، محمد، "مستقبل النفط والغاز في سورية"، تقارير، سيريا اويل، 2011م.
- ✚ مديرية عقود الخدمة في المؤسسة العامة للنفط، نصوص ومواد عدد من عقود الخدمة المصدقة.
- ✚ محضر اللجنة العليا لعقود الخدمة، المؤسسة العامة للنفط، 2000/8/9م.
- ✚ هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي.

المراجع باللغة الأجنبية

- ✚ Daniel Yergin,"The Epic Quest For Oil, Money and Power: Simon and Schuter, New York,1991.
- ✚ Deutshe Bank," Report",website,2008.
- ✚ Ernst & Young, Annual report, Website, 2008.
- ✚ Ghandi & Lin,"Oil & Gas Service Contracts around the World", University of California, June2013.
- ✚ Joh.Alvarez & Ja.Fiorito ,Venezuelan Oil Unifying(L.America), Ethics of Development in a Global Environment, Stanford University, 2005.
- ✚ Kaiser & pulsipher, "Fiscal System Analysis: Concessionary and Contractual Systems Used in Offshore Petroleum Arrangements", OCS Study, coastal marine institute,2006.
- ✚ Open Oil Group, "Oil Contracts How to Read and Understand Them", October 2012.

مواقع الانترنت

- ✚ <https://ar.wikipedia.org> ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
- ✚ <http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/331263>
- ✚ الموقع الرسمي لوزارة النفط الكويتية، "وثائق نفطية"، الاعلام البترولي والعلاقات العامة.
- ✚ <http://www.moo.gov.kw>
- ✚ وزارة النفط والثروة المعدنية السورية،
- ✚ <http://mopmr.gov.sy/index.php/worldnews/365-oilproduct23-11-2014.html>
- ✚ <http://acpss.ahram.org.eg/ahram.1\1\2001.ECON19.HTM>
- ✚ http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/sec02.doc_cvt.htm
- ✚ www.Syria-oil.com

